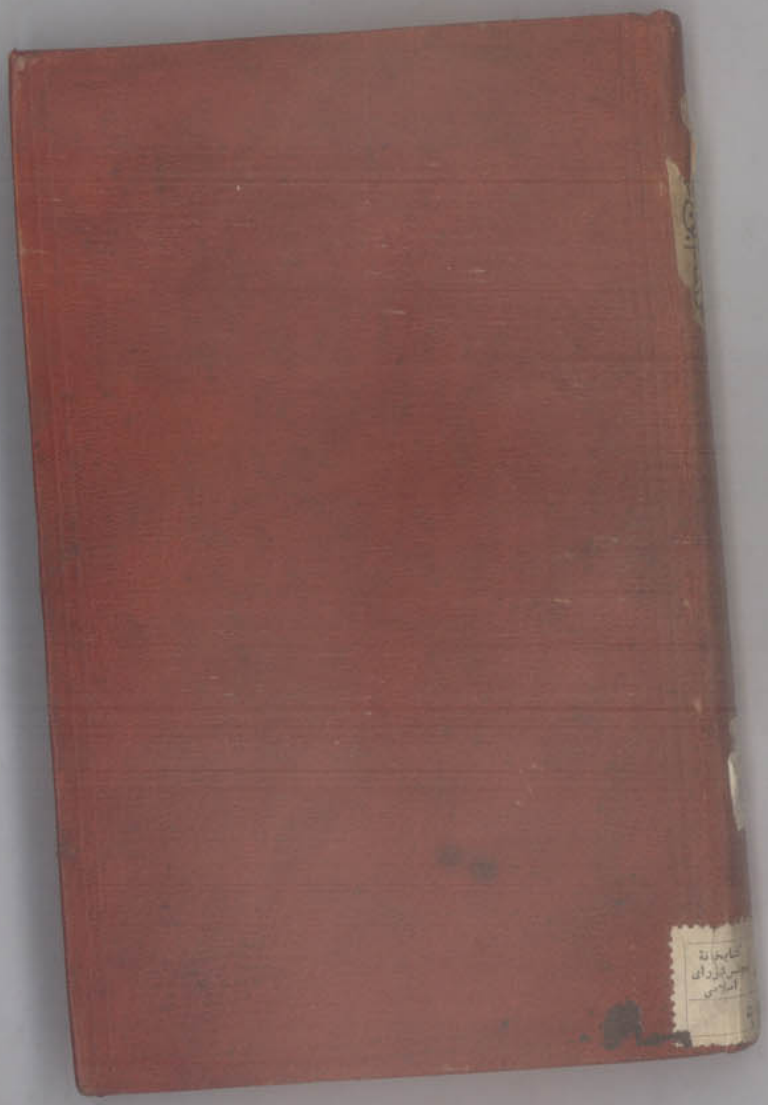

۹۷۳

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب منطق ارسطو
مؤلف
جلد ( ) از کتاب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب ۲۰۹۸۸

خطی اهدائی | کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۷۳

منطق ارسطو ترجمهٔ ابن رشد

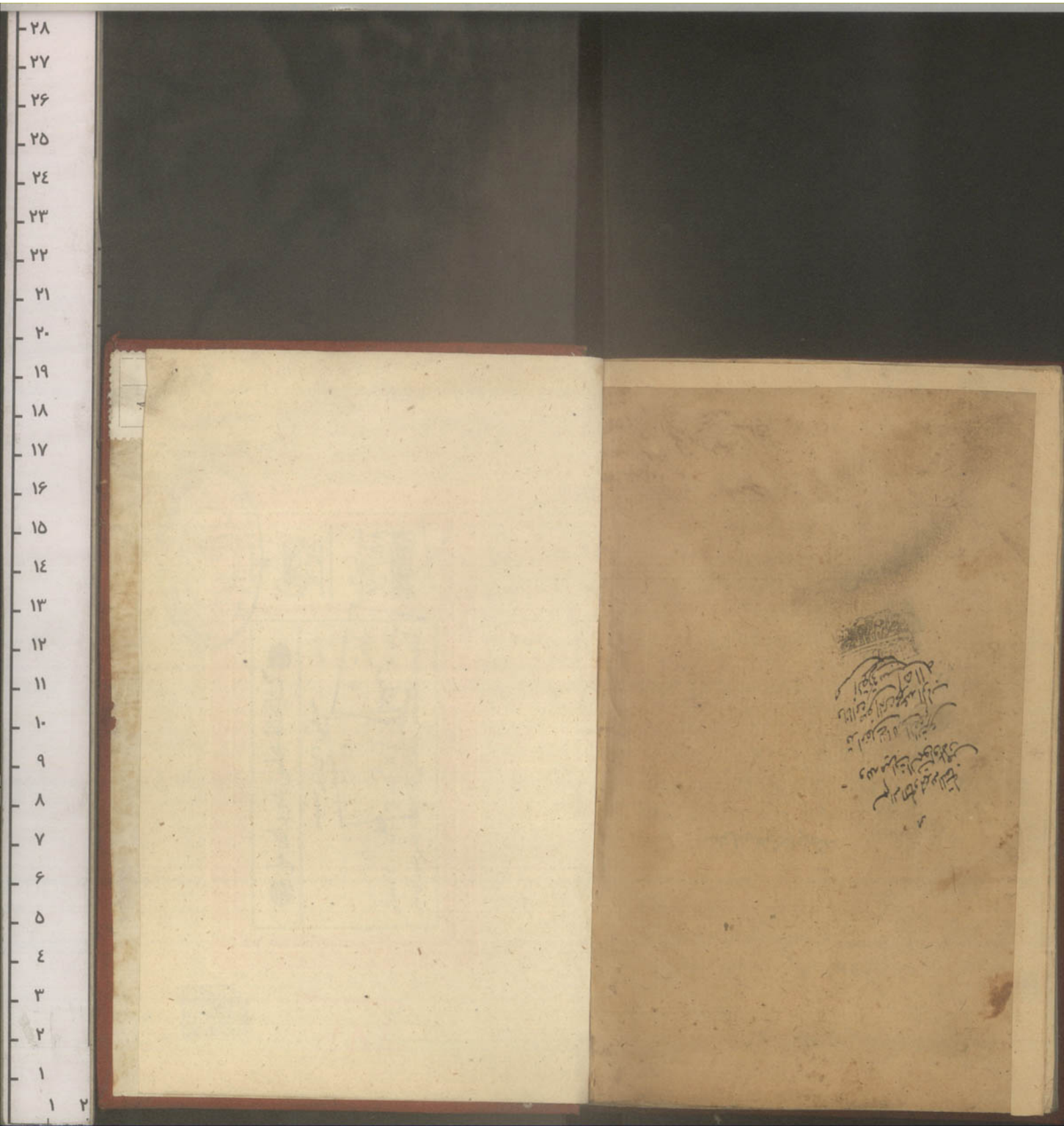

مو

بسم الله الرحمن الرحيم

الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب
ارسطو في صناعة المنطق وتحصيلها بحسب طاقتنا
وذلك على عادتنا في سائر كتبه ولنبدأ اول كتاب من
كتبه في هذه الصناعة وهو كتاب المقولات
فنقول ان هذا الكتاب بالجملة ينقسم الى ثلثة
اجزاء الجزء الاول بمنزلة الصدد لما يريد ان
يقوله في هذا الكتاب وذلك انه يشتمل على
الامور التي تجري مما ان يقوله في هذا الكتاب
مجرى الاصول الموضوعة والحدود والجزء الثاني
يذكر فيه المقولات العشر مقولة مقولة ويرسم
كل واحدة منها برسمها الخاص بها وتقسيمها
الى انواعها المشهورة ويعطي خواصها المشهورة
والجزء الثالث يعرف فيه اللواحق العامة

يريد

والاعراض المشتركة التي تلحق جميع المقولات
او اكثرها بما هي مقولات الجزء الاول هذا الجزء
فيه خمسة فصول الاول يخبر فيه باحوال ما للموجو
من جهة دلالات الالفاظ عليها الثاني يخبر
فيه ما هو الجوهر والعرض بحسب نظر هذه الصناعة
فيه اعني كلي الجوهر وشخصه وكلي العرض و
شخصه الثالث يعرف فيه ان المحمول متى حمل على
الموضوع حملا يعرف جوهره وحمل على ذلك المحمول
محمول اخر يعرف جوهره فان ذلك المحمول الاخر يعرف
ايضا جوهر ذلك الشيء الموضوع الاول الرابع
يخبر فيه اي الاجناس يمكن ان تشترك في الفصول
القاسمة ويخبر اية لا يمكن ذلك فيها الخامس
يأتي فيه بقسمة الموجودات المفردة الى المقولات
العشر على جهة المثال ويعرف فيه ان الايجاب
والسلب ليس يلحق الموجودات المفردة التي يدل
عليها بالفاظ مفردة وانما يلحق المركبة من جهة
ما يدل عليها بالفاظ مركبة الاول من الفصول

دات

باب الاسماء المشتركة

قال ان الاشياء التي اسماؤها متفقة اي مشتركة
هي الاشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عامّ و
مشترك الا الاسم فقط فاما احد كل واحد منها
المعتبر جوهره بحسب ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك
فمخالف لحدّ الآخر وخاصّ بمحدوده ومثال ذلك
الحيوان المقول على الانسان المصوّر وعلى الانسان
الناطق فان حدّيهما مختلفان وليس يبقى لهما شيء
عامّ ومشترك الا الاسم فقط وهو قولنا فيهما جميعاً
حيوان واما الاشياء التي اسماؤها متواطئة
فهي التي الاسم لها ايضا واحد بعينه ومشترك
والحدّ المعطي جوهرها بحسب دلالة ذلك الاسم
واحداً ايضاً بعينه ومثال ذلك اسم الحيوان المقول
على الانسان وعلى الفرس فان اسم الحيوان عامّ
لهما ويدل منهما على جوهر واحد وهو قولنا جسم
متغذ حساس الذي هو حدّ الحيوان واما المشتقة
اسماؤها فهي التي سميت باسم معنى غير ان اسماءها
مخالفة لاسم ذلك المعنى في التصريف لتضمنها

باب اسماء المتواطئة

باب اسماء المشتقة

لموضوع ذلك المعنى مع المعنى مثل تسمية الشجاع
من اسم الشجاعة والفصيح من اسم الفصاحة
والمعاني المدلول عليها بالفاظ منها مفردة يدل
عليها بالفاظ مفردة مثل انسان وفرس ومنها مركبة
يدل عليها بالفاظ مركبة مثل قولنا الانسان حيوان
والفرس يجري الفصل الثاني قال الموجودات منها
ما يحمل على الموضوع وليست في موضوع اي منها
ما يعرف من جميع ما يحمل عليه جوهره ومهيته و
لا يعرف من موضوع اصلاً شيئاً خارجاً عن جوهره
وهذا هو الجوهر العامّ مثل الحيوان والانسان
فانهما اذا حملا على شيء عرفا منه جوهره وذاته لا
شيئاً خارجاً عن ذاته ومنها ما هو في موضوع اي ليس
جزءاً منه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الموضوع
وليس يحمل على موضوع البتة اي من طريق ما هو
وهذا هو شخص المشار اليه مثل هذا السواد المشار
اليه وهذا البياض المشار اليه الموجود في الجسم
المشار اليه اذ كل لون في جسم ومنها ما يحمل على

باب تقسيم الموجودات

باب تقسيم العرض

موضوع وهو ايضا في موضوع اي يحمل على شيئين
يعرف من احدهما مهيته ولا يعرف من الآخر مهيته
من جهة انه جزء جوهر من الذي يعرف مهيته
وليس بجزء جوهر من الذي لا يعرف مهيته بل قوامه
بالموضوع وهذا هو العرض العام مثل حملنا العلم
على النفس والكتابة فانا نقول ان الكتابة علم
والعلم في النفس فاذا حملناه على الكتابة عرف
جوهرها اذ كان جنسا لها يليق ان يعطى في جواب
ما هي الكتابة واذا حمل على النفس فقيل النفس
عالمة عرف منها شيئا خارجا عن ذاتها ومنها ما
ليس يحمل على موضوع اصلا اي حملا يعرف جوهره
ولا هو في موضوع اي ليس يحمل على موضوع يعرف منه
شيئا خارجا عن جوهره وهذا هو شخص الجوهر المشار
اليه مثل زيد وعمرو فانه ليس يحمل على شيء على التجري
الطبيعي لا حملا معرفا لجوهر الموضوع ولا حملا غير معرف
له فالجوهر بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذي
ليس في موضوع اصلا والعرض بالجملة سواء كان عاما

او شخصا هو الذي يقال في موضوع والعام بالجملة
سواء كان جوهرا او عرضا هو الذي يقال على موضوع
والشخص بالجملة سواء كان عرضا او جوهرا هو الذي
لا يقال على موضوع ثم ينفصل كلي الجوهر من شخصه
بان كليه يقال على موضوع وشخصه لا يقال على موضوع
وينفصل شخص العرض من كليه بان الكلي يقال
على موضوع والشخص لا يقال على موضوع **الفصل**
الثالث قال ومتى حمل شيء على موضوع حملا يعرف
جوهره ثم حمل على ذلك المحمول الاول محمول آخر يعرف
ايضا جوهره فانه ايضا يعرف جوهر ذلك الموضوع الذي
عرف المحمول الاول مثال ذلك ان الانسان
اذا حمل على زيد وعمرو وعرف جوهرها واذا حمل على
الانسان محمول ثان يعرف جوهره مثل الحيوان لزم
ضرورة ان يعرف جوهر زيد وعمرو الذي يعرفهما
الانسان **الفصل الرابع** قال والاجناس المختلفة
التي ليس بعضها مرتبا تحت بعض اي ليس بعضها داخلا
تحت بعض فان فصولها مختلفة في النوع مثال

هوم
فصول الاجناس المختلفة مختلفة وفصول
الاجناس المرتبة ليست مختلفة ٥

ذلك ان الفصول التي بها ينقسم الحيوان مثل المشاء
والطاير والسابح غير الفصول التي ينقسم بها العلم
اذ كان الحيوان داخلا تحت جنس الجوهر والعلم
داخلا تحت جنس الكيفية والكيفية والجوهر
جنسان عاليان ليس بعضهما داخلا تحت بعض و
امّا الاجناس التي بعضها داخلا تحت بعض فليس
يمتنع ان يظن انه قد يكون فصولها من نوع واحد مثال
ذلك ان الحيوان قد ينقسم بالمائي والبري وينقسم
بها المتغذي والحيوان مرتب تحت المتغذي و
السبب في ذلك ان الفصول التي ينقسم بها الجنس
الاعلى هي محمولة ولا بد على الاجناس التي تحت الجنس
الاعلى لانه يحمل على كل واحد من تلك الاجناس التي
تحته فاذا كانت تلك الفصول التي ينقسم بها الجنس
الاعلى غير مقومة للاجناس التي تحته انقسمت
بها تلك الاجناس كما ينقسم الجنس الاعلى لانها
اذا حملت ولم تكن مقومة كانت مقسمة الفصل
الخامس قال والمعاني المفردة التي يدل عليها

بالفاظ مفردة هي ضرورة دالة على واحد من عشرة
اشياء امّا على جوهر واما على كم وامّا على كيف و
اما على اضافة وامّا على اين واما على متى وامّا
على وضع واما على له واما على ان يفعل وامّا على
ان ينفعل فالجوهر على طريق المثال هو مثل انسان
وفرس والكم مثل قولك ذو ذراعين وثلثة اذرع
والكيف مثل قولك ابيض وكاتب والاضافة مثل
الضعف والنصف والاين مثل قولك زيد في
البيت ومتى مثل قولك عام اول وامس والوضع
مثل متكئ وجالس وله مثل قولك متنعل ومتسلح
ويفعل كقولك يحرق ويقطع وينفعل كقولك يحترق
وينقطع وكل واحدة من هذه العشرة اذا اخذت
مفردة فليس يدل عليها بايجاب ولا بسلب
فاذا ركبت بعضها الى بعض فحدث الموجبة و
السالبة كقولنا هذا كم وهذا ليس بكم واذا حدثت
الموجبة والسالبة دخلها الصدق والكذب
فان المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب

مثل قولك انسان ابيض فانه قد يمكن ان يكون هذا القول
صادقا وقد يمكن ان يكون كاذبا فعند التركيب يحدث
الامران جميعا اعني الايجاب والسلب والصدق
والكذب الجزء الثاني وهذا الجزء ينقسم الى ستة
اقسام القسم الاول منه يذكر فيه مقولة الجوهر الثاني
مقولة الكم الثالث مقولة المضاف الرابع مقولة الكيف
الخامس مقولة ان يفعل وان ينفعل السادس مقولة
الوضع ومتى واين ولة القسم الاول وهذا القسم فيه
اربعة عشر فصلا الاول يعرف فيه ان الجواهر صنفان
اول وثوان ويخبر عن كل واحد منهما الثاني يعرف
فيه ما هي الجواهر الثواني الثالث يعرف فيه ان الجواهر الثواني
وهي التي يقال على موضوع يخصها انه يحمل اسمها وحدها
على موضوعها وانه ليس يوجد ذلك في التي يقال في موضوع
وهي الاعراض الرابع يعرف فيه ان كل ما سوى الجواهر
الاول فانه مضطر في وجوده الى الجواهر الاول الخامس
يعرف فيه ان النوع الذي من الجواهر الثواني اولى

بان يكون جوهرا من الجنس والجواهر الاول وهي اشخاص
الجوهر اولى بذلك من النوع وان العلة في ذلك متشا
اعني في ان كان الشخص احق باسم الجوهر من النوع و
النوع من الجنس السادس يعرف فيه ان الجواهر الثواني
التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بان يكون جوهرا
من بعض وكذلك الاول السابع يعرف فيه الجهة
التي بها استحقت الانواع الموجودة في هذه المقولة
والاجناس ان يسمى جواهر ثواني وهي المحمول على
موضوع دون المحمولة في موضوع وهي الاعراض
والجهة التي بها استحقت الاشخاص ان يسمى جواهر
الاول الثامن يرسم فيه الجوهر على الاطلاق سواء
كان شخصا او كليا ويأتي فيه بالخواص المفرقة بين
الجواهر الثواني وبين العرض الاطلاق التاسع
يعرف فيه ان هذه الخواص التي تفارق بها الجواهر
الثواني الاعراض يشاركها فيها الفصول العاشر
يعرف فيه ان جميع جواهر الثواني والفصول هي من
المتواطئة اسماؤها الحادي عشر يزيل فيه الشبهة

التي توهم التباس الجواهر الثواني بالأول واتمها من نوع واحد

الثاني عشر يعرف فيه ان من خواص هذه المقولة انه لا يضاد لها وانها خاصة قد يشاركها فيها غيرها من المقولات الثالث عشر يعرف فيه ان من خواص هذه المقولة انها لا يقبل الاقل والاكثر وان سائر المقولات يقبلها الرابع عشر يعرف فيه انا اولى الخواص بمقولة الجوهر انها القابلة للمتضادات ويحتج لذلك وتحل شبهة تعرض في ذلك

الفصل الاول

المقولة في الجوهر

الجواهر صنفان اول وثوان فاما الجوهر الموصوف بانه اول وهو المقول جوهرا بالتحقيق والتقدم فهو شخص الجوهر الذي تقدم رسمه اعني الذي لا يقال على موضوع ولا هو في موضوع مثل هذا الانسان المشار اليه والفرس المشار اليه

الفصل الثاني

واما التي يقال فيها انها جواهر ثوان فهي الانواع التي توجد فيها الاشخاص على جهة شبيهة بوجود الجزء في الكل واجناس هذه الانواع ايضا مثال ذلك ان زيدا المشار اليه هو في نوعه اي في الانسان والانسان في جنسه الذي هو الحيوان فزيد المشار اليه هو الجوهر الاول والانسان المحمول عليه

والحيوان هما الجواهر الثواني

الفصل الثالث

وبين مما قيل في صدر هذا الكتاب ان التي يقال على موضوع وهي الجواهر الثواني فقد يجب ضرورة ان يحمل اسمها وحدها على ذلك الموضوع مثال ذلك ان اسم الانسان يصدق على زيد المشار اليه وكذلك حده فانا نقول في زيد انه انسان ونقول فيه انه حيوان ناطق الذي هو حد الانسان فاما التي يقال في موضوع وهي الاعراض ففي اكثرها لا يحمل على الموضوع المشار اليه لا اسمها ولا حدها مثل البياض فانه لا يحمل على الجسم فيقال الجسم بياض ولا حده ايضا فيقال ان الجسم لون يفرق البصر وقد يتفق في بعض المواضع ان يحمل الاسم دون الحد مثل قولنا في اللسان العربي درهم ضرب الامير فان حد الضرب لا يحمل على الدرهم واما اذا دل عليها بالاسماء المشتقة فانه قد يصدق على الموضوع اسمها وحدها لكن الحد لا يحمل على الموضوع حملا معرفا لحدوده كما يحمل حدود الجواهر على الجواهر مثال ذلك ان البياض هو في موضوع اي في الجسم والجسم قد يوصف به ويحمل عليه

فيقال انه ابيض فاما احد الابيض فليس يحل اصلا على الجسم
من جهة ما هو معرف لجوهره وفي الاكثر لا تعطي الموضوع
لا اسمه ولا حده مثل قولنا زيد ابيض اذا دللنا بقولنا
ابيض على الكيفية التي في زيد وهي الدلالة الغالبة فان
الابيض ليس باسم زيد ولا حده فاما اذا دللنا بالاسم المشتق
على موضوع الكيفية على جهة التعريف له فانه قد يكون اسما
له وحينئذ نقول ان المحمول يعطي اسم الموضوع واما الحد
فلا يمكن في كل من الاحوال فانه لا يمكن ان يكون ح البياض
جزء زيد **الفصل الرابع** وكل ما سوى الجواهر الاول التي
هي الاشخاص فاما ان يكون مما يقال على موضوع واما ان
يكون مما يقال في موضوع وذلك ظاهر بالتصفح والاستقراء
اعني جاحتها الى الموضوع مثال ذلك ان الحي انما يصدق
حمله على الانسان من اجل صدقه على انسان ما مشار
اليه فانه لو لم يصدق على واحد من اشخاص الناس لما
صدق حمله على الانسان الذي هو النوع وكذلك اللون
انما يصدق حمله على الجسم من اجل وجوده في جسم ما
مشار اليه فيجب اذا ان يكون ما سوى الجواهر الاول

اما ان يكون يقال عليها او فيها اي على الجواهر الاول او فيها
واذا كان ذلك كذلك فلو لم يوجد الجواهر الاول لم يكن سبيل
الى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الاعراض **الفصل**
الخامس والانواع من الجواهر الثواني اولى بان يسمى
جواهر من الاجناس لانها اقرب الى الجواهر الاول من الاجناس
وذلك انه متى اجيب بكل واحد منهما في جواب ما هو
هذا الشخص الذي هو الجوهر الاول كان جوابا ملائما
من جهة السؤال بما هو الا ان الجواب بالنوع عند
السؤال بما هو اكمل تعريفا للشخص المشار اليه واشد
ملائمة له من الجواب بجنسه مثال ذلك ان اجاب
مجيب عند السؤال ما هو سقراط بانه انسان كان اكمل
تعريفا لسقراط من ان يجيب فيه بانه حيوان لان الانسان
لسقراط اخص من الحيوانية وكذلك حال الاعم مع الاخص
هذا احد ما يظهر منه ان الانواع احق باسم الجوهر
من الاجناس ودليل اخر ايضا وذلك انه لما كانت الجواهر
الاول انما صارت باسم الجوهر وباسم الموجود احق من
الجواهر الثواني والاعراض لكون سايرالاشياء اما محمولة

عليها او فيها وكانت حال الاجناس عند الانواع هي حال جميع
الاشياء عند الجواهر الاول اعني ان الجواهر الاول موضوعة
لساير الامور كما ان الانواع موضوعة للاجناس فان الاجناس
يحمل على الانواع كما يحمل ساير الامور على الجواهر الاول
وليس ينعكس الامر فيحمل الانواع على الاجناس كما ليس ينعكس
الامر في ساير الاشياء في الحمل على الجواهر الاول اعني
انه لا يحمل الجوهر عليها فلما كان الامر كذلك وجب ان
يكون ضرورة الانواع احق باسم الجوهر من الاجناس

الفصل السادس واما انواع الجواهر التي ليست اجناسا
فليس بعضها احق باسم الجوهر من بعض اذ كان ليس
جوابك في زيد انه انسان اشد تعريفا من جوابك في
هذا الفرس المشار اليه انه فرس وكذلك الجواهر الاول
ليس بعضها احق باسم الجوهرية من بعض فانه ليس هذا
الانسان المشار اليه احق باسم الجوهرية من هذا الفرس
المشار اليه

الفصل السابع واما صارت انواع الجواهر
الاول واجناسها يقال لها جواهر ثوان من بين ساير
الاشياء التي يحمل عليها من جهة انه متى اجيب بواحد

منها في جواب ما هو الجوهر الاول كان معرفا له و
ان كان الجواب بالنوع اشد تعريفا واتما متى اجيب
في ذلك بما عدى هذه كان جوابا غير لائق ولا
مناسب للسؤال مثال ذلك انه ان اجاب انسان في
جواب ما هو زيد انه انسان كان اشد تعريفا من انه حي
وان كان كلاهما معرفا لماهيته فاما ان اجاب انه ابيض
او انه ذو ذراعين فقد اجاب بشيء غريب عنه وشيء
خارج عن طبيعته فبالواجب قيل لهذه جواهر ثوان
دون غيرها من ساير المقولات فهذا احد ما يظهر منه انه
لم خصت انواع الجواهر الاول واجناسها باسم الجوهر
دون ساير الاشياء المحمولة عليها وقد يظهر بهذه الجهة
ايضا وذلك ان قياس الجواهر الاول الى ساير الامور هو
قياس انواع الجواهر واجناسها الى ما عداها من ساير كليات
المقولات وذلك انه كما ان ساير الامور كلها اما محمولة
على الجواهر الاول او موجودة فيها على ما قلنا كذلك ساير
كليات المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني
اعني ان كلياتها موجودة في كلياتها كما ان اشخاصها موجودة

فاشخاص الجواهر الاول مثال ذلك ان النفو موجود فى الانسان
وذا الذى عين فى الجسم الفصل الثالث والذى يعم كل
جوهر شخصا كان او كليا انه ليس يوجد فى موضوع و
ذلك ان الجواهر صنفان اول وثوان فاما الاول كما
قيل فليس فى موضوع ولا على موضوع واما الثوانى
فهى على موضوع وليس فى موضوع فاذا الذى يعم الصنفين
انما ليسا فى موضوع الفصل الثانى وقد كنا قلنا ان الذى
يخص الجواهر الثوانى ان يقال على موضوع لا فى موضوع
ولذلك قد يحمل اسمها وحدها على الموضوع من جهة ما
هى مقولة على موضوع وان التى فى موضوع قد يتفق فى
بعضها ان يقال اسمها على الموضوع فاما حدها فلا الا
ان هذا الذى يوجد من ذلك للجواهر الثوانى ليس خاصا
بها فان الفصل ايضا هو مما يقال على موضوع وليس
فى موضوع مثال ذلك الناطق فانه يقال على الانسان
لانه اذا كان ليس موجودا فيه على جهة ما يوجد البياض
فى الجسم ولذلك قد يوجد للفصل ايضا ان يصدق فى
اسمه وحده على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثوانى

فى بيان ان الفصول يحمل عليها الاوزنع

على الانسان هم

فان الناطق وحده الذى هو مدرك بفكر وروية يحمل ان
من طريق ما هو وليس لقائل ان يغلطنا فيقول ان النطق
وبالجملة الفصول موجودات فى موضوعات وهى الاشياء
التى هى فصول لها مثل وجود النطق فى الانسان كما ان الاعراض
موجودات فى موضوع مثل وجود البياض فى الجسم فان
النطق انما يوجد فى موضوع اعنى فى الانسان على انه جزء
منه وليس الامر كذلك فى البياض مع الجسم ولذلك ليس
ينبغى ان يفهم من قولنا فى رسم الاعراض انها التى يقال فى
موضوع انها فيه الجزء منه بل على ان الموضوع موجود دونها

فى بيان ان الجواهر الثوانى والفصول يحمل عليها بالتواطؤ وخاصة لها

الفصل الثامن ومما يختص الجواهر الثوانى والفصول
ان جميع ما يحمل منها فانما يحمل على نحو حمل الاشياء المتواطئة
اسماءها وذلك ان كل شئ يحمل منها فاما ان يحمل على
الاشخاص واما على الانواع اذ كان ليس يحمل الجواهر
الاول على شئ البتة واما النوع فيحمل على الشخص مثل
الانسان على زيد واما الاجناس فيحمل على الانواع و
الاشخاص والجواهر الاول فقد يجب ان يحمل عليها احد
انواعها واجناسها كما يحمل عليها اسماؤها واما انواعها

فذلك ظاهر فيها واما اجناسها فما تقدم وذلك ان الجنس
يقال على النوع والنوع على الجوهر الاول الذي هو الشخص
وقد قيل ان كل ما يقع على المحمول المقول على موضوع فهو
مقول ايضا على ذلك الموضوع وهذا محال الجنس مع النوع
والشخص وكذلك تحمل حدود الفصول على الاشخاص و
الانواع كما يحمل الاسماء واذا كان هذا هكذا وكان قد
قيل ان الاشياء التي اسماؤها متواطئة هي التي الاسم لها
والحد عام وواحد بعينه فواجب ان يكون جميع ما يخص الفصول
والاشياء التي في هذه المقولة ان حملها على جميع ما يحمل
عليه هو على طريق حمل الاشياء المتواطئة اسماؤها الاعلى
طريق المتفقة اسماؤها الفصل الحادي عشر وقد يظن ان
كل جوهر فانه انما يدل على الجوهر المشار اليه وهو
الشخص واما الجواهر الاول فالامر فيها بين من انها
انما تدل على الاشخاص المشار اليها لان ما يستدل من
اسمائها عليها هو شيء واحد بالعدد واما الجواهر
الثواني فقد توهم الاسماء الدالة عليها لاشتباهها
باسماء الاشخاص اولاستعمالها مواضع اسماء الاشخاص

يقع توهم ان اسماء الجواهر الثواني
يدل على المشار اليه

انها تدل على المشار اليه وليس الامر كذلك بل انما تدل
على اي مشار اليه اتفق اذ كان الموضوع لذلك الاسم
ليس واحدا بعينه كالاسم الدال بشكله على الجوهر الاول
وذلك ان زيدا وعمرا انما تدل به على مشار اليه فقط
واما الانسان والحيوان وبالجملة النوع والجنس
فانما تدل به على كثيرين وهي مع هذا تميزا اولئك الكثيرين
من غيرهم لا تميزا يكون علامة فقط بمنزلة ما يميز
الابيض الشيء المتصف به بل تميزا في جوهر الشيء و
النوع والجنس انما وضعا ليعرفا الشيء في جوهره
عن غير الا ان الجنس اكثر حصرا من النوع وذلك ان
اسم الحيوان يحصر ما يدل عليه اسم الانسان اذ كان
الحيوان جنس الانسان الفصل الثاني عشر ومما يختص
مقولة الجوهر انه لا مضاد لها فانه ليس يوجد للانسان
وللحيوان مضاد لكن هذه الخاصة قد يشاركها فيها
غيرها من المقولات مثال ذلك في الكم فانه ليس يوجد
لذي الذراعين ولا للعشرة ولا لشيء مما يجري هذا
المجرى مضاد الا ان يقول قائل ان القليل في الكم ضد

وغيره هو

هذا النقصان قد يوجد في الكم بسبب اضافة عارضة
لا بهو كم فقط فالمنفاة ههنا بالحقيقة
انما هو تلك الاضافة لا الكم بما هو كم فتأمل

الكثير والكثير ضد الصغير لكن انواع الكم المنفصل
بين منزامرها انها غير متضادة مثل الخمسة والثلثة و
الاربعة الفصل الثالث عشر ومما يخص الجوهر انه لا
يقبل الاقل والاكثر ولست اعني انه ليس يكون جوهر احق
باسم الجوهر من جوهر فان ذلك شيء قد وضعناه سابقا
حين قلنا انا نشخاص الجواهر اولى بالجوهرية من كلياتها
بل انما اعني انه لا يحمل النوع منها ولا الجنس على شخص
اكثر من حمله على شخص ولا يحمل عليه في وقت اكثر منه في
وقت فان زيدا ليس اكثر حيوانا من عمرو ولا زيد اليوم
اكثر حيوانا من غد واما هذا الشيء الابيض فقد يكون
اشد بياضا من هذا الشيء الابيض وقد يكون اليوم اشد
بياضا منه امس الفصل الرابع عشر وقد يظن ان اولى الاشياء
بالجواهر هو ان الواحد منها بالعدد وهو بعينه القابل
للمتضادات وذلك بين من قبل الاستقراء فانه ليس
يمكن ان يوجد شيء مشارا اليه بالعدد مما عدا الجواهر
هو قابل للمتضادات فانه لا اللون الواحد بالعدد
يوجد قابلا للابيض والاسود ولا الفعل الواحد

فيما يظن ان الشيء الواحد بعينه من غير الجواهر يقبل الاضداد

بعينه يقبل المدح والذم وكذلك يجري الامر في ساير
المقولات مما ليس بجوهر واما في الجواهر فان الواحد
بعينه يوجد قابلا للمتضادات مثال ذلك ان زيدا
المشار اليه يكون صالحا وحين ما طالحا وحينا حارا و
حينا باردا وقد يلحق في هذا الاستقراء شك ما من
قبل القول والظن وذلك انه قد يظن انما يقبلان
الاضداد وذلك ان القول والظن بان زيدا قائم
اذا كان زيد قائما هو صدق واذا كان قاعدا هو
كذب فقد يوجد القول الواحد بعينه يقبل الصدق
والكذب وهما اضداد وهذا ان سلم انه قبول
للاضداد فبين القبولين اختلاف وذلك ان القابل
للاضداد في الجوهر انما يقبلها بان يتغير هو بنفسه
فيخلع احد الضدين ويقبل الاخر واما القول والظن
فليسا انما يقبلان الصدق والكذب بان يتغيرا
في انفسهما لكن بان يتغير الشيء الذي تعلق به الظن
خارج الذهن في نفسه مثال ذلك ان الظن بان زيدا
جالس انما يقبل الصدق اذا جلس زيد والكذب اذا قام

حينام

زيد فيكون خاصة الجوهر ان سلمنا ان هذا قبول للمتضادات
انه الذي يقبل المتضادات بان يتغير في نفسه والاولى
ان نقول ان هذا ليس هو قبولا للاضداد وذلك ان
القول والظن اذا اتصفا بالصدق حينا والكذب حينا
فليس يتصفان بذلك على ان الصدق شيء حدث فيهما
بذاته في وقت والكذب في وقت اخر كما يحدث البياض
في زيد في وقت بذاته والسواد في وقت وانما الصدق
والكذب في القول والظن اضافة ما ونسبة تابعة
لتغير الشيء الذي فيه الظن والقول لا حدوث شيء
بذاته واما اذا كان ذلك كذلك فقد وجب ان يكون
خاصة الجوهر ان الواحد بالعدد منه قابل للمتضادات
هذا مبلغ ما قاله في الجوهر القسم الثاني من الجزء الثاني
القول في الكم وما نقوله في هذه المقولة منحصر في فصول
سبعة الاول يعرف فيه فصول الكم العظمى وانها الاتصال
والانفصال والوضع وعدم الوضع الثاني يعرف
فيه اي اجناس الكم المشهورة هي داخلة تحت الانفصال
وايها داخلة تحت الاتصال الثالث يعرف فيه

بحث الكم

اي هذه الاجناس هو ايضا داخل تحت الوضع وايها
ليس بداخل تحته الرابع يعرف فيه ان السبعة التي
عددت من اجناس الكم هي الاجناس المشهورة الموجودة
كما بذاتها وان سايرما يظن به انه كم فذلك امر لاحق له
من جهة وجوده في هذه الاجناس مثل الحركة والثقل
والخفة الخامس يعرف فيه ان من خواص الكم انه ليس
لرضد ويحل الشلوك التي يظن من اجلها انها تقبل
فيه الاضداد السادس يعرف فيه ان من خواص الكم
ايضا انه لا يقبل الاقل والاكثر كالحال في الجوهر
السابع يعرف فيه ان خاصة الكم الحقيقية التي
لا يشترك فيها غيره هي التساوي واللاتساوي الفصل
الاول قال واما الكم فنه منفصل ومتصل ومنه
ما اجزاوه لها وضع بعضها عند بعض ومنه ما ليس
لها وضع الفصل الثاني والمنفصل اثنان العدد والقول
والمتصل خمسة الخط والبسيط والجسم وما يشتمل
على الاجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان وانما
كان العدد من الكم المنفصل لان الكم المنفصل هو

هو الذي ليس يمكن فيه ان ياخذ له حدًّا مشتركا يتصل عنده
اجزاء احدهما بالاخر بعضها ببعض مثال ذلك ان العشرة
ليس يتصل جزوها الذي هو الخمسة بالخمسة الثانية التي
هي جزوها الاخر بحد مشترك ولا الثلاثة التي فيها
بالسبعة لكن جميع اجزائها منفصلة بعضها عن بعض
واما القول فظ ايضا من امره انه كم لانه يقدر بجزء
منه وهو اقل ما يمكن ان ينطق به وذلك اما مقطع
ممدود مثلا واما مقصور مثل ك وهو ايضا من
المنفصل اوليس يوجد لاجزائه حد مشترك يتصل بعضها
ببعض وذلك ان المقاطع منفصلة بعضها عن بعض
واما الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان
فمن المتصلة لان كل واحد منها يمكن ان يوجد له
حد مشترك او حدود مشتركة يتصل بعض اجزائه
ببعض وهذا الحد اما في الخط وهو النقطة واما
في البسيط فالخط واما في الجسم فالبسيط واما
في الزمان فالآن وذلك ان بالنقطة يتصل اجزاء
الخط وبالخط يتصل اجزاء السطح وبالسطح يتصل

اجزاء الجسم وبالآن يتصل اجزاء الزمان الذي هو
الماضي والمستقبل واما المكان فلما كانت اجزاء الجسم
يشغله وكانت يتصل بحد مشترك فواجب ان يكون
اجزاء المكان يتصل بحد مشترك ايضا واذا كان ذلك
كذلك فهو من الكم المتصل الفصل الثالث واما الكم
الذي هو متقوم من اجزاء لها وضع بعضها عند بعض
فهو الخط والسطح والجسم والمكان ومعنى ان يكون
للاجزاء بعضها وضع عند بعض ان يكون جميع اجزائه
موجودة معا لانها اذا لم يكن معا لم يكن لجزء منها
بعض وان يكون اي جزء منها اخذته وجدته في جهة
محدودة من ذلك الكم اما فوق واما سفل ومتصل بجزء
محدود منه مثال ذلك ان جميع اجزاء الخط اذا كانت
موجودة معا فلها وضع بعضها عند بعض وكل واحد
منها في جهة محدودة ويتصل بجزء محدود وهو الجزء الذي يليه
وكذلك الحال في اجزاء السطح واجزاء الجسم واجزاء المكان
لان اجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه اجزاء
الجسم الذي يشغل المكان سواء كان المكان هو الخلاء

او السطح المحيط بالجسم من خارج على ما يراه ارسطو واما
العدد فليس نجد في اجزائه واحدا من هذه الاحوال
الثلثة فضلا عن ان يجمع فيه اعني ان يكون معا وان
يكون كل واحد منها في جهة محدودة ومتصل بجزء
محدود وكذلك الحال في الزمان والقول اعني ليس
توجد اجزائهما معا اذ كانت اجزاء الزمان واجزاء القول
ليس لها ثبوت ولا يلحق المتاخر منها المتقدم بل انما يوجد
لاجزاء العدد واجزاء الزمان ترتيب ما بان بعض الزمان
متقدم وبعضها متاخر وكذلك في العدد فان الاثنين
قبل الثلثة فاما ان فيه وضعا فلا **الفصل الرابع**

الاول من

وهذه الاجناس من اجناس الكم هي التي هي بالحقيقة
اولا كم وما عداها مما يلحقه الكمية فانما يقال فيه
انه كم بالعرض وثانيا اعني بواسطة واحد من هذه
التي قلنا انها كم بالحقيقة مثال ذلك انا نقول في
هذا البياض المشار اليه انه كبير من اجل انه في بسيط كبير
وكذلك انما نقول في العمل انه طويل من اجل انه يكون في زمان طويل وذلك يظهر من انه لو سئل احدكم

هذا العمل كم كان الجواب في ذلك انه عمل سنة ولو سئل
كم هذا الابيض لقيل ثلثة اذرع او اربعة فيكون العمل
انما حد وقدر بالزمان والابيض انما قدر بمبلغ السطح
الذي هو ثلثة اذرع او اربعة ولو كانت كما بذاتها لقدرت
بانفسها **الفصل الخامس** ومن خواص الكم انه لا مضاد
له اصلا سواء كان متصلا او منفصلا فان الخمسة
والثلثة ليس لها ضد وكذلك الخط والسطح وليس
لقائل ان يقول ان الكثير والقليل من الكم المنفصل و
هما ضدان وكذلك الكبير والصغير من الكم المتصل و
هما ضدان لامرين اثنين احدهما انه ليس القليل والكثير
ولا الكثير ولا الصغير من الكم بل هما من المضاف و
ذلك ان الكم موجود بذاته والكبير والصغير والكثير
والقليل انما يقالان بالقياس الى شيء ولذلك امكن
في الشيء الواحد بعينه ان يكون كبيرا وصغيرا وقليلا
وكثيرا كبيرا بالاضافة الى شيء وصغيرا بالاضافة الى
شيء حتى انا نقول في الجبل انه صغير وفي السمكة
انها كبيرة مع صغر السمكة وعظم الجبل فلو كان الشيء

في بيان ان مقابلة الكم انما هي اما لذاته او له
وذات القليل والكثير والصغير والكبير ٥

صغيرا وكبيرا بنفسه على انها صفة قائمة فيه بذاتها
مثل البياض الذي يقوم بالجسم لما وصف الجبل في
حال من الاحوال بالصغر والسمكة بالكبر فهذا
احد ما يظهر منه ان الكم ليس له ضد اعني من جهة
ان هذين من مقولة غير مقولة الكم وقد يظهر ان
الكبير والصغير ليسا بضدين سواء وضعناهما
من مقولة الكم او لم نضعهما وذلك ان الشيء الذي
ليس يعقل بذاته وانما يعقل بالقياس الى غيره ليس يمكن
ان يكون له مضاد وذلك ان المتضادين هما اللذان
الوجود لكل واحد منهما من صاحبه في غاية البعد
والذي يقال بالقياس الى غيره فليس يوجد له شيء
هو منه في غاية البعد اذ كان يقال بالقياس الى اشياء
غير متناهية ودليل ثالث ايضا وذلك انه لو كان الكبير
ضد الصغير لوجد الشيء الواحد بعينه قابلا للمتضادات
معا فان الشيء الواحد بعينه قد يوصف بانه كبير
وصغير لكن بالاضافة الى شيئين اثنين ولو وصف
بذلك على طريق التضاد اعني بذاته وعلى جهة

ما يوصف الجسم بانه ابيض واسود لوجد الضدان معا
في موضوع واحد فكان يمكن ان يكون الشيء ابيض و
اسود معا وذلك محال ولذلك ليس يمكن في الضدين
ان يجتمعا معا في موضوع واحد ولا من جهتين كما
يمكن ذلك في ساير المتقابلات وايضا لو كان الكبير
ضد الصغير لكان الشيء يضاد لنفسه لان الشيء
يوصف بانه صغير وكبير معا واذا وضعنا انهما اضداد
لزم ان يكون هاتان الصفتان صفتين قائمتين
بذات الشيء الواحد بعينه فيكون الشيء الواحد
بعينه كبيرا وصغيرا معا فيجب ان يكون الشيء يضاد
نفسه وذلك في غاية الاستحالة فقد تبين من هذا
انه ليس الكبير ولا الصغير ولا القليل ولا الكثير
من المتضادات سواء سلمنا انها كم او لم نسلم ذلك
قال واكثر ما يظن ان التضاد يلحق الكم في الجنس منه
الذي هو المكان لان المكان الاعلى الذي هو مقعر
الفلك يظن بذاته مضاد للمكان الاسفل الذي هو
وسط العالم اعني مكان الارض الذي هو مقعر الماء

به انه

ومقعر بعض الهواء وانما ذهبوا الى ان هذين المكانين
متضادان لما كان كل واحد منهما في غاية البعد عن صاحبه
حتى لا يوجد بعدا ابعد منه ولظهور هذا المعنى فيه
اجتلبوا الحد لسائر المتضادات من هذا الاسم فقالوا
في حدها انهما اللذان البعد بينهما في الوجود غاية البعد
وهما في جنس واحد الا انهم يعنون ههنا البعد في
الوجود لا البعد في المسافة قلت ويشبه ان يكون
التضاد ههنا انما يحق الكم بما هو اين لا بما هو كم ولا
ايضا بما هو مضاف اعني فوق واسفل بل ذلك شيء عرض
للمضاف كما عرض للكم ولذلك ليس ينبغي من هذا ان
يعتقد انه يلحق المضاف تضاد **الفصل السادس**
قال ومن خواص الكم انه ليس يقبل الاقل ولا الاكثر
فانه ليس هذا الكم المشار اليه ذا ذراعين اكثر من
هذا الاخر الذي هو ايضا ذا ذراعين ولا ثلثة اكثر
من ثلثة ولا يقال ايضا في زمان ما انه اكثر من زمان آخر
الا ان هاتين الخاصتين يشارك الكم فيهما الجواهر اعني
فانه ليس له ضد وفي انه لا يقبل الاقل والاكثر **الفصل**

بيان ان من خواص الكم انه لا يقبل الشدة والضعف وذلك لان الشدة والضعف من خواص الكيف ومن الجواهر

السابع والشيء الذي هو اخص الخواص بالكم هو المساوي
وغير المساوي فان ما عدا الكم لا يوصف بهذا مثال
ذلك ان الكيف لا يقال فيه مساو ولا غير مساو بل يقال
شبيه وغير شبيه وذلك انا نقول ان هذا البياض
شبيه بهذا البياض وغير شبيه ولا يقال مساو ولا غير
مساو الا بالعرض فيكون على هذا اخص الخواص بالكم
اعني انه اما مساو واما غير مساو **القسم الثالث في المقولة**
المضافة والذي يتكلم فيه في هذه المقولة منحصر في
فصول ثمانية **الاول** في رسم الاشياء المضافة وتعديدها
على جهة التمثيل **الثاني** انه قد توجد المضادة في المضاف
الثالث في ان بعض المضاف يقبل الاقل والاكثر **الرابع**
في ان من خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع على
صاحبه بالتكافؤ اذا اخذا باسميهما الدالين عليهما
من حيث هما مضافان ان كان لهما اسما او اخترع عليهما
اسم متى لم يكن لهما اسم **الخامس** في ان المضافين اذا
اخذا باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان
ومتكافيان فان الصفة التي بها صار كل واحد منهما

مضافا لصاحبه بتميز من سايرالصفات الموجودة فى
المضافين وانه متى ارتفعت سايرالصفات وبقيت تلك
الصفة لم يرتفع تلك النسبة التى بين المضافين ومتى
ارتفعت تلك الصفة ارتفعت النسبة واما اذا اخذا
لامن حيث هما متكافيان لم يلزم اذا ارتفعت سايرالاشيا
التى فى المضافين وبقيت تلك الصفة التى نسبت بها
الى قرينه ان تبقى النسبة السادس فى ان من خواص المضافين
انهما يوجدان معا بالطبع ومتى ارتفع احدهما يرتفع
الاخر ويحل ما يعرض فى ذلك من شك السابع فى تقرير
ما يمكن ان يشك فيه من امر الجواهر هل يوجد فيها
شيء من المضاف وحل ذلك الشك يتعقب الرسم المتقدم
للمضاف واصلاحه باشتراط الشيء الذي يتناول المضافين
بالحقيقة اذ كان انما رسمه اولا بحسب بادى الرأي
والمشهور قصدا منه للاسهل فى التعليم فان نقل المتعلم
من المشهور الى الامر اليقينى اسهل من ان يهجم به اولا
على الامر اليقينى الثامن فى انه متى اشترط فى رسم المضافين
الشرط الذي به يكون رسما خاصا بهما ومفهما الجوهر

وجد ان من خواصهما انه متى عرف احدهما عرف الاخر
ضرورة وان بذلك يبين انه ليس من الجوهر شيء
يعد من المضاف ويعرف مع هذا صعوبة حل هذه
الشكوك فى هذا الموضع مع سهولة التشكيك فيها
فى هذا الموضع والسبب فى ذلك ان نظره ههنا فيها
انما هو بحسب المشهور من المقولة الفصل الاول
قال والاشياء المضافة هى التى يقال ما هيتها وذواتها
بالقياس الى شيء اخر اما بذاتها واما بحرف من حروف
النسبة مثل الى وما اشبهه مثال ذلك ان الاكبر
بهيئته انما يقال بالقياس الى غيره بانه انما اكبر من
شيء وكذلك الضعف هو ضعف لشيء والملكة هى
الحال والحس والعلم من المضاف فان جميع هذه ما هيتها
يقال بالقياس الى شيء اخر وذلك ان الملكة هى ملكة
لشيء والعلم لمعلوم والحس لمحسوس وكذلك الكبير
والصغير فانهما انما يقالان بالاضافة وكذلك الشبيه
فانه انما هو شبيه لشيء والاضطجاع والقيام والجلوس
هى من الوضع والوضع من المضاف بجهة ما فانه يضطجع

ويقوم ويجلس ظ ليست هي من الوضع بل من الاشياء المشتق
لها الاسم من الوضع يعني التي هي في مقولة الوضع وهي في
الحقيقة من مقولة ان يفعل وان ينفعل **الفصل الثاني**
وقد يحق الامور المضافة ان يكون متضادة ومثال ذلك
ان الفضيلة والرذيلة من المضاف وكلاهما متضادان
وكذلك العلم والجهل كل واحد منهما من المضاف وهما
متضادان الا انه ليس يوجد هذا الكل الاشياء المضافة
فان الضعف ليس له ضد ولا الثلثة الاضعاف ضد **الفصل**
الثالث وكذلك قد يقبل بعض المضافات الاقل والاكثر فان
الشبيه وغير الشبيه والمساوي وغير المساوي كل
واحد منهما من المضاف وقد يكون شبيه اكثر من شبيه
واقل وليس كذلك المساوي وغير المساوي وبعضها
ليس يقبل ذلك فانه ليس ضعف اقل ولا اكثر من ضعف
ولا مساو واكثر من مساو **الفصل الرابع** ومن خواص
المضافين ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه في النسبة
بالتكافؤ مثال ذلك العبد هو لي عبد للمولى والمولى
للعبد والضعف ضعف للنصف والنصف نصف للضعف

بيان اداة النفاد وقوة الاثر والتناوي والتشبيه وغير الشبيه يعني المتفاوتين

بيان ان التكافؤ قد يوجد عامة المضافين وبيان عدم
المضافة ه

وكذلك في سايرها وسواء كان اسم المضافين متغايرين
مثل الضعف والنصف او كان احدهما مشتقا من الثاني
مثل العلم والمعلوم والحس والمحسوس فان كل واحد من هذه
يقال بالقياس الى قرينة وقد يظن ان هذه الخاصية
غير موجودة لكثير من الاشياء المضافة متى اضيفت و
لم يضف الشيء الى قرينة اضافة معادلة اي لا يوجد
كل واحد منهما مضافا الى صاحبه من طريق ما هو بل
يكون اضافة احدهما الى الاخر من طريق ما هو والاخر
بالعرض ويكون كل واحد منهما الامر من طريق ما هو متناقضان
ذلك ان اضيف الجناح الى ذي الريش فقيل ذو الريش
له الجناح والجناح لذي الريش لم يصدق رجوع
هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي الريش فانه
ليس نسبة الجناح الى ذي الريش من طريق ما هو و
ريش اذ كان قد يوجد ما له جناح وليس له ريش فنسبة
الجناح ليست له من جهة ما هو ذو ريش ونسبة ذي
الريش الى الجناح هي له من جهة ما هو ذو ريش ولذلك
لم يكن هذه الاضافة معادلة فاذا اعتبر هذا واحدا

واذا غير هذا واخذت النسبة نتم

له الجناح وهو ذو الريش ذو جناح صادق ٢٢

والنسبة معادلة فقيل ذوا الجناح هو ذو جناح بالجناح
رجع هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذى الجناح
او نقول ذو الريش هو ذو جناح بريش والجناح بالريش
هو جناح لذى الريش ولذلك اذا لم يكن الاضافة المعادلة
لها اسم يدل عليها من حيث هي معادلة وذلك اما لكلا
المضافين او لاحدهما فقد يضطر المضيف ان يضع لكليهما
اسما او لاحدهما من حيث يستعملها مضافين مثال
ذلك ان السكان ان اضيف الى الزورق لم يكن اضافته
معادلة لانه ليس من جهة ان الزورق زورق اضيف
اليه السكان اذ كان قد يوجد زوارق لا سكان لها
كما ان السكان انما اضيف الى الزورق من جهة ما هو
سكان ولذلك لا يرجع بالتكافؤ فيقال ان الزورق
زورق للسكان كما يتبين ان السكان سكان للزورق
ولكن اذا اريد في مثل هذا ان يكون الاضافة معادلة
من الطرفين وماخوذة بحال واحدة منهما فينبغي ان
يقال السكان سكان للزورق ذى السكان ويتبين
ان الزورق ذا السكان زورق بالسكان فانه كما ان

السكان انما هو السكان بالزورق كذلك الزورق الذى
من شانه ان يكون له سكان هو زورق بالسكان و
مثال ذلك ايضا انه اذا اضيف الرأس الى ذى الرأس
كانت اضافة معادلة ومتى اضيف الى الحي لم يكن معادلة
فان الحي ليس له راس من طريق ما هو حي اذ كان قد يوجد
من الحيوان ما لا راس له فهذا هو الطريق الذي ينبغي
للمضيف ان يسلكها فيما ليس له اسم من المضاف اعني
ان يضع لها اسما تدل على المضافين من حيث يكون
اضافتهما معادلة مثل ما قلنا في الجناح والسكان و
اذا كان هذا هكذا فكل المضافات اذا اخذت على
التعادل اي من طريق ما هي مضافات لا من طريق ما
هي تحت مقولة اخرى وجدت لها هذه الخاصية دائما
وهو ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه بالتكافؤ
واما اذا اضيف احدهما الى الاخر واخذ كل واحد منهما
جزءا ما وبأي صفة اتفقت من الصفات الموجودة في
المضافين اللازمة للاضافة ولم يؤخذ بالصفة التي
بها مضافان ومنسوب كل واحد منهما الى الاخر

فليس يرجعان بالتكافؤ وان كان لهما اسماء موضوعة
من حيث هما مضافان فضلا عما ليس لهما اسماء تدل عليهما
من حيث هما مضافان مثال ذلك ان العبد ان لم يضف
الى المولى الذي هو اسم الاضافة لكن اضيف الى الانسان
او الى ذى الرجلين وما اشبه ذلك من الاشياء الموجودة
فيه لم يرجع بالتكافؤ لان الانسان ليس هو انسان بما له
عبد وانما هو مولى بما له عبد فان اخذ المولى بدل الانسان
رجعا بالتكافؤ **الفصل الخامس** ويخص هذه الصفة
التى من قبلها لحقت النسبة المضافين انه اذا رفعنا احد
الصفات العارضة للمضافين التى بها تكون الاضافة
غير معادلة لم يرتفع النسبة بين المضافين وان رفعنا
تلك الصفة ارتفعت النسبة مثال ذلك ان العبد
اذا قيل بالاضافة الى المولى ورفعنا من المولى سائر الصفات
التى يمكن ان ينسب العبد اليها مثل انه انسان او ذو
رجلين او غير ذلك ولم يرفع منه المولى فان نسبة العبد
اليه لا يرتفع ومتى اضفنا العبد الى الانسان او الى
ذى الرجلين ورفعنا انه مولى ارتفعت هذه النسبة

بيان فائدة الصفة التى من قبلها
تلحق الاضافة للمضافين

فانه لا يكون عبد ليس له مولى فاذن النسبة المعادلة
هى الصفة التى يرتفع النسبة بارتفاعها ولا ترتفع بارتفاع
غيرها وهذا الذى ذكرته هو كالقانون ليتميز الصفة
التى تكون لها النسبة المعادلة قال ووجود هذه النسبة
التى بها تكون الاضافة معادلة متى كان للمضافين اسم
يدل عليهما من حيث هما هذه النسبة هو سهل واما
متى لم يكن لها اسم فقد يصعب ذلك لكن ح ينبغى ان
تستنبط تلك الصفة بهذا القانون ويخترع للمضافين
اسم يدل عليهما من حيث توجد لهما تلك النسبة **الفصل**
السادس قال وقد يظن ان من خواص المضافين انهما
يوجدان معا بالطبع وذلك ظن فى اكثرها فان الضعف
والنصف موجودان معا لانه متى وجد احدهما وجد
الاخر ومتى ارتفع احدهما ارتفع الاخر الا انه قد يلحق
فى ذلك شك من قبل بعض الاشياء المضافة فانه قد يظن
ان المعلوم اقدم من العلم لان العلم انما يقع بالشئ فى
اكثر الاشياء بعد تقدم وجوده واما مع وجوده فاقل
ذلك وان كان ذلك كذلك فلا معلوم واحد البتة

بيان انه ليس من خواص المضافين انهما يوجدان
بالطبع ومعا بسبب قياسان

يكون وجوده والعلم به معا بالطبع وايضا فان المعلوم
يظهر انه متقدم بالطبع على العلم وذلك انه اذا ارتفع
العلم لم يرتفع المعلوم وليس اذا ارتفع المعلوم لم يرتفع العلم
وهذا هو رسم المتقدم بالطبع على ما سيقال بعد ومثال
ذلك تربيع الدايرة التي فحص عنه من تقدم من المهندسين
فلم يلقوه بعد فانه ان كان معلوما فعلمه لم يوجد بعد
وان كان غير معلوم فليس يمكن ان يوجد علمه بعد وايضا
فان الانسان اذا ارتفع ارتفع العلم وقد يوجد المعلوم
والانسان غير موجود وهذا الشك بعينه يلحق في الحس
والمحسوس فانه قد يظن ان المحسوس اقدم من الحس لان المحسوس
اذا افقد فقد معه الحس فاما الحس فليس يفقد معه المحسوس
وانما يلزم اذا افقد المحسوس ان يفقد الحس من جهة ان
المحسوس والحس لا يوجدان الا في جسم فاذا ارتفع المحسوس
ارتفع الجسم واذا ارتفع الجسم ارتفع الحاس والحس
فاما الحس فليس بارتفاعه يرتفع المحسوس فانه قد يمكن
ان يفقد الحيوان ويكون الجسم المحسوس موجودا مثل
الجسم الحار والبارد وايضا فان الحس يوجد مع وجود

الحي واما المحسوس فوجوده قبل وجوده فان الماء والنار
وساير الاستطقسات منها قوام الحيوان وهي موجودة
من قبل ان يوجد الحيوان فلهذا كله قد يظن ان المحسوس
اقدم من وجود الحس والمفسرون يحلون هذا الشك
بانه اذا اخذ الحس والمحسوس والعلم والمعلوم اما بالقوة
واما بالفعل وجدا معا وصدقت فيهما تلك الخاصة
وانما يلحق الشك اذا اخذ احدهما بالقوة والاخر بالفعل
لكن لما كان الوجود الذي بالقوة غير مشهور في
وقتنا رخا ارسطو حل هذا الشك الى موضع اخر لانه
انما يتكلم هنا في هذه الاشياء من جهة الشهرة

بيان ان الشبهة التي تعرض في الجواهر
انما تعرض من جهة ما هو جوهر وكل
بيان رسم المتقدم

الفصل التابع قال ومما فيه موضع شك هل في
الجواهر شيء مضاف من جهة ما هو جوهر وهذا
الشك انما يعرض في بعض الجواهر المثواني فاما في
الاول فليس يعرض وذلك انه يظهر انه ليس يقال
في شيء منها انه من المضاف لا الكل ولا الجزء فانه ليس
يقال في هذا الانسان المشار اليه انه انسان لشيء ما
كذلك في اجزاء المشار اليه فانه ليس يقال في يد ما مشار

اليها انما يدل انسان انسانا او فرسا لكن يقال يدل انسان
او فرس وبالجملة انما يضاف الى النوع لا الى التشخص
وكذلك يظهر الامر في اكثر الجواهر الثواني فانه ليس
يقال ان الانسان انسان لشيء ولا الثور لشيء بما هو
ثور اعني جوهرا بل ان كان فمن جهة ما هو ملك بما ملك
واما في بعضها فقد يلحق في ذلك هذا الشك وذلك ان
الرأس يقال فيه انه راس لشيء واليد يد لشيء وكذلك ما
اشبه هذا والرأس واليد انما يدل على الجوهر فيكون
على هذا قد يظن ان كثيرا من الجواهر داخلة في المضاف
قال الا انه ان كان قد وفى تحديد الاشياء التي من
المضاف حين قلنا ان المضافات هي الاشياء التي يقال
ماهيتها بالقياس الى غيرها فقد يصعب حل هذا الشك
او يكون حله ممتنعا وذلك انه قد ظهر من امر هذه الجواهر
ان ماهياتها يقال بالقياس الى غيرها وان كان الرسم
الحقيقي للاشياء التي من المضاف انهما الشيآن اللذان
ماهية كل واحد منهما يقال بالقياس الى صاحبه من
حيث ان الوجود لتلك الماهية انما هو مضافة الى ماهية

رسم المقولة المضاف

بابي

باي نوع اتفق من انواع الاضافة فمحل الشك مما يسهل
فان التحديد الاول يلحق كل ما هو اضافة وشيء لا اضافة
محضة وهو الذي ربما عد في بادي الرأي مضافا واما
هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا في بادي
الرأي وانما اراد بهذا فيما احسب ان الرأس ان كان يدل
على الجوهر فانما هو مضاف الى الانسان لا من قبل الاضافة
الحقيقية بل هو من قبل الاضافة العرضية اعني التي ليست
في جوهر الشيء المضاف وهي التي تضمنها الرسم الاول اعني
العرضي واما التي الاضافة في جوهر كل واحد منهما فهي
مثل القليل والكثير فان كل واحد منهما في جوهره صاحبه
وهي التي تضمنها الرسم الثاني اعني الحقيقي الفصل
الثامن قال وبين من هذا الحد الحقيقي للمضافين ان
من خاصتهما انه متى عرف الانسان احدهما على التحصيل
عرف الاخر ضرورة فان الانسان متى علم ان هذا الشيء
من المضاف وكانت تسمية احد المضافين انما الوجود لها
بالنسبة الى المضاف الثاني فتبين انه اذا عرف تسمية احد
المضافين فقد عرف تسمية الاخر والا كانت معرفته بماهيته

واما الاضافة اعرضا تقوم بذاته

باب المضاف المقولة

احد المضافين لا على ما هي عليه بل ظناً او غلطاً وذلك ايضاً
بيّن من قبل الاستقراء مثال ذلك ان من علم ان هذا ضعف
على التحصيل فقد علم الشيء الذي هو له ضعف على التحصيل
وكذلك من عرف ان هذا احسن فقد عرف الشيء الذي
هو احسن منه الا ان تكون المعرفة توهماً لا يقيناً فانه ان
لم يعرف الشيء الذي به قيل فيه انه احسن قد يمكن ان لا يكون
شيء دونه في الحسن فيكون قوله فيه انه احسن كذباً و
من هذا يظهر ان الرأس واليد ليستا من المضاف
الحقيقي فانه قد يعرف مهية كل واحد منهما من حيث
هما في الجوهر على التحصيل من غير ان يعرف الشيء الذي
هو له رأس ولا الشيء الذي هو له يد قال الا ان بالجملة
الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من سائر المقولات
وما ليس من المضاف هو مما يصعب ما لم يتدبر مراراً
كثيراً فاما التشكيك فيها فليس فيه صعوبة القسم
الرابع القول في الكيفية وما يقوله في هذا الباب
منحصر في احد عشر فصلاً الاول يحدد فيه هذه
المقولة ويعرف انها ينقسم الى اجناس اول الثاني يعرف

فيه الجنس المسمى من هذه الاجناس باسم الملكة والحال
ويعرف ما منها يختص باسم الملكة وهو الذي يقال عليها
الكيف في المشهور وما منها يختص باسم الحال وانه ان
قيل عليهما كيف فلكونهما من طبيعة واحدة الثالث يعرف
الجنس الثاني من اجناس هذه المقولة وهو الذي يقال
بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية الرابع يعرف فيه الجنس
الثالث من اجناس هذه المقولة وهي الانفعاليه والانفعالات
ويعرف لم سميت كيفية انفعالية ويعطى الفرق بين
التي تسمى منها انفعالية والتي تسمى الانفعالات وان
اسم الكيف في المشهور انما يطلق على الانفعالية
الذي من قبله يطلق على الملكة اكثر ذلك من اطلاق
على الحال الخامس يعرف فيه الجنس الرابع من اجناس
هذه المقولة وهي الكيفية الموجودة في الكم بما هو كم
السادس يتشكك فيه في المتخلخل والمتكاثف والخشن
والاملس هل هما داخلان تحت هذه المقولة ام تحت
مقولة الوضع السابع يعرف فيه ان الاشياء المتصفة
بالكيفية هي التي يدل عليها باسماء مشتقة من المثل

الاول الدالة على تلك الكيفية الثامن يعرف فيه انه
قد يوجد التضاد فى الكيف لكن فى بعضها وانه اذا
كان احد المتضادين فى الكيف لزم ان يكون الضد
الاخر فى الكيف التاسع يعرف فيه ان الكيف قد يقبل
الاقل والاكثر وان ذلك ليس فى كله العاشر يعرف فيه
ان الشبه وغير الشبيه هى الخاصة التى يخص هذه
المقولة الحادى عشر يتشكك فيه فى اشياء كثيرة ذكرت
فى هذا الباب ذكرت ايضا فى الاضافة ويعطى من اين يعرض
ذلك لها وان ذلك لها بجهتين الفصل الاول قال
واسمى الكيفية الهيئة التى بها يسئل فى الاشخاص كيف هى
وهذه الكيفيات يقال على اجناس اول مختلفة الفصل
الثانى فاحدها الجنس من الكيفية التى تسمى ملكة و
حالا والملكة منها يخالف الحال فى ان الملكة يقال من هذا
الجنس على ما هو ابقى واطول زمانا والحال على ما هو
وشيك الزوال ومثال ذلك العلوم والفضايل فان
العلم بالشئ اذا حصل صناعة يظن به انه من الاشياء الثابتة
العسيرة الزوال وذلك مالم يطرأ على الانسان تغير قادح

وسمن ظ

من مرض او غير ذلك من الاشتغال بالامور الطارية التى تكون
سببا مع طول الزمان لذهول الانسان عن العلم ونسيانه
فاما الحال فانما يقال من هذا الجنس على الاشياء السريعة
للحركة السهلة التغير مثل الصحة والمرض والحرارة و
البرودة التى هى اسباب الصحة والمرض فان الصحيح يعود
بسرعة مريضا والمريض صحيحا مالم يتمكن هذه فتتغير
زوالها فانه اذا كان الامر كذلك كان للانسان ان يسميها
ملكة قال ومن البين ان اسم الملكة انما تدل به فى
اللسان اليونانى على الاشياء التى هى اطول زمانا فى الثبوت
واعسر حركة فانهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك
بالعلم تمسكا يعتد به ان له ملكة على ان من كان هذه
الصفة فله حال فى العلم اما شريفه واما خسيسة
والملكات هى ايضا بجهة من الجهات حالات وليست
الحالات ملكات وايضا فان الملكات انما هى اولا حالا
ثم تصير بآخرة ملكات وهذا الجنس كما قيل هو الهيئة
الموجودة فى النفس وفى المتنفس من جهة ما هو متنفس
الفصل الثالث قال وجنس ثان من الكيفية وهو

الذي به يقول في الشيء ان له قوة طبيعية او لا قوة له طبيعية
مثل قولنا مصح ومراض وذلك انه ليس يقال في الشيء
انه مصح او مراض وما اشبه ذلك من قبل ان له حالا ما
في النفس او في المتنفس بما هو متنفس بل من قبل ما له قوة
طبيعية او لا قوة طبيعية ان يفعل بعسر وينفعل بسهولة
وبقوة طبيعية ان يفعل بسهولة ولا ينفعل الا بعسر مثال
ذلك انه يقال مصح من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل عن
الامراض والافات ونقول محاصير ومضارع من جهة
ان له قوة يفعل بها بسهولة وينفعل بعسر ونقول مراض
من قبل انه لا قوة له طبيعية على ان ينفعل عن الامراض
وكذلك الامر في الصلب واللين فانه يقال له صلب من
جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة ويقال لين
من قبل ان لا قوة له على ان ينفعل بسهولة

مصحاح ف

أعني بلا قوة طبيعية

الفصل الرابع

قال وجنس ثالث من الكيفية وهي التي يقال لها كيفيا
انفعالية وانفعالات وانواع ذلك الطعوم مثل الحلاوة
والمرارة والالوان مثل السواد والبياض والملموسات
مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فان هذه

كلها ظاهر من امرها انها كيفيات اذ كان كل ما اتصف
بشيء من هذه يسئل عنه بحرف كيف مثال ذلك انا
نقول كيف هذا العسل في حلاوته وكيف هذا الثوب في
بياضه فيجاب بانه شديد الحلاوة والبياض او غير
شديدهما وانما قيل في امثال هذه كيفيات انفعالية
لا من قبل انها احدثت في الاشياء المتصفة بها عن انفعال
من قبل انما تحدث في حواسنا انفعال مثال ذلك ان
الحلاوة في العسل والمرارة في الصبر انما قيل فيهما كيفيات
انفعالية لا من قبل ان انفعالا حدث في العسل عند الحلاوة
ولا من قبل انفعال في الصبر حدث عنه المرارة بل من قبل
انهما تحدثان انفعالا في اللسان وكذلك الامر في الحرارة
والبرودة مع حس اللمس واما النوع الثالث الذي هو
الالوان فليس يقال فيها كيفيات انفعالية بهذه الجهة
اذ كانت الالوان لا تحدث انفعالا في البصر وانما يقال
في هذه كيفية انفعالية من قبل ان وجودها في الشيء
المتصف بها انما حدث عن انفعال وذلك انه لما كان
من البين ان حمرة الخجل وصفرة الفزع انما تحدثان عن انفعال

العسل

نال الدم والروح وجب ان يعتقد ان من فطر من اول امره و
بالطبع محمرًا او مصفرًا ان السبب في ذلك ان مزاجه في اول
الخلقة قد انفعل هذا النحو من الانفعال الذي يتبعه الحمرة
في الخجل والصفرة في الفزع وما كان من هذه العوارض ثابتا
عسير الزوال فهو الذي يسمى كيفية انفعالية وهو الذي
يسئل عنه بحرف كيف في المعتاد وما كان سريع الحركة من
هذه فليس يسمى انفعاليًا ولا جرت العادة ان يسئل عنه
بحرف ولذلك يجب ان نخص هذا الجنس باسم الانفعال
فقط لا باسم الكيفية الانفعالية وذلك ان الصفرة والحمرة
اذا كانت لنا بالطبع والجبلة قيل فينا بها في الشخص كيف هو
وان كانت الحمرة عرضت من خجل والصفرة من فزع لم يقل
في الشخص بها كيف هو وذلك انه ليس يقال فيمن هذه حاله
محمرة ولا مصفرة وانما قال احمر واصفر فقط وبالجملة الفعل
فقط فيجب ان يسمى مثل هذا انفعالات فقط وان كانت
انما تختلف بطول البقاء وقصره وعلى هذا المثال يقال
في عوارض النفس كيفيات انفعاليه لما كان منها بالطبع
وثابتا وانفعالات لما كان عارضا ولم يكن للانسان بالطبع

كيف م

والمزاج مثال ذلك تيه العقل والغضب فانه من كان
له هذان الامران بالطبع قيل فيه انه غضوب وانه تايه
العقل ولذلك تسمى امثال هذه كيفيات انفعاليه و
من عرض له الغضب عن امر مخرج طرا عليه لم يقل فيه غضوب
ولا تايه العقل وانما يقال فيه انه غضب وتاه عقله فيجب
ان يقال في امثال هذه انفعالا لا انفعاليا وذلك ان صيغة
هذه اللفظة يليق ابدًا بالشيء الثابت **الفصل الخامس** قال
وجنس رابع وهو الشكل والخلقة الموجودان في واحد
واحد من الاشياء والاستقامة والانحناء وما يشبه
هذا فانه يقال في الشيء اذا اتصف بواحد من هذه
كيف هو وذلك انه قد يقال في الشيء انه مثلث او مربع
في جواب كيف هو وانه مستقيم ومنحن وكذلك الخلقة
الفصل السادس واما المتخلل والمتكاثف والخشن و
الاملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا
الجنس الا ان الاشبه ان يعتقد في هذين الجنسين
انهما خارجان عن هذا الجنس وذلك انه قد يظهر
ان كل واحد منهما هو احرى ان يكون داخلا في

في الشبهة التي قيلت ان المتخلل والمتكاثف داخلان تحت الكيفية

مقولة الوضع منه فى هذه المقولة وذلك ان المتخلخل
والمتكاثف انما يدلان على وضع ما للاجزاء فانه انما
يقال كثيف لما اجزاءه متقاربة بعضها من بعض ومتخلخل
لما اجزاءه متباعدة بعضها عن بعض فكذلك الاملس
انما يقال فيما اجزاءه مستوية فى سطحه ليس يفصل بعضها
عن بعض ويقال خشن فيما اجزاءه غير مستوية بل يفضل
بعضها على بعض قال ولعله قد يظهر انه ههنا
كيفيات اخر لكن هذه التى عددنا ههنا من هذا الجنس
مبلغ عددها هو هذا العدد يريد ان تلك الكيفيات
هي الكيفيات التى يسئل عنها بحرف كيف فى الانواع وهي
الاشياء التى هي صور نوعية او تابعة للصور النوعية
وهذه الكيفيات هى التى يسئل عنها فى الاشخاص وهي
الاحوال اللاحقة للصور من قبل الهيولى والاشياء
الهيولانيه وذلك بيّن من الفرق بين هذين النوعين
من الكيفية **الفصل السابع** قال وذوات الكيفيات
هي المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكيفيات وقسمتها
وهى المثل الاول وذلك على طريق الاشتقاق فى اكثرها

بيان انه ليس الكيفيات اسماء مشتقة
منها الاسماء الدالة على الكيفيات بل الموضوعة
اسماء مشتقة منه فتصح لذوات الكيفيات

بحسب اللسان اليونانى مثل الابيض المشتق من اسم البياض
والبليغ المشتق من اسم البلاغة والعادل المشتق من
اسم العدالة واما الشاذ منه فانه ليس يوجد فى اللسان
اليونانى للكيفيات الماخوذة مجردة من الموضوع اسماً
فيشتق منها اسما لتلك الكيفيات من حيث هي فى موضوع
مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة عندهم للاشياء
الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم
يكن مشتقة من شئ الخواصر والملاكز فان الاسماء التى
على هذه المعانى عندهم لم يكن مشتقة لا من الخصر
ولا من الملكز كما هي فى كلام العرب وليس ببعد ان يوجد
فى اللسان العربى افعال ليس لها مصادر وربما اتفق
فى اللسان اليونانى ان يكون لكيفية من حيث مجردة عن
الموضوع اسم ويكون اسم تلك الكيفية من حيث هي فى
موضوع مشتقا من اسم اخر مثال ذلك انهم كانوا يقولون
من الفضيلة مجتمد لا افاضل **الفصل الثامن** قال وقد
يوجد فى الكيف تضاد مثال ذلك ان العدل ضد الجور
والبياض ضد السواد وكذلك يوجد ايضا فى الاشياء

انظر بعض البرد

ذوات الكيفية مثال ذلك ان العادل ضد الجايز والابيض
ضد الاسود لكن ليس يوجد التضاد فى جميع الكيفيات
ولا فى جميع ذوات الكيفيات فانه ليس للاشقر ولا
للاصفر ضد وبالجملة الكيفيات المتوسطة وايضا فمتى
كان احد المتضادين كيفا فان الضد الثانى يكون كيفا
وذلك بالاستقراء مثال ذلك ان العادل لما كان
ضد الجاير وكان العادل فى الكيفية كان الجاير فى الكيفية
اذ لا يصح ان يقول ان الجاير فى الكم ولا فى المضاف ولا
فى مقولة اخرى وكذلك يظهر الامر فى ساير التضاد
الموجود فى الكيف **الفصل التاسع** قال وقد يقبل الاقل
والاكثر فانه قد يكون عادل اكثر من عادل وابيض اشد
من ابيض اذ موضوعات هذه الاشياء يقبل الاقل والاكثر
لكن ليس هذا فى جميعها بل فى بعضها ومما يشتبك فيه انا
احدثنا هذه الكيفيات مجردة عن موضوعاتها هل
يقبل الاقل والاكثر فان قوما يمارون فى ذلك ويرون
انه ليست يكون عدالة اكثر من عدالة ولا صحة اكثر
من صحة وانما الذى يمكن ان يكون عادل اكثر من عادل

ذ بيان ان الشدة والضعف عرض الكيف
ويلحق بها من قبل موضوعاتها المتقبل
اصل الكيفيات وذلك خاصة فى
شاملة ٥

وصحيح اكثر من صحيح وكذلك فى سايرهذا الجنس الذى
هو حال واما المثلث والمربع وسايرالاشكال فليس
يقبلان الاكثر والاقل فانه ليس مثلث اكثر من مثلث
ولا مربع اكثر من مربع فان ما دخل تحت حد المثلث فهو
مثلث على حد سواء وكذلك ما دخل تحت المربع وقيل
فهو مربع على سواء وما لم يدخل تحت حد الشيء فليس يقال
بالمقايسة اليه فانه ليس لاحد ان يقول ان المربع اكثر ذا
من المستطيل وبالجملة انما تصح المقايسة فى الاشياء
الداخلة تحت حد واحد واذا كان هذا هكذا فليس
كل الكيفية يقبل الاكثر والاقل ولا شيء من هذه التى
ذكرنا بخاصة حقيقة للكيفية **الفصل العاشر** واما
خاصتها الحقيقة التى لا يقال على غيرها فهى التشبيه
وغير التشبيه **الفصل الحادى عشر** قال وليس ينبغى ان
يتشكك على هذا القول فيقال انه قصدها هنا الى تعديد
الكيفيات فعددت اشياء كثيرة من المضاف مثل الملكة
والحال الذى عدد فى الجنس الاول من هذه المقولة هو
داخل فى المضاف فان الملكة انما هى ملكة للشيء وكذلك

وقيل

ز بيان السبب الذى لاجله قيل ان الملكة والحال من
المضاف وملكة بان الملك انما يتقبل ما يتقبل
منهما المضاف ليس من حيث هما بل من قبل
النوع ٥

الحال فانه انما يمكن ان تعد هذه من المضاف باجناسها
لا بانواعها فان العلم وهو جنس النحو والفقه يقال بالاضافة
الى المعلوم واما النحو فليس يقال بالاضافة الى شيء وكذلك
الفقه الا ان يقال بالاضافة من طريق جنسه اعني ان
النحو هو علم للعلوم الذي هو علم اواخر الكلم واذا كانت
هذه الانواع ليست من المضاف وانما هي من الكيفية
وهي انما صارت انواعا كيفيته من قبل جنسها فهو بين
ان جنسها هو من الكيف وذلك ان النحو والفقه انما
صار كل واحد منهما كيفية لكن عرض لجنسهما الذي
هو العلم ان كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له
اسم من حيث هو كيفية بضد ما عرض للانواع التي تحته
اعني ان لها اسما من حيث هي كيفيات مثل النحو والفقه
وليس لها اسما من حيث هي مضافة وليس يبعد ان يكون
الشيء الواحد معدودا في مقولتين وجنسين لكن
بجهتين لا بجهة واحدة فان ذلك هو المستحيل **القسم الخامس**
القول في يفعل وينفعل قال وقد يقبل يفعل وينفعل التضاد
والاكثر والاقل بان يسخن مضاد ليبرد ويبرد مضاد ليسخن

ويلتذ

ويلتذ مضاد لان يتاذى فيكون هذا الجنس يقبل التضاد
ويقبل الاقل والاكثر فان قولنا في الشيء يسخن قد يكون
اكثر واقل فان الشيء قد يسخن اكثر واقل وكذلك قد يتاذى
اكثر واقل قال فهذا مبلغ ما نقوله في هذه المقولة في
هذا الموضع **القسم السادس في مقولة الوضع** قال وقد ذكرت
الاشياء ذوات الوضع في باب المضاف وقيل انها الاشياء
التي اسماءها مشتقة من مقولة المضاف مثل المضطجع
والمتكي فان الاضطجاع والاتكاء من مقولة المضاف
والمضطجع والمتكي من هذه المقولة قال واما سائر المقولات
التي عددناها وهي مقولة متى ومقولة اين ومقولة
له فليس يقال فيها ههنا شيء اكثر مما تمثلنا به في هذا
الكتاب في اوله اذ كانت واضحة مثل قولنا ان له يدل
على المتسلح والمتسلح واين مثل قولنا فلان في السوق
وسائر ما تمثل به فيها فان هذا القول في هذه الاجناس
كان بحسب المقصود ههنا **الجزء الثالث** وهذا الجزء
ينقسم الى اقسام خمسة **القسم الاول** القول في المتقابلات
وما يتكلم به في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلا

بحث الوضع

بحث المتقابلات

بحث ينفعل وينفعل

الاول يعد فيه اصناف المتقابلات ويعرف فيه واحدا
واحدا منها على طريق المثال الثاني يعطى الفرق بين
المتقابلة على جهة المضاف والمتقابلة على طريق المضادة
الثالث يعرف فيه ان الاشياء المتضادة نوعان الرابع
يعرف فيه طبيعة الاشياء التي تتقابل على جهة العدم
والملكة ويعرف فيه ان الاشياء ذوات العدم والملكة
ليست هي العدم بعينه والملكة وان هذه يتقابل ايضا
كما يتقابل العدم والملكة الخامس يعرف فيه ان الاشيا
الموجبة والمسلوبة ليست هي القضية الموجبة والسالبة
وان هذه ايضا يتقابل كما يتقابل الموجبة والسالبة السادس
يعرف فيه الفرق بين العدم والملكة والمضافين السابع
يعرف فيه الفرق بين العدم والملكة والضدين الثامن
يعرف فيه الفرق بين الموجبة والسالبة والثلاثة الباقية
اعني العدم والملكة والمضافين والمتضادين ويحل
في ذلك شكا يعرض فيه المتضادات في الفرق الذي
اعطى في ذلك التاسع يعرف فيه انه قد يضاد واحد
لواحد وقد يضاد واحد لاثنين العاشر يعرف فيه

انه ليس يلزم في المتضادين متى وجد احدهما ان يكون
الاخر موجودا وهي الخاصة التي وجدت في المضاف ه
الحادي عشر يعرف فيه ان كل متضادين اما ان يكونا
في جنس واحد واما ان يكونا في جنسين متضادين واما
ان يكونا انفسهما جنسين متضادين لا داخلين تحت
جنس **الفصل الاول** قال والمتقابلات اربعة اصناف
المضافان والمتضادان والعدم والملكة والموجبة و
السالبة فقال المضاف الضعف والنصف ومثال المتضادين
الخير والشر ومثال العدم والملكة العمى والبصر و
مثال الموجبة والسالبة قولك زيد جالس وزيد ليس
بجالس **الفصل الثاني** والفرق بين المضافين والمتضادين
ان احد المضافين اي اتفق منهما يقال مميته بالقياس
الى صاحبه اما بذاته واما باي حرف اتفق من حروف
النسب مثل الضعف الذي يقال بالقياس الى النصف
واما المتضادان فليس يقال مميته احدهما بالقياس
الى الثاني بل انما يقال ان مميته احدهما بضاد مميته
الثاني فانه ليس يقال ان الخير خير للشر بل مضاد له

ابيض لا اسود

بيان ان المتضادان ليس بينهما متوسط وضع ليس بينهما متوسط

ولا الابيض بل مضاد له فهذا ان الصنفان من المتقابلات مختلفان ضرورة **الفصل الثالث** وما كان من المتضادات ليس يخلو الموضوع المتصف بهما من احدهما فهما المتضادان اللذان ليس بينهما متوسط مثل الصحة والمرض الذي لا يخلو جسم المتنفس من احدهما ومثل الزوج والفرد الذي لا يخلو عدد من ان يتصف باحدهما فان امثال هذه من المتضادات هي التي ليس بينهما متوسط واما ما ليس واجبا ان يوجد احد المتضادين في الموضوع لهما فهي المتضادات التي بينهما متوسط مثال ذلك السواد والبياض الموجودان في الجسم فانه لما كان ليس واجبا ان يكون كل جسم ملون اما ابيض واما اسود بل قد يخلو الجسم من كليهما اذ كان بينهما متوسطات وهي الاصفر والادكن وسائر الالوان التي بين الابيض والاسود وكذلك المحمود والمذموم لما كان ليس واجبا ان يكون كل شيء اما محمودا واما مذمومًا وجدت بينهما ايضا متوسطات وهو ما ليس بمحمود ولا مذموم فان المتوسطات في بعض الامور لها اسماء مثل الادكن والاصفر وفي بعضها ليس لها اسماء

بيان ان الموضوع للعلم والملكة

فيعبر عن الاوساط بسلب الطرفين مثل قولنا لا جيد ولا رديء ولا عدل ولا جور **الفصل الرابع** فاما العدم والملكة فانما يوجدان في شيء واحد بعينه مثال ذلك البصر والعمى انما يوجدان في العين وهذا الجنس من العدم بالجملة هو ان يفقد الموضوع الملكة التي شأنها ان يكون فيه في الوقت الذي شأنها ان يكون فيه من غير ان يمكن وجودها له في المستقبل فانه انما يقال ادرد لمن لم يكن له اسنان في الوقت الذي من شأنه ان يكون له اسنان واعمى لمن لم يكن له بصر في الوقت الذي من شأنه ان يكون له بصر ولذلك لا يقال فيما يولد من الحيوان لا باسنان ولا ابصر مثل اجراء الكلب انه ادرد واعمى قال وليس الذي يعدم الملكة وتوجد فيه الملكة هو العدم والملكة مثال ذلك ان البصر ملكة والعمى عدمها وليس ذو البصر هو البصر ولا ذو العمى هو العمى ولو كان الموضوع للبصر والبصر شيئا واحدا والموضوع للعمى والعمى شيئا واحدا الصدق ان يحمل البصر على المبصر والعمى على الاعمى فيقال الاعمى عمى

والمبصر بصر ولكن كما ان العدم والملكة متقابلان
كذلك المتصف بهما ايضا متقابلان كذلك المتصف
بهما ايضر متقابلان فانه ان كان العمى يقابل البصر فالاعمى
يقابل المبصر وذلك ان جهة التقابل فيهما واحدة

بيان ان الشيء الذي يسلب ليس هو الموجبة والسالبة ٥

الفصل الخامس قال وكذلك ليس الشيء الذي يسلب
ويوجب هو الموجبة والسالبة فان الموجبه قول موجب
والسالبة قول سالب وليس الشيء الذي يوجب او يسلب
قول بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد او ما قوة دلالة
دلالة المفرد والشيء الذي يوجب ويسلب هو ايضا تقابل
كتقابل الموجبة والسالبة مثال ذلك انه كما يقابل قولنا

بجالس ٥

زيد جالس زيد ليس كذلك تقابل الجلوس لغير الجلوس

الفرق بين المتقابلين في العدم والملكة ٥

الفصل السادس ويظهر ان تقابل العدم والملكة ليس
على نحو تقابل المضاف من ان الاشياء التي تتقابل على
طريق الملكة والعدم ليس ماهية احدهما بالقياس الى
الثاني كما يقال ماهية الاشياء التي تتقابل على طريق
الاضافة فانه ليس يقال ان البصر بصر للعمى والعمى
للبصر فيقال عمى البصر وفرق آخر ايضا وذلك ان كل

مضافين كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ
والاشياء التي تتقابل على جهة العدم والملكة ليس يرجع
واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ وذلك انه ليس البصر
للعمى ولا العمى للبصر الذي هو الملكة **الفصل السابع**
ويظهر ايضا ان المتقابلة على طريق العدم والملكة
هي المتقابلة على طريق التضاد فاما ان يكونا من هذه الاشياء المتضا
وذلك ان كل متقابلين على طريق التضاد فاما ان يكونا من المتضادات
اللذين ليس بينهما وسط وهذا الصنف من المتضادات
يخصه انه لا يخلو الموضوع المنعوت بهما من احدهما كما
قيل مثل الصحة والمرض التي لا يخلو من احدهما بدن
الحيوان واما ان يكونا من المتضادات التي بينهما وسط
ويخص هذا الصنف من المتضادات انه قد يخلو الموضوع
من كليهما ما لم يكن احدهما موجودا له بالطبع مثل الحرارة
الموجودة في النار والبرودة في الثلج فان النار لا تنج
عن الحرارة والثلج عن البرودة واذا كان ذلك كذلك
فلا يخلو المتضادات التي بينهما وسط من احد امرين اما
ان يوجد احدهما للموضوع محصلا اي لا بفارقه اصلا

الفرق بين المتقابلين على طريق العدم والملكة وبيان خاصة المتضادات ٥

واما انه قد يخلو الموضوع من كليهما فاما العدم والملكة فليس
يوجد فيهما شيء من هذه الخواص التي وجدت للاصناف
المتضادات وذلك ان المتقابلة على طريق العدم والملكة
ليس يجب دايما ان يوجد احدهما في القابل وانما يجب
ذلك في الوقت الذي من شان القابل ان يقبل احدهما
مثال ذلك ان الذي من شانه ان يبصر قد يخلو من كليهما
مثل الحجر فانه ليس يقال فيه انه اعمى ولا بصير والمتضادات
التي ليس بينهما وسط فليس يخلو الموضوع من احدهما
ولا في وقت من الاوقات فاذن ليس العدم والملكة
من المتضادات التي ليس بينهما وسط ولا هما ايضا من
المتضادات التي بينهما وسط وذلك انه يجب ان يكون
احد المتقابلين على طريق الملكة والعدم في موضوعهما في
الوقت الذي من شانه ان يوجد له الملكة وليس يوجد هذا
في الصنف من المتوسطات التي ليس احد الضدين فيهما موجودا
للموضوع دائما اذ كان قد يخلو الموضوع من كليهما ولا يبعد
يمكن ان نقول في العدم والملكة انهما من التي بينهما
وسط واحدهما موجود للموضوع دائما فانه ليس يوجد

في العدم والملكة ما كان دائما للموضوع واذا كان ذلك
كذلك فقد يتبين ان المتقابلات على جهة العدم و
الملكة ليست واحدة من اصناف المتقابلة على جهة المتضادة
وقد يفارق ايضا هذا الصنف من العدم الذي رسمنا
قبل المتقابلات على جهة التضادات فان المتضادين يمكن
ان يقع كل واحد منهما يتغير الى صاحبه ما لم يكن احدهما
للموضوع بالطبع ودائما مثل الحرارة للنار وذلك ان
الابيض قد يصير اسود والاسود قد يصير ابيض والمرء
الصالح قد يمكن ان يعود صالحا وذلك اذا انقل كما يقول
ارسطو الى معاشرة من هو على مذاهب فاضلة وسيرة
جميلة فان معاشرة الفضلا قد ياخذ بالمرء في طريق الفضيلة
ولو اخذا يسيرا واذا اخذ في الحركة الى الفضيلة وكلما طال
به الزمان سهلت عليه الحركة فهو اما ان يصل من الفضيلة
الى حد يسير واما ان يصل منها الى التمام ان لم يعقه زمان
واما هذا الصنف من العدم والملكة فالملكة هي التي تتغير
الى العدم وليس يمكن ان تتغير العدم الى الملكة اذ قد قلنا
في تحديده من غير ان يمكن وجوده له في المستقبل فان الاعمى يمكن

ان يعود بصيرا ولا الاصلح ذاجة الفصل الثالث من قال ومن
البين ان التي تقابل على جهة الايجاب والسلب ليست واحدة
من اصناف المتقابلات الثلاث فان الموجبة والسالبة تخصهما
من بين سايرها انه يجب ضرورة ان يكون احدهما صادقا
والاخر كاذبا وليس يلزم هذا في واحد منهما مثال ذلك
في المتضادات الصحة والمرض ليس يقال في واحد منهما انه
صادق ولا كاذب وكذلك الحال في المتقابلات على طريق
المضاف مثل الضعف والنصف والتي على طريق الملكة
والعدم مثل العمى والبصر وبالجملة لما كانت هذه الثلث
انما يدل عليها بالفاظ مفردة اوما قوة ولا لتها قوة اللفظ
المفرد لم يتصف شيء منها بالصدق ولا بالكذب فان
قولنا حيوان ليس بصدق ولا يكذب حتى نركبه مع غيره فنقول
الانسان حيوان اوليس بحيوان وقد يظن بالمتقابلات على
جهة التضاد والعدم والملكة انها تشارك الموجبة والسالبة
اذا قيلت على غيرها اعني اذا دل عليها بلفظ مركبا تركيبا
خبريا مثل قولنا في المتضادات سقراط مريض سقراط صحيح
فان هذين قولان متضادان ومثل قولنا زيد اعمى زيد بصير

لكن الفرق بين هذين القولين وبين الموجبة والسالبة ان الاشياء
التي تتقابل بهذه الجهة على طريق التضاد ليس يكون احدهما
ابدا صادقا او كاذبا الا متى كان الموضوع المتصف باحدهما
موجودا مثال ذلك ان قولنا سقراط مريض سقراط صحيح انما
يكون احد هذين القولين صادقا والآخر كاذبا متى كان
سقراط موجودا واما متى لم يكن موجودا كان القولان جميعا
كاذبين والاشياء تتقابل على طريق العدم والملكة مثل
قولنا زيد اعمى وزيد بصير انما يكون احدهما صادقا ابدا و
الاخر كاذبا بشرطين احدهما ان يكون زيد موجودا ويكون
في الوقت الذي من شانه ان يوجد له البصر فان زيدا ان لم يكن
موجودا كذب فيه اعمى وانه بصير وكذلك يكذب عليه
الامران في الوقت الذي يوجد في الرحم فاما الموجبة و
السالبة فان احدهما يكون ابدا صادقا والاخر كاذبا كان
الموضوع موجودا اولم يكن فان قولنا سقراط مريض سقراط
ليس بمريض احدهما صادق ضرورة والاخر كاذب كان
السقراط موجودا اومعدوما فبهذه الخاصية يفارق
المتقابلة على طريق الايجاب والسلب سايرالقضايا المركبة

من المتقابلات الاخر **الفصل التاسع** قال والشر ضرورة
مضاد للخير وذلك بين باستقراء جزئيات الخير والشر
فان الصحة مضاد المرض والجود مضاد العدل والجبن
يضاد الشجاعة وكذلك في سايرها فاما المضاد للشر فربما
كان شيان احدهما الخير والاخر الشر فان الجبن شر يضاد
التهور وهو شر والشجاعة وهي مضاد الامرين جميعا و
هذه هي حال الخيرات المتوسطة بين الاطراف التي هي شر
الا ان هذا انما يوجد في هذا الجنس في اليسير من الامور
واما في الاكثر فان الخير هو مضاد للشر **الفصل العاشر**
قال ومما يلزم المتضادين انه ليس واجبا ضرورة متى كان
احدهما موجودا ان يكون الاخر موجودا وذلك انه ان كان
الحيوان كله صحيحا فان المرض ليس يكون موجودا وان كانت
الاشياء كلها بيضا فان السواد يكون غير موجود وايضا
متى كان سقراط مريضا فليس يلزم ان يكون افلاطون صحيحا
ولا يمكن ان يكون سقراط مريضا وصحيحا معا قال وكل
متضادين فمن شانهما ان يكونا في موضوع واحد مثل
الصحة والمرض الموجودين في جسم الحي والبياض و

بيان مناسبة المتضادات

السواد

السواد الموجودين في الجسم على الاطلاق والعدل و
الموجودين في نفس الانسان **الفصل الحادي عشر**
وكل متضادين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه
مثل الابيض والاسود الذين جنسهما القريب اللون واما
ان يكونا في جنسين متضادين مثل العدل والجور فان
جنس العدل الفضيلة وجنس الجور الرزيلة وهما متضادان
واما ان يكونا بانفسهما جنسان متضادان ليس فوقهما جنس
مثل الخير والشر اذا كان احدهما في مقولة اخرى لانهما
متى كانا في مقولة واحدة كانت المقولة جنسا لهما
القسم الثاني القول في المتقدم والمتاخر قال ويقال ان شيا يتقدم
شيا على اربعة انحاء اولها واشهرها المتقدم بالزمان
بمنزلة ما يقوم ان هذا اسن من غيره واعتق من غيره
والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المتاخر وجد
هو واذا ارتفع هو ارتفع المتاخر وليس بمكافئ له في
الوجود اعني انه اذا وجد المتقدم وجد المتاخر بل متى
ارتفع المتقدم ارتفع المتاخر وليس متى ارتفع المتاخر
ارتفع المتقدم مثل تقدم الواحد على الاثنين فانه متى وجد

الاثنان وجد الواحد واذا كان الواحد موجودا فليس يجب
وجود الاثنين وكل ما كان يوجد بوجود شئ آخر ولا يوجد ذلك
الشئ الآخر بوجوده فمعروف انه يقال فيه انه متقدم عليه و
الثالث المتقدم بالمرتبة كما يبتدئ في المعلوم والصنايع فان
الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون للاشكال متقدمة
في مرتبة التعليم لما يريدون ان يبرهنوا عليه وفي الكتابة
معرفة حرف المعجم متقدمة لتعلم الكتابة وكذلك صدور
الاقاويل في الخطب متقدمة للغرض المقصود في الخطبة
والرابع المتقدم بالشرف والكمال فان الاشرف بالطبع يعتقد
فيه انه متقدم على الاقل شرفا ولذلك تجد هذا الاعتقاد
مشتركا للجميع مع ان هذا الوجه من التقدم شديد المباينة
للوجوه التي تقدمت وذلك ان هذا النحو من التقدم هو
اشرف من سائر انحاء التقدم قال ويكاد ان يكون مبلغ الوجوه
التي يقال عليها التقدم بحسب ما ادى الرأي هي هذه الاربعة
لكن ههنا نحو آخر من انحاء التقدم وهو المتقدم بانه سبب
للشئ وهو الذي يكافيه في لزوم الوجود اعني انه متى
وجد المتقدم الذي هو سبب وجد المتاخر ومتى وجد

المتاخر

المتاخر وجد المتقدم مثال ذلك ان وجود الانسان متقدم
للاعتقاد الصادق فيه انه موجود ومتى وجد الانسان
وجد فيه هذا الاعتقاد ومتى وجد هذا الاعتقاد وجد
الانسان والانسان هو السبب في وجود هذا الاعتقاد
لا الاعتقاد في وجود الانسان وذلك ان سبب الصدق
والكذب في القول انما هو وجود الشئ موصوفا باحد المتقابلين
خارج النفس واذا كان هذا نحو آخر من التقدم فالمتقدم
يقال على خمسة اوجه القول في معنى معا معا يقال
على وجوه اعرفها والمعول فيها باطلاق هما الشيئان
اللذان يكون تكونهما في زمان واحد فانهما لم يكن
احدهما متقدما للثاني بالزمان قيل انهما معا بالزمان
والثاني يقال فيهما انهما معا بالطبع وهذا على ضربين
احدهما الشيئان اللذان يتكافئان في لزوم الوجود اي
متى وجد احدهما وجد الثاني من غير ان يكون احدهما
سببا الوجود صاحبه مثل الضعف والنصف فانه متى
وجد النصف وجد الضعف ومتى وجد الضعف وجد
النصف وليس واحدا منهما سببا للآخر والضرب الثاني

البحث في معا

الانواع القسيمة لجنس واحد اعني التي ينقسم بها الجنس
قسمة الاولى مثل الطايرو والسابح والمشاء انواع فهذه
قسيمة للحيوان الذي هو جنسها وليس واحد منها
متقدما على صاحبه ولا متاخرا ولذلك قد يقال في
امثال هذه انها معا بالطبع وقد يمكن في كل واحد من
هذه الانواع القسيمة ان تقسم ايضا الى انواع اخر فيكون
ايضا تلك معا بالطبع مثل قسمة المشاء الى ماله رجلين و
الى ماله اربعة ارجل والى ماله ارجل كثيرة والى ماله ارجل
له فاما اجناس هذه الانواع فهي متقدمة عليها المتقدم
الذي بالطبع وذلك انها لا تكافيها في الوجود فانه متى
وجد السابح وجد الحي واذا كان الحي موجودا فليس يلزم
ان يكون السابح موجودا فالتي يقال انهما معا بالطبع هما
كما قلنا صنفان احدهما الشيئان اللذان يتكافيان في لزوم
وجود احدهما عن الثاني والثاني الانواع التي هي قسيمة اي
كل واحد منها قسيم لصاحبه والتي يقال انهما معا بالاطلاق
هي التي تكونهما في زمان واحد القول في الحركة وانواع
الحركة ستة الكون ومقابلة الفساد والنمو ومقابلة النقص

والاستحالة والتغيير في المكان وهو المسمى في لساننا نقلة
وجميع هذه الانواع الستة ظاهر من امرها انها مخالفة بعضها
لبعض ما عدا الاستحالة فانه ليس يظن احد ان الكون فساد
ولا النمو نقص ولا النقلة واحدة من هذه فاما الاستحالة
فقد يظن بها انها وساير الحركات التي عددناها شيء واحد
وانما الاستحالة موجودة في جميع اجناس الكيفيات الاربع
التي عددناها او في اكثرها وليس يشاركها شيء من ساير
الحركات ولا يلزمها فان المتحرك باحد الكيفيات ليس يجب
فيه ان ينمى ولا ان ينقص وكذلك في ساير ها فيجب ان
يكون حركة الاستحالة غير واحدة من ساير الحركات فانها
لو كانت هي واحدى الحركات شيئا واحدا او كانت يلزمها
احدى الحركات لقد كان يجب ان يكون ما استحال فقد نمى
او نقص او تغير بضرب آخر من ضروب التغيير وليس يوجد
الامر هكذا وكان يلزم ايضا عكس هذا وهو ان يكون ما نمى او
تحرك حركة اخرى فقد استحال وليس الامر كذلك فان المربع
اذا اضيف اليه في صناعة الهندسة الشيء الذي يحدث
السطح المسمى علما فقد تزيد الا انه لم تحدث فيه استحالة

وكذلك ما يجرى في هذا المجرى فيجب من ذلك ان يكون هذه
الحركات التي عددت هنا مخالفة بعضها بعضا وهذه
الحجة التي استعملها ههنا هي مقنعة فان اسم التوليس
يقال على هذا المعنى الا باستعارة وعلى الحقيقة فكل ما يأتي
فقد استحال وكذلك كل ما يتكون وانما الذي ليس يلزم
ان يستحيل فهو المتحرك في المكان لكن هذا كله غير بيّن
في مثل هذا الموضع فلذلك عدل للاقناع في ذلك اذ لم يكن
قصده ان يبيّن شيئا الا ان الاستحالة غير سائر الحركات
قال والحركة على الاطلاق التي هي الجنس يضادها السكون على
الاطلاق الذي هو الجنس ايضا للاشياء الساكنة والحركات
الجزئية يضادها السكون الجزئي والحركات الجزئية مثل
التغير في المكان يضادها السكون في المكان ومثل ان التكون
يضاد الفساد والنمو يضاده النقص وكذلك يشبه ان يكون
الحركة في المكان يضادها الحركة في المكان من جهة تضاد
الموضع الذي اليه تكون الحركة مثال ذلك ان الحركة الى
فوق مضادة للحركة الى اسفل اذ كان الفوق يضاد الاسفل فاما
الحركة الباقية من الحركات التي عددناها وهي الاستحالة

فليس

فليس يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون و
لا من جهة الحركة ويشبه ان يعتقد انه ليس لها ضد الا ان
يجعل جاعل في هذه ايضا السكون المقابل لها هو السكون
في الكيف والحركة المقابلة لها الحركة التي تكون في الكيفية
المضادة للكيفية التي فيها تلك الحركة كما جعل المقابل للحركة
في المكان السكون في المكان والتحرك الى ضد ذلك المكان
الذي كانت اليه الحركة الاخرى مثال ذلك ان التغير الى
السواد يضاده التغير الى البياض والسكون ايضا في البياض

بحث له الرابع

القسم الخامس في له

وله يقال على انحاء شتى احدها
على طريق الملكة والحال فانا نقول ان له علما وان له فضيلة
والثاني على طريق الكم فانه يقال ان له مقدارا طوله كذا
وكذا والثالث ما يشتمل على البدن اما على كله مثل الثوب
والطيلسان واما على جزء منه مثل الخاتم في الاصبع و
النعل في الرجل وهذا المعنى الثالث هو المخصوص بمقولة
له عند المفسرين والرابع على نسبة الجزء الى الكل مثل
قولنا له يد وله رجل والخامس جرت عادة اليونانيين
باستعماله وهو نسبة الشيء الى الوعاء الذي هو فيه

مثل الحفظة في الكيل والشراب في الدن فانهم كانوا جرت
عادتهم ان يقولوا الدن له شراب والكيل له حفظه وه
السادس على طريق الملك مثل قولنا زيد له مال وله زوجة
وله بيت قال الا ان هذا المعنى من معاني له هو بعد هذه
الوجوه التي يقال عليها له فان قولنا المراة ليس يدل به على
شيء اكثر من المقارنة قال ولعله قد يظهر لقولنا له معنى
اخر غير هذه التي عددناها الا ان المعاني المشهورة من ذلك
هي هذه التي عددناها وهي بحسب هذه الجهة مستوفاة انتهى

تلخيص كتاب المقولات والحمد
لواهب العقل ويتلوه ان شاء
الله تعالى تلخيص كتاب
بارمينياس اي
العبارة

١

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان وجود الاربعة

قال وينبغي ان نقول اولا ما هو الاسم وما هي الجملة ثم نقول
بعد ذلك ما هو الايجاب والسلب وبالجملة ما هو

والسلب هو

الحكم وما هو القول الذي هو جنس الايجاب فنقول ان الالفاظ
التي ينطق بها هي دالة اولا على المعاني التي في النفس والحروف
التي يكتب دالة اولا على هذه الالفاظ وكما ان الحروف المكتوبة
اعني الخط ليس هو واحدا بعينه بجميع الامم كذلك الالفاظ
التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع
الامم ولذلك كانت دلالة هذين بتواطؤ لا بالطبع فاما
المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع كما ان الموجودات
التي المعاني التي في النفس امثلة لها ودالة عليها هي واحدة وموجودة
بالطبع للجميع ولكن القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس
على الموجودات خارج النفس هو من غير هذا العلم وقد تكلم
عليه في كتاب النفس الالفاظ يشبه المعاني المقولة في انه المقولة
كما ان الشيء ربما كان معقولا من غير ان يتصف بالصدق
والكذب كذلك اللفظ ربما كان مفهوما من غير ان يتصف
بصدق ولا كذب وكما انه ربما كان المعقول من الشيء
يتصف بالصدق والكذب كذلك اللفظ قد يكون ما
يفهم منه يتصف بالصدق والكذب والصدق والكذب
انما يلحقان المعاني المعقولة والالفاظ الدالة عليها متى

ركب بعضها الى بعض او فصل بعضها عن بعض واما متى اخذت
منفردة فانه ليس تدل على صدق ولا على كذب والاسم
والكلمة يشبهان المعانى المنفردة التى لا يصدق ولا
يكذب وهي التى تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل مثال ذلك
قولنا انسان وبياض فانه متى لم يقترن به يوجد او ليس يوجد
فليس هو بعد لا صادقا ولا كاذبا بل انما يدل على الشيء المشار اليه
من غير ان يتصف ذلك الشيء بصدق ولا كذب ولذلك
كان قولنا عنزأيل وعنقاء مغرب ليس يتصف بصدق و
لا بكذب ما لم يقرن بذلك قولنا يوجد او ليس يوجد اما
مطلقا او اما في زمان فنقول عنزأيل موجود عنزأيل غير موجود
عنزأيل يوجد او لا يوجد القول في الاسم والاسم هو
لفظ دال بتواطؤ على معنى مفرد مجرد من الزمان من غير
ان يدل واحد من اجزائه اذا افرد على جزء من ذلك المعنى
سواء كان الاسم المفرد بسيطا مثل زيد او عمرو او مركبا مثل
العبد الملك الذي هو اسم لرجل وذلك ان عبد الملك الذي
هو اسم لرجل اذا افرد عنه عبد والملك لم يدل على جزء
من المعنى الذي دل عليه مجموعهما كما يدل عليه في قولنا

عنز
في الموضع الاول

عبد

عبد الملك اذا اردنا انه عبد للملك فان عبدا يدل ههنا
على جزء من المعنى الذي دل عليه قولنا عبد الملك وكذلك
الملك يدل على جزء من المعنى والفرق بين الاسماء البسيطة
والاسماء المركبة مثل عبد قيس وبعلبك ان الجزء من
الاسم البسيط وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركب
منها الاسم ليس يدل على شيء اصلا لا بالذات ولا بالعرض
مثل الزاي من زيد واما الجزء من المركب فليس يدل اذا
افرد الا بالعرض مثل ان يتفق لمن اسمه عبد الملك ان يكون
عبدا لملك وانما زيد في حد الاسم بتواطؤ من قبل ان الالفاظ
التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع مثل كثير من
الاصوات التي ينطق بها الحيوانات وهي الاصوات التي
لا يكتب فان الاصوات التي يبغم بها كثير من الحيوانات مؤلفة
من المقاطع التي يتؤالف منها الاصوات التي ينطق بها الانسان
او من مقاطع مؤلفة من حروف تقارب بها في المخرج وهي
دالة على معاني في انفسها اعني عند الحيوان والاسم منه
محصل ومنه غير محصل فاما المحصل فهو الاسم الدال
على الملكات مثل انسان وزيد واما غير المحصل فهو
الاسم الذي يتركب من اسم الملكة وحرف كالذي في الالسنة

التي

التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم مثل قولنا انسانٌ ولا
حيوانٌ وهذا الصنف من الاسماء انما يسمّى اسمًا غير محصّل
لانه لا يستحق ان يسمّى اسمًا بالاطلاق اذ كان لا يدلّ على
ملكٍ ولا هو ايضًا قولٌ سالبٌ كان دلالته دلالة الاسم المفرد
وان كان مركبًا ولذلك قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصّل
والاسم ايضًا ان نُصِبَ او خُفِضَ او غُيّر تغييرًا آخر مما اشبه
ذلك لم يقل فيه انه اسم باطلاقٍ بل اسمٌ مصرّفٌ فيكون الاسم
منها ايضًا مصرّفة ومنها غير مصرّفة والحدّ الذي حُدّ به الاسم
يشملها جميعًا الا ان الفرق بين المصرّف وغير المصرّف و
هو المرفوع في كلام العرب انه اذا اضيف الى الاسماء المصرّفة
وهي التي يسمّى المائلة ايضًا مثل كان او يكون او هو الان فعل
زيدًا كان بالنصب او زيدٍ يكون بالخفض لم يصدق ولم يكذب
والاسم الغير المصرّف وهو المسمّى بالمستقيم اذا اضيف اليه
احدٌ من هذه كان صادقًا او كاذبًا مثل قولنا زيدٌ كان او
زيدٌ يوجد بالرفع فهذا هو ما ذكره من حدّ الاسم واصنافه

القول في الكلمة

والكلمة وهي التي يسمّى عند العرب الفعل
لفظةٌ دالّةٌ على معنًى وعلى زمان ذلك المعنى المحصّل باحد
الازمنة الثلثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل وليس

واحدٌ من اجزائه تدلّ ايضًا على انفراده وذلك بالذات و
خاصّة الكلمة انها تكون ابدًا خبرًا لا مخبرًا عنها ومحمولًا
لا موضوعًا ولذلك تدلّ على معنًى ثانٍ ان يحمل على غيره
وذلك اما بان يكون بصيغتها تدلّ على المعنى المحمول و
على ارتباط المحمول بالموضوع وذلك حيث يكون خبرًا بنفسها
مثل قولك زيدٌ يصحّ وزيد يمشي واما ان يكون بصيغتها
تدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع اذا كان المحمول اسمًا من
الاسماء مثل قولك زيد يوجد حيوانًا والمحمول الذي يدلّ
على ارتباطه بالموضوع اما ان يكون مما يقال في موضوع
وذلك اذا كان عرضًا واما ان يكون مما يقال على موضوع
اذا كان المحمول جزءًا من الموضوع ومن زيد في حدّ الكلمة من
انها تدلّ مع دلالتها على المعنى وعلى زمان ذلك المعنى
هو الفصل الذي به يفارق الكلمة الاسم وذلك ان قولنا
يصحّ وهو كلمةٌ تدلّ على ما يدلّ عليه قولنا صحّةٌ وهو اسم
وعلى الزمان الحاضر والمستقبل الذي فيه يوجد الصحة

باب الكلم المحصّلة وغير المحصّلة

والكلمة ايضًا منها محصّلةٌ ومنها غير محصّلة والمحصّلة
هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ على الاسم المحصّل وعلى

زمان ذلك المعنى وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم المحصل
اعني العدم الذي حدّ في كتاب المقولات مثل قولنا الاصحّ
فانه يدل على ما يدل عليه قولنا الاصحة وعلى زمان ذلك المعنى
والكلمة الغير المحصّلة هي نوع من انواع الكلمة اذ كانت
داخلة تحت حدّ المتقدم للكلمة بالاطلاق وموجود لها الخاصة
المتقدمة للكلمة وهو انما تدل على ما شانه ان يحمل على
غيره اما حامل الشيء على الموضوع او في الموضوع وانما سمّي
هذا الصنف كلمة غير محصّلة لانها مشتقة من اسم غير
محصّل وهذا النوع من الكلمة غير موجود في لسان العرب
كما كان الاسم الغير المحصّل غير موجود والكلمة منها الكلم المصرّفة
ومنها الكلم الغير المحصّلة وهي التي يقال اسم الكلمة عليها
باطلاق والكلمة الغير المصرّفة هي التي تدل في لسان كثير
من الامم على الزمان الحاضر والمصرّفة هي التي تدل على
الزمان الذي يوجد كائنا دائرا حول الزمان الحاضر وهو
الزمان الماضي والمستقبل وليس للزمان الحاضر صيغة
خاصّة في لسان العرب وانما الصيغة التي توجد لذلك في
كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل مثل قولنا يصح

ويمشي ولذلك قال نحويّوهم انهم اذا ارادوا ان يخلصوها
للاستقبال دخلوا عليها السين او سوف فقالوا سيصحّ او
سيمشي والزمان الحاضر هو الزمان الذي يأخذه الذهن
موجودا بالفعل ومشارا اليه مثل قولنا هذه الساعة و
هذا الوقت ولذلك قيل اسم الزمان على هذا باطلاق
اذ كان هو الاعرف عند الجمهور وكان بالاضافة اليه
يفهم الزمان الماضي والمستقبل وان الماضي هو المتقدم
لهذا الزمان والمستقبل هو المتأخر عنه واما هل ما
نتخيله من الزمان الحاضر هو فوجود على نحو ما نتخيله
اوليس بموجود فذلك مما يحتاج اليه في هذا الموضع وهو
الكلمة تشبه الاسم وتشاركه في انها اذا قيلت مفردة
فهم منها معنى يستقل لذاته كما يفهم ذلك من الاسم اذا
قيل مفردا بذاته ولذلك اذا سمعها السامع قنع بها الا
انه لا يفهم من المعنى المدرك منها ان الشيء بعد موجود
او غير موجود مثل قولنا كان او يكون هذا اذا كانت هذه
الكلم اخبارا بذاتها واما اذا كانت روابط فانه لا يفهم
منها معنى مستقل بنفسه كالحال في الحروف لانها لا يدل

ح على تركيب المحمول مع الموضوع ولا سبيل الى فهم التركيب
دون فهم الاشياء المركبة وذلك يكون عند التصريح
بها مثل قولك زيد يوجد عالما او ليس يوجد عالما فيكون
الكلم صنفان صنف يفهم بذاته وهي الكلم التي يكون بقسمها
خبرا وصنف لا يفهم بذاته وهي الكلم الروابط التي تسمى
الوجودية فهذا ما قالوه في حد الاسم والفعل ومعرفة
اصنافها الضرورية ههنا وهي التي تختلف القضايا بها
باختلافها واما الحرف فهو يذكرها في كتاب الشعر

القول في القول — والقول هو لفظ يقال على معنى
الواحد من اجزائه الاول اى البسيطة تدل على انفراده
على الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب على معنى
مفرد مثل قولنا الانسان حيوان فان لفظ الانسان الذي هو
جزء اول منه يدل على شيء على جهة التصور لا على جهة
ان ذلك الشيء او غير موجود وكذلك لفظ الحيوان الذي
هو الجزء الثاني من هذا القول وهذا الذي اخذ في حد
القول من ان الواحد من اجزائه يدل على انفراده على معنى
مفرد هو الفصل الذي به يفارق القول الاسم فان

الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه وهو المقطع على شيء
اصلا والاسم المركب ايضا ليس الجزء منه على شيء الا بالعرض
مثل ان يفرض الانسان اسمه عبد الملك ان يكون عبدا
للملك والقول انما يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع وايضا على
طريق ان لكل معنى مركب لفظا مركبا يحاكيه بالطبع ويدل
عليه من غير ان توجد تلك الدلالة في لفظ اخر غيره كما
لا يوجد فعل الآلة في غير الآلة فان قوما يرون ان الالفاظ
هكذا دلالتها وقوم اخرون يرون ان الالفاظ تدل
بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار فيها اصلا لا اختيار
تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي وهو راي من يرى
ان ههنا تركيبا للالفاظ تدل بالطبع على معنى القول
منه تام ومنه غير تام والتام منه الجازم ومنه غير
الجازم مثل الامر والنهي والقصد ههنا انما هو التكلم
في القول الجازم واما ما عداه من الاقاويل التامة فهو
يتكلم فيها في كتاب الخطابة والشعر كما ان اصناف الاقاويل
الغير التامة وهي الحدود والرسوم يتكلم فيها في كتاب
البرهان والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق

والكذب وهو صنفان بسيط ومركب والبسيط هو
المركب من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول اكثر
من واحد وموضوع اكثر من واحد وهذان نوعان
النوع الاول المتقدم الايجاب والثاني المتاخر السلب
والمركب هو المركب من قولين بسيطين والقول
البسيط يكون واحدا متى كان الموضوع فيه دالا
على معنى واحد وكذلك المحمول ويكون القول
كثيرا متى كان المحمول يدل فيه على معانى كثيرة او الموضوع
او كلاهما والقول المركب يكون واحدا برباط يربطه و
يكون كثيرا اذا لم يكن لرباط يربطه فلذلك كل قول
اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان واحدا فاما ان
يكون واحدا من قبل ان الموضوع يدل على معنى واحد
واما ان يكون واحدا من قبل الرباط الذي يربطها وهي
الاقاويل التي يوجد فيها اكثر من موضوع واحد و
محمول واحد مثل المقاييس الشرطية والحملية فان الشرطية
هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي مثل قولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الفاء هي

التي صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا
الشمس طالعة والنهار موجود قول واحد واما الحملية
فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الاوسط مثل
قولنا الانسان حيوان والحيوان جسم على ما سيأتي
بعد وان كان القول كثيرا فاما ان يكون كثيرا من قبل
ان المحمول فيه او الموضوع او كليهما يدل على معان كثيرة
واما من قبل انه ليس لرباط يربطها وكل قول جازم فلا بد
فيه من اسم وكلمة او ما يقوم مقام الكلمة ورباط يدل
على ارتباط المحمول بالموضوع وذلك اما بالفعل ومصرح به
كما يوجد الامر فيما عدا لسان العرب واما بالقوة ومضمر
كما يوجد الامر في الاكثر في لسان العرب فانه لما كان
ههنا ثلثة معان موضوع ومحمول ونسبة تربط بين
المحمول والموضوع وجب ضرورة ان يكون ههنا ثلثة
الفاظ لفظ يدل على الموضوع ولفظ يدل على المحمول و
لفظ يدل على النسبة واللفظ الذي يدل على ارتباط
المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباط في الزمان الماضي
او المستقبل او الحال كقولك زيد يوجد الآن عالما او زيد

يوجد عالما او زيد يوجد عالما وربما دل على ارتباط غير
معتبر بالزمان وهذا هو الحمل الضروري وذلك مثل
قول القايل المثلث موجود زواياه مساويه لقائمتين و
ليس في لسان العرب لفظ يدل على هذا النحو من الرباط
وهو موجود في ساير الالسنة واقرب الالفاظ شبيها بها
في لسان العرب هو لفظ هو في مثل قولنا زيد هو حيوان
او موجود في مثل قولنا زيد موجود حيوانا والاسم والكلمة
ليس يصدق ولا يكذب واما القول فانه الذي يصدق
او يكذب والقول الذي يصدق او يكذب يسمى الجازم
ويسمى الحكم والحكم البسيط منه موجب ومنه سالب
الايجاب منه جعل شيء على شيء والسلب انتزاع شيء
من شيء والمؤلف من هذا هو القول المركب وقد يرسم ايضا
الحكم البسيط بانه لفظ يدل على ان الشيء موجود او غير
موجود وذلك اما في الزمان الماضي واما في المستقبل
واما في الحاضر واما باطلاق واما الايجاب فانه الحكم
باثبات شيء للشيء والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء
ولما كان قد يمكن ان يحكم بالقول من جهة ما هو في

مقيد

حمل هو

النفس على ما هو موجود خارج النفس انه غير موجود وعلى
ما ليس هو موجودا خارج النفس انه موجود وعلى ما هو موجود
انه موجود وعلى ما ليس بموجود انه ليس بموجود وذلك
اما حكما مطلقا واما في احد الازمنة الثلثة التي هي الحال
او الماضي او المستقبل فقد يمكن في كل ما اوجبه موجب ان
يسلبه سالب وفي كل ما يسلبه سالب ان يوجبه موجب
واذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب سلب يقابله ولكل
سلب ايجاب يقابله وذلك من حيث السلب والايجاب موجود
ان في النفس لا في خارج النفس فانه ليس يوجد للاشياء الموجبة
من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ولا للاشياء المسلوبة
من حيث هي خارج النفس ايجاب يقابلها لكن النظر في الايجاب
والسلب من حيث هما في النفس والسلب والايجاب انما يكونان
متقابلين في الحقيقة متى كان المعنى المحمول فيهما واحدا
من جميع الجهات وكذا المعنى الموضوع واما متى لم يكن واحدا
اما من قبل اشتراك الاسم او من قبل ساير الاشياء التي حفظ
منها في كتاب السفسطة فليسا بايجاب ولا سلب متقابلين

الفصل الثاني والمعاني صنفان اما كلية واما جزئية

فرسان من الكلية والجزئية والسور
والمسافة القضايا ٥

اي شخصية واعني بالكلي الذي من شانه ان يحمل على اكثر من
شيء واحد مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس وساير انواع
الحيوان وبالجزئيه ما ليس ذلك من شانه مثل زيد وعمرو
المشار اليه واذا كان الامر كذلك فواجب ضرورة متى
حكمنا بايجاب او بسلب لشيء ان يكون ذلك الحكم اما بمعنى
من المعاني الشخصية واما بمعنى من المعاني الكلية فلا
بد من ان يكون اما ماخوذا بغير سور او ماخوذا بسور
اعني بالسور لفظ كل وبعض ثم انه ان كان ماخوذا بسور
فلا يخ ان يكون ماخوذا بسور كلي او جزئي فالمتقابلة بالايجاب
والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تسمى
الشخصية مثل قولنا زيد منطلق زيد ليس بمنطلق والمتقابلة
التي موضوعها معنى كلي ماخوذ بغير سور اي ليس يحمل على
كل ذلك المعنى الكلي ولا على بعضه بل يكون الحمل مطلقا تسمى
المهملة مثل قولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض و
المتقابلة التي موضوعها معنى كلي ماخوذ مع سور هي ثلثة
اما ان يكون كل واحد منهما سور جزئي واما ان يكون يقرن
باحدهما سور جزئي بالاخر سور كلي اما التي يقرن بكل واحد

منهما سور كلي فتسمى المتضادة مثل قولنا كل انسان ابيض وكل
انسان واحد ابيض واما التي يقرن باحدهما سور كلي وبالاخر
سور جزئي فتسمى المتناقضة وهذا ان صنفان اما ان يكون
الكلي مقرونا بالايجاب والجزئي مقرونا بالسلب مثل قولنا
كل انسان ابيض وليس كل انسان ابيض او بعض الناس ليس
بابيض فان السلب الجزئي يعبر عنه بهاتين العبارتين
واما ان يكون عكس هذا اعني ان يقرن السور الكلي بالسلب
والجزئي بالايجاب مثل قول القايل انسان ما ابيض ولا
انسان واحد ابيض واما التي يقرن لكل واحد منهما سور
جزئي فتسمى ما تحت المضادة مثل قولنا انسان ما ابيض
انسان ما ليس بابيض فيكون اصناف المتقابلات بالايجاب
والسلب ستة شخصية ومهملة ومتناقضة وهذه
صنفان ومتضادة وما تحت المتضادة وليس للقضايا
قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول ما عدا هذه الاقسام
لان السور متى قرن بالمحمول كان اما كذبا واما فضلا اما
الكذب ففي مثل قولنا كل انسان كل حيوان واما الفضل
فمثل قولنا كل انسان هو بعض الحيوان فاذا تقررت اصناف

القضايا ففول اما الشخصية فانما تقتسم الصدق والكذب
دايما اعنى انه متى كذبت احديهما صدقت الاخرى ومتى
صدقت احديهما كذبت الاخرى وليس يمكن ان يجتمعا
معا على صدق ولا على كذب مثل قولنا زيد خرج وزيد
لم يخرج وذلك بين بنفسه عند التصفح وكذلك المتناقضات
تقتسم الصدق والكذب فى جميع المواد واما المتضادة
فتقتسم الصدق والكذب فى الضروري والممتنع وتكذبان
معا فى الممكنة وليس يمكن فيهما ان تصدقا معا بل متى صدقت
احديهما كذبت الاخرى واما ماتحت المتضادة فتقتسم
الصدق والكذب ايضا فى الضرورية والممتنعة وتصدقان
معا فى الممكنة ومتى كذبت احديهما صدقت الاخرى
ضرورة مثال كذب المتضادين معا فى الممكنة قولنا كل
انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض ومثال صدق ماتحت
المتضادين قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس بابيض و
اما المهملات فقد يمكن فيها ان يصدق معا فى المادة
الممكنة وقد يمكن فيها ان يكون حكمها حكم المتضادة و
السبب فى ذلك ان الالف واللام وما قام مقامهما فى

سايرالالسنة مرة تدل على ماتدل عليه الاسوار الكلية
ومرة تدل على ماتدل عليه الاسوار الجزئية فاذا دلت على
ماتدل عليه الاسوار الكليه كانت قوتها قوة المتضادة
ومتى دلت على ماتدل عليه الاسوار الجزئيه كانت قوتها قوة
ماتحت المتضادة وذلك انه قد يمكن ان يصدقا معا قولنا
الانسان ابيض الانسان ليس بابيض متى كان مايدل عليه
الالف واللام هو مايدل عليه السور البعضى وقد يمكن
ان يكونا معا كاذبين متى كان مايدل عليه الالف واللام
هو مايدل عليه السور الكلى وانما يمكن ان يوجد اصناف
هذه المتقابلات بالاحوال التى وضعت من اقتسام بعضها
الصدق والكذب دايما وصدق بعضها معا وكذب بعضها
معا متى يحفظ فيها بان توجد للايجاب الواحد منها سلب
واحد وللسلب الواحد ايجاب واحد مع سايرالشروط التى
قيلت لامتى اخذ للايجاب الواحد اكثر من سالب واحد مثل
ان نوخذ للموجب الكلى سالب كلى وسالب جزئى مثل ان نوخذ
مقابل قولنا كل انسان ابيض لا انسان واحد ابيض وليس كل
انسان ابيض او نوخذ للسالب الكلى موجب جزئى وموجب

كلي مثل ان نؤخذ مقابل قولنا لا انسان واحد ابيض انسان
ما ابيض وكل انسان ابيض وانما كان ذلك كذلك لان
السلب الواحد انما يكون سلبا لايجاب واحد وكذلك
الايجاب الواحد انما هو ايجاب لسلب واحد والدليل
على ذلك ان السالب انما يسلب المعنى والمحمول بعينه الذي
اوجبه الموجب عن الشئ الموضوع بعينه الذي اوجبه
الموجب سواء كان ذلك الموضوع من المعاني الكلية او
من المعاني الشخصية قرن به سور كلي او سور جزئي فانه
ان كان المحمول في الايجاب غير المحمول في السلب او
الموضوع فيه غير الموضوع في السلب كان لذلك الايجاب
سلب اخر ولذلك السلب ايجاب آخر والايجاب او
السلب يكون واحدا متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول
والموضوع فيهما معنى واحدا سواء كان الموضوع جزئيا
او كليا قرن بالمعنى الكلي سور كلي او لم يقرن به مثل
قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض لا انسان ابيض
الانسان ليس بابيض اذا وضعنا ان الانسان والابيض
يدلان على معنى واحد فاما اذا كان لفظ الموضوع

فيهما او المحمول ليس يدل على معنى واحد فليس الايجاب
واحدا ولا السلب واحدا مثال ذلك ان وضع واضع للانسان
والفرس اسما واحدا وهو ثوب مثلا فقال الثوب ابيض
الثوب ليس بابيض لم يكن هذا الايجاب ايجابا واحدا ولا
هذا السلب سلبا واحدا وذلك ان قولنا ان الثوب ابيض
يدل على ايجابين لانه يدل على ما يدل عليه قولنا الانسان
ابيض والفرس ابيض فهما قضيتان لا واحدة وكذلك قولنا
الثوب ليس بابيض يدل على سلبين وهو قولنا الفرس ليس
بابيض والانسان ليس بابيض وانما كان ذلك كذلك
لكان اللفظ المشترك الذي هو قولنا ثوب وكذلك القضية
التي تكون محمولها او موضوعها او كليهما اسما مشتركا
ليست واحدة بل قضايا كثيرة عدتها على عدة المعاني التي تدل
عليها الاسم المشترك واذا كان ذلك كذلك فالمتقابلات
التي يكون من امثال هذه القضايا المشتركة الاسماء اعني
المتناقضة والشخصية ليس يجب ان يكون احدهما صادقا
والاخر كاذبا وسيقال فيما يستانف متى يكون القضايا التي
موضوعها او محمولها معان كثيرة قضية واحدة ومتى لا تكون

فههنا اذن ثلثة احوال ينبغي ان نشترط في المتقابلات فح
يوجد فيها التقابل على ما وصفنا احدها ان يكون المحمول والموضوع
فيها واحدا من جميع الجهات لا ان يكون ماخوذا في احدها بجهة
وفي الاخرى بغير ذلك الجهة والثاني ان يكون الايجاب فيهما واحدا
او السلب واحدا والثالث ان يجعل المقابل للايجاب الواحد
سلبا واحدا فقد تبين من هذا متى يكون المتقابلة متقابلة وكم
اصناف المتقابلات وكيف احوالها في التقابل ونقول ان ما
ينقسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دايما في جميع
المواد هي الشخصيه والمتناقضه اما في الامور الموجودة في الزمان
الحاضر والموجودة فيما مضى فواجب ضرورة ان يكون انقسامها
للصدق والكذب على ان احدها في نفسه هو الصادق
والاخر هو الكاذب سواء عرفنا نحن الصادق من الكاذب
او لم نعرفه وذلك ان كون زيد موجودا الان او غير موجود
من البين بنفسه ان احد هذين القولين ضرورة هو صادق
والاخر كاذب سواء تحصل لنا الصادق من الكاذب او لم
يتحصل لنا انه هو محصل الوجود في نفسه وكذلك الامر
في الاشياء المتالفة وفي الامور الضروريه التي ليس يشترط

في

في وجودها في زمان واما الامور الموجودة في الزمان المستقبل
وهي الاشياء الممكنة فليس انقسامها الصدق والكذب على
التحصل في انفسها وذلك ان الامر في هذه المتقابلات في
هذه المادة لا يخلو من اقسام اما ان يكون منقسمة للصدق
والكذب او لا تكون ثم ان كانت منقسمة للصدق و
الكذب فاما ان يكون ذلك على التحصيل او على غير التحصيل
وان كانت غير منقسمة للصدق والكذب فاما ان يكونا كلتا
صادقين او معا كاذبين او يوجد فيهما امران معا فان كان
كل ايجاب وسلب ينقسم الصدق والكذب على التحصل في
نفسه فواجب في كل شيء ان يكون اما موجودا واما غير
موجود فيجب على هذا متى قال انسان في شيء من الاشياء
المستقبلة انه سيكون وقال الاخر انه لا يكون ان يكون
احد هذين القولين هو الصادق والاخر هو الكاذب
وذلك انه لا يمكن ان يوجد الامران معا اعني الكون و
لا كون فانما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق
او القول الصادق تابع لها لانه ان قال انسان في شيء ما انه
ابيض وكان صادقا فواجب ان يكون خارج النفس ابيض

وان كان كاذبا فواجب ان يكون خارج النفس غير ابيض
وان قلنا انه غير ابيض وكان صادقا فواجب ان يكون
خارج النفس غير ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون
خارج النفس ابيض وكذلك عكس هذا وهو انه ان
كان الشئ خارج النفس ابيض فواجب ان يكون القول
الصادق فيه انه ابيض والكاذب انه ليس بابيض وان
كان خارج النفس غير ابيض والقول الصادق فيه هو انه
ليس بابيض والكاذب انه ابيض فان كان الايجاب والسلب
المتقابلات بقسمان الصدق والكذب في الامور المستقبلة
على ان احدهما محصل الوجود في نفسه فيالامور المستقبلة
ضرورية في وجودها وليس يمكن ههنا شئ يوجد بالاتفاق
وعن غير سبب محصل ولا يوجد شئ يقال فيه انه ممكن
ان يكون وان لا يكون بل يكون كون الشئ اولا كونه ضروريا
وذلك واجب لكون الصدق والكذب في احد المتقابلين
محصلا في نفسه وذلك انه ليس يجوز ان يخرج منهما الى
الوجود وغير الصادق من ايجاب كان او من سلب لانه لو
جاز ذلك لما كان الصدق في احد المتقابلين محصل الو

في نفسه واذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل
الوجود في نفسه كان امكان كون الشئ ولا كونه على
مثال واحد كما انه اذا كان امكان كون الشئ اولا كونه
على مثال واحد لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين
المقولين عليه محصل الوجود في نفسه ولما كان الشئ بالايجاب
بالايجاب اولى منه بالسلب ولا بالسلب اولى منه بالايجاب
ولا نصير كذلك من اجل ان موجبا اوجبه او سالبا سلبه
ويجب على هذا ان صار شئ من الاشياء ابيض في وقت
من الاوقات ان يكون القول فيه من قبل ان يصير ابيض
انه سيصير ابيض قولا صادقا وضروريا وكذلك يكون
القول في كل شئ يكون قبل ان يتكون فانه سيكون قولا
ضروريا وكذلك يكون القول في كل شئ يكون قبل ان
يتكون فانه سيكون قولا صادقا كما كان فيه في حين تكونه
حتى يكون صدق القول بانه موجود في الموجود الحاضر
كصدق القول بانه سيوجد في المستقبل فاذا كان ذلك كذلك
فليس يمكن في الشئ الممكن الذي هو غير موجود الان
ويقال فيه انه سيوجد الا يوجد وما كان لا يمكن ان لا يوجد

من المحال ان لا يوجد والشيء الذي من المحال لا يوجد
فواجب ان يوجد وما هو واجب فهو ضروري الوجود
فجميع الاشياء اذن ضرورية الوجود واذا كان ذلك كذلك
فليس ههنا شيء يحدث باتفاق ولا شيء هو معدوم ممكن
ان يكون وان لا يكون وذلك ان ما يحدث بالاتفاق
هو بهذه الصفة اعني ان كونه ليس واجبا ضرورة كما
ان ما كونه ولا كونه واجب ضرورة فليس يحدث عن الاتفاق
وايضا فانه ليس يجوز ان يقول ان السلب والايجاب يجتمعان
في الامور المستقبلة حتى يكونا صادقين معا ولا يرتفعان
عنها حتى يكونا كاذبين معا مثل ان يكون قولنا في الشيء انه
يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون صادقين معا او كاذبين
معا فانهما ان كانا كاذبين جميعا لزم عنه ان لا يكون
المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد و
ذلك شيء قد تبين خلافه وكذلك يلزم ان كانا صادقين
معا وايضا فانه يلزم ان كانا صادقين معا ان يكون الشيء
موجودا ومعدوما وذلك محال مع انه ترتفع ايضا طبيعة
الممكن وان كانا كاذبين ان يكون الشيء لا موجودا ولا

دايما

معدوما

معدوما وهذا ما يلزم من المحال ان فرضنا المتقابلات التي
تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد يقتسمهما على التحصيل
في الامور المستقبلة او لا يقتسمهما بان يصدقا معا او يكذبا
معا وهو ظاهر انه تلزم شناعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن
وانا نزيد ان الامور المستقبلة كلها ضرورية او لها انها
تبطل الكروية والاستعداد لدفع شر متوقع او التاهب بخير
يحصل فيكون ما يراه الانسان من انه ان فعل ما يجب كان
ما يجب وان لم يفعل ما يجب لم يكن ما يجب امرا باطلا او
اعتقادا فاسدا حتى انه يلزم هذا من الشنعة انه ان روى
انسان ما في حادث ما وقطع على انه يحدث في عشرة الاف
سنة مثلا واخذ في الاعداد الاسباب الموجبة لحدوثه و
كونه في هذه المدة الطويلة لو عمرها انسان وروى آخر
في هذه المدة بعينها في منع حدوثه ونظر في جميع هذا
الزمان في اعداد الاسباب التي تمنع حدوثه لكان فعل
كل واحد منهما باطلا وعبثا ورويته ساقطة لا معنى
لها وذلك ان الصادق منهما في نفسه يجب ضرورة ان
يكون هو الموجود سواء روى احدهما في ابطاله والاخر في

وجوده اولم يرد واحد منهما فى ذلك فانه يجب على هذا ان
لا يكون الارادة سبب لحدوث شئ من الاشياء بل يكون جميع
الاشياء تجرى مجاريها بالطبع وعلى ما لها من احد المتناقضين
وان لم يرد ومرق فى ايجاد شئ من ذلك او منع وجوده و
يكون حكم من روى فى الشئ عشرة الاف سنة حكم من رد
فيه زمانا يسيرا اى زمانا كان بل يكون حكمه حكم من لم يرد
فيه اصلا وهذه الاشياء كلها فى غاية الشناعة وخلاف
ما نظرنا عليه وذلك انا نرى ان ههنا اشياء مبدأ
حدوثها الروية واخذ الاهبة لها وقد يظهر ايضا فى الامور
التى يعقل ان فيها اشياء هى بطبعها معدة لان يكون عنها
الشئ ومقابلة على السواء فانها ممكنة ان يكون عنها
الشئ او لا يكون على السواء وذلك من جهة الفاعل و
القابل معا ومثال ذلك ان الثوب قد يمكن فيه ان يتمزق
من قبل ان يسبق اليه البلى وقد يمكن فيه ان لا يتمزق بل يبلى
وذلك ان امكان هذين المعنيين فى الثوب هو على السواء
من جهة الفاعل والقابل وكذلك يجرى الامر فى جميع
الامور المتكونة فى هذه المادة التى فيها هذا النوع

بيان قسم الامكان والضرورة ٥

من الامكان والقوة فاذا كان هذا هكذا فظاهر انه
ليس جميع الاشياء ضرورية بل يظهر ان الاشياء صنفان اما
ضرورية واما ممكنة وان الممكنة ثلثة اصناف اما ممكنة
على التساوى وهى التى لا يكون فيها وجود الشئ احرى
من عدمه ولا عدمه احرى من وجوده واما ممكنة على
الاكثر وهى التى يكون فيها احد المتقابلين احرى من الثانى
بالوجود ويكون حدوث الثانى على الاقل وفى هذا الجنس
يوجد النوعان جميعا من الممكن اعنى الذى على الاكثر و
الذى على الاقل واما الضرورية فمنها ضرورية باطلاق وهى
الاشياء التى وجودها دايما او عدمها دايما ومنها ضرورية
لا باطلاق وهى الاشياء التى وجودها ضرورى فى الوقت
الذى هى فيه موجودة او اشياء عدمها ضرورى فى الوقت
الذى فيه معدومة وهذه ضربان اما اشياء محمولاتها
ضرورية الوجود لموضوعاتها ما دامت موضوعاتها
موجودة مثل وجود النطق للانسان ما اذا وجد فى ذلك
الانسان او اشياء معدومة ما دامت موضوعاتها غير
موجودة واما اشياء موجودة ما دامت هى موجودة مثل

الانسان ما دام موجودا واذا كانت هذه هي اقسام طبيعة
الوجود وكان واجبا ان يكون جهة اقتسام السلب والايجاب
للصدق والكذب مطابقا لما عليه الوجود خارج النفس
فظاهر ان المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب
في جميع الموادانما يقتسمان الصدق والكذب في اصناف
الامور الضروريات على التحصيل في نفسه اعني على ان
الصادق منهما والكاذب محصل في نفسه خارج النفس
وان لم يتحصل لنا معرفته وجهلنا كيف الامر فيه واما
في المادة الممكنة في الامور المستقبلة فاهنا ايضا يقتسمان
الصدق والكذب وذلك انه واجب ان يوجد احد المتناقضين
فيما يستقبل لكن لا على التحصيل في نفسهما بل على انهما في
طبيعتهما من عدم التحصيل مثل ما هما عندنا وكذلك لا يمكن
ان يحصل في هذا الجنس معرفة اذ كان الامر في نفسه
مجهولا لكن ما كان من الممكن على الاكثر لا على التساوي
فان احد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الثاني لوكان
وجوده احرى من لاوجوده وفي هذا الجنس يمكن ان تحصل المعرفة
بحدوث الحادث منهما قبل حدوثه اعني بحدوث ما من

شانه ان يحدث على الاكثر فيعم كل متقابلين من شانهما ان
يقتسما الصدق والكذب انهما يقتسمان الصدق و
الكذب في الامور المستقبلة في المادة الممكنة لا على
التحصيل لكن اما في الممكن الذي على التساوي فليس احد
المتقابلين فيه احرى بالصدق من الآخر واما في الممكنة
الاكثرية فاحد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الآخر
واما في الممكن على الاقل فان كذب احد المتقابلين فيها احرى
بالصدق من الثاني فقد تبين من هذا كيف اقتسام المتقابلين
الصدق والكذب في جميع الامور وذلك فيما شانه ههنا
ان يقتسم الصدق والكذب دايما وهي المتناقضات و
الشخصيات ولما كانت القضايا منها ثنائية وهي التي محمولها
كلمة ومنها ثلاثيه وهي التي محمولها اسم وانما سميت التي
محمولها كلمة ثنائية لانها مؤلفة من محمول وموضوع فقط
وسميت التي محمولها اسم ثلاثيه لانها مؤلفة من موضوع
وكلمة رابطة ومحمول وكان الاسم والكلمة التي تؤلف
منها القضايا اما ان يكونا محصلين او غير محصلين ظاهر
ان كل قضية ثنائية هي مؤلفة اما من اسم محصل وكلمة

والنظر

محصلة مثل قولنا الانسان يوجد واما من اسم غير محصل
وكلمة غير محصلة مثل قولنا الانسان لا يوجد واما من اسم
غير محصل وكلمة محصلة مثل قولنا اللا انسان يوجد لكن
الكلمة الغير المحصلة لم يجر العادة باستعمالها في امثال هذه
القضايا اعني الثنائيه وذلك انه ليس يتميز فيها موضع حرف
السلب من موضع حرف العدل اذ كان موضع حرف السلب
فيها هو بعينه موضع حرف العدل فلذلك ليس يوجد في
الالسنة التي يستعمل فيها المعدولة قضية ثنائيه يكون الكلمة
فيها معدولة ولذلك يسقط من اصناف هذه القضايا
الاربعة صنفان الصنف الذي اسم المحمول والموضوع فيه
غير محصل والصنف الذي اسم المحمول فيه غير محصل وتبقى
صنفان فيكون المتقابلات التي فيها اثنين والمقدمات اربع
فاذا ضربا هذين الزوجين من المتقابلات في الستة
الازواج من المتقابلات المتقدمة يكون للمتقابلة في
القضايا الثنائية اثنتي عشرة والقضايا اربعا وعشرين
وكان كل واحدة من القضايا الثنائية اما ان تكون الكلمة فيها دالة
على الزمان الحاضر واما ان يكون دالة على الزمان المستقبل

واما ان يكون دالة على الزمان الماضي فاذا ضربا هذه الثلث
في الاربع والعشرين قضية يكون القضايا الموجودة في هذا
الجنس اثنا وسبعين قضية وستا وثلثين مقابلة فاذا ضربنا
في المواد الثلث الذي هو الممكن والضروري والممتنع كانت
القضايا المجتمعة من هذه مأتي قضية وستة عشر قضية
واما القضايا الثلاثيه فانها ضعف القضايا الثنائية ومقابلاتها
ضعف مقابلاتها وذلك انه يتاتى فيها الاصناف الاربعة
من المتقابلات اعني الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع
واسم المحمول محصلا وهي التي تعرف بالبسيط مثل قولنا
الانسان يوجد عدلا والانسان ليس يوجد عدلا والصنف
الذي يكون فيه اسمائهما غير محصلين مثل قولنا
لا انسان يوجد لا عدلا لا انسان ليس يوجد لا عدلا والصنفان
الباقيان اعني الذي يكون احدهما محصلا
والاخر غير محصل وذلك اما الموضوع واما المحمول و
مقابلاتها فالقضايا الثلاثية التي موضوعها اسم محصل ومحمولها
اما اسم محصل واما اسم غير محصل اذا وضعت مع مقابلاتها
في شكل ذي اربعة اضلاع ووضعت المقابلة منها على

بيان ثلاثة من القضايا التي موضوعها
اسم محصل ومحمولها اسم محصل
كان او غير محصل ومقابلها

الضلعين اللذين في عرض الصفح والغير المتقابلة على الضلعين
اللذين في طول الصفح على ان يكون الموجبة من البسيطة
مع السالبة من المعدولة على ضلع واحد والسالبة من
البسيطة مع الموجبة من المعدولة على ضلع واحد ايضا
وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم
كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم ايضا وليس
حال العدميات من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة
وذلك في جميع اصناف المتقابلات الست واعني بالقضايا
العدمية ههنا القضايا التي تدل اسم محمولها اما على
العدم الذي تقدم رسمه مثل قولنا الانسان جاهل و
اما على اخص الضدين مثل قولنا الانسان جابر فلننظر من
ذلك اولا في المهملات ولنضعها في شكل ذي اربعة
اضلاع على ما شرطنا ونضع ايضا العدميات تحت المعدولة
على مثل ما وضعنا المعدولة مع البسيطة وذلك بان
نضيف الى الشكل ذي الاربعة الاضلاع شكلا آخر
يشارك شكل الاول في احد اضلاعه مثال ذلك انا نضع
اب ج د ونضع الشكل المتصل به ج هي ز د ونضع على ضلع

اب الموجبة البسيطة ومقابلتها وهي الانسان يوجد عادلا
والانسان ليس يوجد عادلا وعلى ضلع ج د السالبة المعدولة
ومقابلتها وهي الانسان ليس يوجد عادلا لا الانسان يوجد
عادلا وعلى ضلع هـ ز السالبة العدمية ومقابلتها وهي
الانسان ليس يوجد جابرا الانسان يوجد جابرا فاذا تاملت
هذه القضايا على هذا الوضع وجدت الة

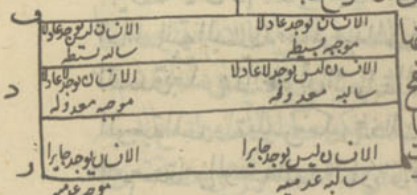

على الاضلاع منها
في عرض الصفح
لا يتلازم لانها
متقابلة وقد تبين
فيما تقدم حالها في التقابل واذا تاملت التي على الضلع منها
في طول الصفح وجدت السالبة المعدولة تلزم في الصدق
عن الموجبة البسيطة وليس ينعكس الامر فيهما وذلك انه
اذا صدق قولنا الانسان يوجد عادلا صدق قولنا الانسان
ليس يوجد لا عادلا لان يصدق قولنا الانسان يوجد عادلا
لان قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا لا يصدق على الانسان
العادل وعلى الانسان الذي لا يتصف بالعدل ولا بالجور

وهو الصغير وعلى الانسان الذي ليس بمدني فاذا السالبة
المعدولة اعم صدقا من الموجبة البسيطة لانها تصدق على
ثلثة والموجبة البسيطة على واحد واذا وجد العام ليس
يلزم ان يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام
مثال ذلك الحيوان والانسان فانه اذا وجد الانسان وجد
الحيوان وليس يلزم اذا وجد الحيوان ان يوجد الانسان و
اما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فانما يوجد في
الصدق بعكس هذا اعني ان السالبة البسيطة يلزم عن
الموجبة المعدولة وليس ينعكس وذلك ان السالبة
اعم صدقا من الموجبة المعدولة اذ كان قولنا الانسان ليس
يوجد عادلا يصدق على الانسان الجاير وعلى الانسان الذي
ليس بجاير ولا عادل وهو الغير المدني وعلى الطفل وقولنا
الانسان يوجد لا عادلا انما يصدق على الجاير فقط لان
قولنا لا عادل يدل على العدم والعدم هو رفع الشيء عما
شانه ان يوجد فيه في الوقت الذي شانه ان يوجد فيه
على ما حُدَّ قبل فالموجبة المعدولة يصدق على واحد و
السالبة البسيطة على ثلثة واما اذا قطر تلازمهما في الكذب

فيوجد الامر بعكس هذا اعني ان الموجبة البسيطة يلزم عن السالبة
المعدولة وذلك ان السالبة المعدولة اخص كذبا من الموجبة
البسيطة لان قولنا الانسان يوجد عادلا يكذب على الجاير و
على الانسان الذي ليس بعادل ولا جاير وقولنا الانسان ليس
يوجد لا عادلا انما يكذب على الجاير فقط وكذلك تلقى الحال
في تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب
بعكس تلازمهما في الصدق اعني ان اللازم فيها يعود ملزوما
عنه واذا تاملت العدمية مع البسيط في هذا التلازم وجد
حالها في الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسيط
واما الذي على القطر منها وهو قطر التي هي متضادة من جهة
المواد وستعرف حالها في المستقبل واذا وضعت تباين
اصناف المتقابلات هذا الوضع وجدت حالها في التلازم
حالا واحدة اعني المتناقضات والشخصيات والمتضادة
وما تحت المتضادة واما حال ما كان منها على الاقطار في
صنف صنف فيختلف وذلك ان منها ما يمكن ان يصدقا
معا ومنها ما يمكن ان يكذبا معا وارسطو لم يذكر من هذه
الا التي ذكرنا فقط واراحنا الامر فيها الى كتاب القياس و

بيان تاسعة تعرف منه التلازم بين القضايا والتقابل بينها

والقانون العام في تعرف هذه التلازمات ان كل مقدمتين من هذه القضايا اتفقتا في الكمية وهو السور واختلفتا في الكيفية وهو السلب والايجاب فهي متلازمة اعني ان الاعم منها يلزم الاخص وأما التي لا يتلازم فهي المتقابلة على جهة التضاد وعلى جهة التناقض كما قيل والقضايا الثلاثة اذا اخذ موضوعها باسم غير محصل ومحمولها مرة باسم محصل ومرة باسم غير محصل حدث في هذا الجنس بسايط ومعدولة وموجبات وسوالب غير التي سلفت فيكون البسايط فيها محمولها اسما محصلا كما كان ذلك في الصنف الاول من البتات والمعدولات التي محمولها اسم غير محصل وذلك ان اعتبار القضية بسيطة او معدولة هو من جهة المحمول لا من جهة الموضوع فيكون البسيطة الموجبة في هذا الجنس مثل قولنا لا انسان يوجد عادلا وسالبتها ليس يوجد عادلا ويكون معدولتها الموجبة قولنا لا انسان يوجد لا عادلا وسالبتها لا انسان ليس يوجد لا عادلا وهو بين ان هاتين المتقابلين اللتين تحدث في هذا الجنس من الثلاثة اعني التي موضوعها اسم غير محصل غير المتقابلين اللتين

في كونهما

تحدث في الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل فان موضوع هذه هو عدم موضوع تلك وقد تخصصت اصناف العدم الذي يدل عليه الاسم الغير المحصل في غير هذا الموضع وهذا الصنف من القضايا اذا عمل منها سوالب فليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل فيها ولا يجزي احدهما عن صاحبه بل ينبغي ان يرتب حرف السلب فيها اما في ذوات الاسوار مع السور كالحال في الصنف الاول من القضايا الثلاثية واما في الممكلات والشخصية مع الكلمة الوجودية واما حرف العدل فيرتب فيها ابدا مع الموضوع حتى يكون اما في القضايا السالبة من هذا الجنس فيؤتى فيه بحرف السلب مرتين وذلك مع السور في القضايا المسورة ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية في المهملات والشخصيات واما في المعدولة فثلث مرات مرة مع السور او الكلمة الوجودية وثانيه مع الموضوع وثالثة مع المحمول وليس يجزي احد حرفي السلب عن الاخر مثال ذلك ان سلب قولنا كل انسان يوجد عادلا قولنا ليس كل انسان يوجد عادلا قولنا ليس كل انسان يوجد عادلا قولنا ليس كل انسان يوجد عادلا

البسيطة

وسلب قولنا كل لا انسان يوجد لا عادلا قولنا ليس كل لا انسان
يوجد لا عادلا وذلك بان تاتي في ذلك بحرف السلب في ثلثة
مواضع لا بان تاتي به في موضعين مثلا ان يقول ليس كل انسان
يوجد لا عادلا وكذلك الحال في الشخصية التي في هذا الجنس
اعني في البسيطة منها فانه قد قلنا انه لا يوجد منها معدولة
بحسب دلالات الالسنة المتعارفة فان حرف السلب
في هذه ايضا ينبغي ان يرتب فيها مرتين مرة مع الموضوع ومرة
مع السور في ذوات السور او مع الكلمة نفسها في الشخصية
والمهملات ولا يكتفى باحدهما ايضا دون الثاني مثال
ذلك انه كما ان سلب قولنا كل انسان يمشي وهي التي
موضوعها اسم محصل هو قولنا ليس كل انسان يمشي
كذلك سلب قولنا كل لا انسان يمشي هو قولنا ليس كل لا
انسان يمشي ولا ليس كل انسان لا يمشي فان حرف السلب
ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف العدل يقوم مقامه
اذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذي
يرفعه الآخر وذلك ان حرف السلب في ذوات السور
انما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي او الحكم

الجزئي الذي تضمنه السور الجزئي واما حرف العدل فانما
يرفع الموضوع الكلي او المحمول الكلي الحكم الكلي وذلك
ان السور الكلي المقرون بالقضية ليس يدل على ان
المعنى الموضوع كلي فيكون رفعه رفعا للمعنى الكلي الموضوع
بل انما يدل على ان الحكم على المعنى الكلي كلي وذلك بين في
المهملات فانه ليس كونها غير ذوات السور مما لا يوجب
ان تكون المعاني الموضوعة فيها كلية اذ كانت دلالات
الالفاظ عليها دلالة كلية مثل قولنا الانسان عادل
الانسان ليس بعادل فالانسان تدل على معنى كلي وان لم
يقرن به لفظة كل ولو كانت لفظة كل هي التي تدل على
ان المعنى كلي لكانت لفظة الانسان لا تدل على معنى كلي
الا اذا قرن بها كل ولذلك ما يجب ان يقرن حرف
السلب في القضايا المسورة التي موضوعاتها اسما غير محصلة
متلازمة كانت او متعاندة مع السور ويعاد حرف
السلب ثانية مع الموضوع فان كانت معدولة اعيد
ثالثة مع المحمول وان كانت غير معدولة اكتفى باعادته
مع الموضوع وقد يأتي مواضع في المادة الممكنة تكون

ازالة توهم ان المهملة برفع الموضوع
او المحمول هو السلب برفع الحكم

ل
الاسواد

فان لفظة

فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام الصدق و
الكذب في جميع المواد وتاتي مواضع ليس يلزم ذلك فيها فاما
المواضع الذي قوة حرف العدل فيه قوة حرف السلب فهي
القضايا الشخصية اذا اخذت موضوعاتها موجودة في الوقت
الذي من شانها ان يتصف بالملكة والعدم المقابل لها مثال
ذلك انه اذا سال سائل هل سقراط عدل او ليس بعدل
فكان الجواب الصادق فيه انه ليس بعدل فاجاب السائل
مكان قولنا انه ليس بعدل انه لا عدل فان قوة قولنا ههنا
لا عدل هو قوة قولنا ليس بعدل اذ كان قولنا سقراط عدل
او لا عدل اذا اتفق ان وجد فيه الشرطان المتقدمان
يقتسمان الصدق والكذب على مثل ما يقتسمه قولنا سقراط
عدل او ليس بعدل وقد يمكن في هذا الموضع كما يقول
المفسرون اذا كان قصد السائل ان يسلم من المجيب مقدمة
موجبة فاجابه بالسالبة ان ياخذ بدل السالبة معدولتها
فينتفع بها اذا وضعها من القياس في الموضع الذي انما ينتفع
فيه بالموجبة لا بالسالبة مثل الصغرى من الشكل الاول
لم ينتفع بها في الانتاج على ما سنبين في كتاب القياس وقد

ينتفع السائل بهذه الوصية ايضا اذا اراد ان ينتج عن السالبة
شيئا ما ناقضا لكن ما نجده به الموضع هو اليق بغرض هذا
الكتاب واما الموضع الذي لا يكون فيه قوة حرف العدل
اذا اقرن مع الكلمة قوة حرف السلب في اقتسام الصدق
والكذب فهي القضايا الكلية في هذه المادة مثال ان
يسال سائل هل كل انسان حكيم او ليس كل انسان حكيما
فيجيب المجيب بدل قوله ليس كل انسان حكيما كل لا حكيم
وذلك ان الذي يقابل قولنا كل انسان حكيم مقابلة
يقتسمان الصدق والكذب دايما بها هو قولنا ليس
كل انسان حكيما لا قولنا كل انسان لا حكيم اذ كان
قولنا حكيم ولا حكيم قوته قوة المتضادين وهو قولنا
كل انسان حكيم ولا انسان واحد حكيم والمتضادان
يكذبان معا في هذه المادة كما تبين قبل والتقابل الذي
بين الاسم المحصل والاسم غير المحصل والكلمة
والغير المحصله ليس هو من جنس مقابلة الايجاب
والسلب فانه ليس قولنا لا انسان يدل في الالسنة
التي تستعمل بها امثال هذه الاسماء على ما يدل عليه

قولنا ليس بانسان فان قولنا ليس بانسان يدل على موضوع سلب
عنه الانسانيه وان لم يصرح به فى هذا القول فهو كذلك
قول مركب وكذلك يدل عليه قولنا ليس بصحيح واما قولنا
لا انسان ولا صح فانه لا يدل دلالة السلب اذا قيل من
غير ان يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها بل انما يدل قولنا
لا انسان على عدم الانسانية وقولنا لا صح على عدم الصحة
وهو المعنى المفرد الذي يدل عليه قولنا مرض ويظهر
انه ليس دلالتهما دلالة السلب من ان السلب يصدق او
يكذب واما قولنا لا انسان فليس هو لا صادقا ولا كاذبا
وذلك انه اذا كان قولنا انسان ليس بصادق ولا كاذب
ما لم يقرن به خبر مع انه يدل على ملكة وصورة موجودة
فاحرى ان يكون قولنا لا انسان لا يدل على صدق او كذب
اذ كان ليس يدل على وجود محصل وانما يدل على وجود
غير محصل والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل
يوجد حال البسيطه منها والمعدولات متلازمتان
البسيطة مع المعدولة فى القضايا التي موضوعها
محصل وذلك ان قولنا كل لا انسان يوجد لا عادلا

وهي الموجبة المعدولة في هذا الجنس يدل على ما يدل
عليه قولنا ليس يوجد شيئا ما هو لا انسان عادلا و
هي السالبة البسيطة وليس بين هذين الصنفين
القضايا اعني التي موضوعها اسم غير محصل وبين الصنف
من القضايا التي موضوعها اسم محصل تلازم ولا تقابل
واذا تبدل اسم المحمول او الموضوع او الكلمة الرابطة
في القضايا الثلاثية او اسم الموضوع او المحمول اعني
الكلمة في الثنائيه مثل ان يقدم منها ما شانه ان يؤتى
به اخيرا اعني ان يؤتى اولا بما شانه منها ان يؤتى به اخيرا
او يأتي متأخرا بما شانه منها ان يوتى به متقدما وبالجملة
ان يغير ترتيبها ويبقى المحمول فيها محمولا والموضوع موضوعا
فان القضية يبقى واحدة بعينها محفوظة الصدق ان
كانت صادقة او الكذب ان كانت كاذبة ومثال ذلك
قولنا يوجد الانسان عدلا يوجد عدلا الانسان فان
هذه القضية هي واحدة بعينها وكذلك قولنا زيد قلم
وقام زيد فانه لو لم يكن القضايا التي لا تختلف الا في
ترتيب اجزائها من التقدم والتاخر قضية واحدة للزم

في بيان ان الموجبة الواحدة تعاند بها السالبة الواحدة

ان يكون لقضية واحدة اكثر من سالب واحد وقد تبين
انه ليس للموجب الواحد الا سالب واحد وذلك انه اذا كان
قولنا يوجد الانسان عدلا وقولنا يوجد عدلا الانسان
قضية واحدة بل قضيتين مختلفتي المعنى وكان سلب
قولنا يوجد الانسان عدلا قولنا ليس يوجد الانسان عدلا
وسلب قولنا يوجد عدلا الانسان ليس يوجد عدلا الانسان
وكان قولنا ايضا ليس يوجد عدلا الانسان بين انه سلب
لقولنا يوجد الانسان عدلا لزم ان يوجد لقولنا يوجد
الانسان عدلا سلبان احدهما قولنا ليس يوجد الانسان
عدلا والاخر ليس يوجد عدلا الانسان وهو سلب
القضيه التي وصفناها انها مغايرة في المعنى لقولنا يوجد
الانسان عدلا وهو قولنا يوجد عدلا الانسان فانه
اعرف ان هذين السلبين هو سلب واحد من انها
الموجبتين موجبة واحدة فقد بان من الاسماء والكلم
التي هي اجزاء القضايا متى غير ترتيبا في القول عن العادة
الجارية في ذلك اللسان اعني عن الترتيب الذي
هو الافصح وبقي المحمول محمولا والموضوع موضوعا

بيان انه اذا لحق القضية
تغيير سواء كان لفظا او
معنى لم يكن القضية
واحدة

انها تبقى تلك القضيه بعينها واذا اوجب اسم واحد
لاسماء كثيرة او اوجب اسماء كثيرة لاسم واحد او سلب
اسم واحد عن اسماء كثيرة او سلب اسماء كثيرة عن اسم
واحد فليس يكون ذلك الا ايجاب ايجابا واحدا ولا
ذلك السلب سلبا واحدا كما انه اذا اوجب اسم واحد
لاسم واحد او سلب عنه لا يكون ايجابا واحدا ولا سلبا
واحدا ما لم يكن المعنى الذي يدل في ذلك اللفظ الواحد
عليه واحدا على ما قيل فيما سلف الا ان يكون تلك الاسماء
الكثيرة تدل على معنى واحد وذلك اما بان يكون تلك
الاسماء الكثيرة مترادفة وهي التي يدل كل واحد منها على
معنى واحد او يكون ما يدل عليه الاسماء الكثيرة اجزاء
حد او رسم لشيء واحد مثل قولنا الانسان حيوان والانسان
ناطق فان المجتمع من هذين المحمولين هو حد الانسان وذلك
ان الانسان حيوان ناطق وكذلك ان كان ايضا رسما
مثل قولنا الانسان حيوان والانسان ذو رجلين فان
المجتمع هو رسم للانسان وهو انه حيوان ذو رجلين و
لفظ الانسان يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل واحد

من هذين القولين مفصلا ما ان كانت المحمولات الكثيرة ليس
المجتمع منها واحدا فليس الايجاب لها ايجابا واحدا ولا السلب
لها سلبا واحدا وكذلك ان كانت موضوعات كثيرة يحمل
عليها محمول واحد فليس ذلك ايجابا واحدا ولا سلبا واحدا
ومثال ذلك حملنا على الانسان انه ابيض وانه يمشي وان هذين
اذا حملا مجموعين على الانسان فقيل الانسان ابيض يمشي لم يدل
على معنى واحد الا بالعرض والحال في هذه كالحال في المحمول
الذي هو لفظ مشترك يدل على اكثر من معنى واحدا اذا حمل على
موضوع واحدا وكالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا حمل
عليه محمول واحد ليس يدل على معنى واحدا عنى انه كان
القضية التي المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة
ولا القضية التي فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة
كذلك الحال في القضية التي يوجب فيها معان كثيرة باسماء
متباينة لموضوع واحدا او التي يوجب فيها محمول واحد لموضوعات
كثيرة يدل عليها باسماء متباينة اذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولة
او الموضوعات الكثيرة معنى واحدا والقضايا التي محمولها
او موضوعها اسم مشترك لما كانت قضايا كثيرة لم يكن ينبغي

ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالا واحدا ولا الجواب
الجدلي جوابا واحدا وان كانت جميع المعاني التي تدل عليها
الاسم المشترك الموضوع يصدق عليه المحمول الواحد و
كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول
يصدق على المحمول الموضوع الواحد وكانت المعاني الكثيرة
هي المحمول وكان لفظ المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما
على معان كثيرة الا ان جميع المعاني التي يدل عليها لفظ المحمول
صادقة على جميع المعاني التي تدل عليها لفظ الموضوع على ما
تبين في كتاب الجدل فان المجيب على طريق الجدل ليس
عليه ان يصلح على السائل سؤاله بان يفهمه تلك المعاني
التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك اذ كان المجيب والسائل
في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران و
انما قصد السائل على طريق الجدل ان يسلم من المجيب احد
جزئي النقيض الذي يريد ان يضعه مقدمة يبطلها
وضع المجيب فمتى سال السائل المجيب في الجدل بالمقدمة
المشتركة اللفظ فسلم له المجيب احد جزئي النقيض فوضع
السائل من احد تلك المعاني مقدمة يروم ان ينتج منها

قصد ابطاله على المجيب كان للمجيب حينئذ ان يقول لم اسلم هذا
المعنى وانما الذي سلمت معنى كذا وكذا فلا ينتفع السايل
ح بتسليم المجيب له احد جزئي النقيض واما السؤال على
طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك لان على المعلم ان
يصلح السؤال بتفصيل ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك عليه
ولذلك لا يكون هذا السؤال سؤالا جدليا لان هذا النوع من
السؤال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم المشترك مثل ان
يسال سائل ما هو العين فان المجيب له ان يقول انه يدل على
معان شتى على الجارحة وعلى عين الماء وعين الشمس و
غير ذلك واما السؤال الجدلي فلما كان انما يسال السائل
فيه بجزئي النقيض يسلم له احدهما مثل ان يسئل هل كذا وكذا
وليس بكذا فقد ينبغي ان يكون السؤال محدودا ليكون الجواب
الذي يقع عليه محدودا وذلك انما يكون بالاسم المتواطي
ولما كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد
توجد باربعة احوال اما محمولات اذا افردت صدقت
واذا جمعت صدقت وكان المجتمع منها محمولا واحدا وهو
الذي قلنا ان المجتمع منها يكون قضية واحدة واما محمولات

اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت الا ان المجتمع منها
ليس يكون محمولات واحدا الا بالعرض واما محمولات اذا افردت
صدقت واذا جمعت كان الكلام هذرا وفضلا واما محمولات
اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت فقد ينبغي ان
يعطى القانون الذي به يتبين هذه المحمولات بعضها
من بعض بعد ان يتبين انه ليس واجبا ان يكون ما يصدق
مفردا يصدق مجموعا من غير ان ينطوي في ذلك كذب و
لا فضل فيقول انه ليس يلزم ان يكون جميع المحمولات التي تصدق
فرادى تصدق مجموعة من غير ان يكون الكلام هذرا
وفضلا وذلك بين من قبل المواد ومما يلحق هذا الوضع
ان سلمناه من الشناعة اما من قبل المواد فانه قد يصدق
على زيد انه طبيب ويصدق عليه انه بصير اي حاذق
وليس يلزم ان يصدق عليه الامران جميعا حتى يقول
فيه انه طبيب بصير واما الشناعة التي يلحق من قال
ان كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير ان
يلحق القول هذرا فاحدها انه ان كان قولنا في زيد انه
انسان حقا وانه ابيض حقا فيجب ان يكون القول بمجموعهما

حقا اعني ان يكون زيد انسانا ابيض وان كان حملنا عليه ايضا
انه انسان ابيض وانه ابيض على انهما محمولات منفردان فقد يجب
يجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض وكذلك اذا
اخذناهذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد واخذنا القول
الاول بمنزلة محمول مفرد صدق عليه انه انسان ابيض انسان
ابيض ابيض من غير ان يكون في الكلام هذر وفضل وان
مر الامر الى غير نهاية وذلك شنيع وايضا فانه لو احملت عليه
مفردات كثيرة لزم ان يصدق عليه جميع التراكيب التي
تعرض عن تلك المفردات اعني اذا ركب بعضها الى بعض
وهي غير متناهية فيصدق على الموضوع الواحد اشياء
غير متناهية مثل انه ان صدق عليه انه انسان وانه
ابيض يمشي فانه يجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض
يمشي وانه انسان انسان ابيض يمشي وانه انسان انسان
ابيض ابيض يمشي وكذلك انه ابيض ابيض ويمشي فيكون
المحمولات الصادقة عليه غير متناهية فتبين من هذا
انه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا على ما كان
ما يرى كثيرا من القدماء واذ قد تبين هذا فلنظر متى

يكون من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى واحد ومن المعنى
الواحد الذي يحمل على معاني كثيرة قضية واحدة وذلك
بان يكون المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدا وصادقا
ومتى لا يكون فنقول انه متى لم يكن حمل تلك المعاني الكثيرة
على الموضوع حملا بالعرض ولا كان احدها منطويا في الآخر
ومنحصرا فيه اعني ان يكون المشترط منحصرا في المشترط
فيه واخرى بذلك ان يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط
مثل ان تقول ان زيدا الابيض ابيض ما لم يكن ذلك على جهة
التاكيد فان المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحدا فانها
متى كان حملها بالعرض مثل قولنا في زيد انه ابيض وانه يمشي
فانه ليس المجموع منها معنى واحدا وكذلك متى كان الثاني
محصورا في الاول لان الكلام ح يكون فضلا مثل قولنا في
زيد انه انسان حي على جهة تقييد الانسان بالحي فان لفظ
الانسان قد انطوى فيه الحي ولذلك كان تقييدنا اياه
بالحي هذرا بخلاف تقييد الجنس بالفصل فتى عرست المجموعة
الكثرة من هاتين الصفتين اعني من الحمل الذي بالعرض
ومن ان يكون احدهما منحصرا في الآخر فالقضية

يكون واحدة مثل قولنا في الانسان انه حيوان وانه ذو
رجلين واما الاشياء التي تصدق مجموعه في الحمل على
شيء ما اذا قيد بعضها ببعض منها ما تصدق اذا افردت
ومنها ما ليس تصدق والصادقه منها هي التي مجتمع
فيها شيئان احدهما ان لا ينحصر في الشيء المشترط في
القول شيء هو مقابل الشيء الذي اشترط فيه وقيده
وذلك باي نحو اتفق من انحاء التقابل الاربعه كان ظاهرا
ذلك المقابل له بحسب ما يدل عليه اسمه مثل قولنا حيوان
ميت فان الميت ضد الحيوان من جهة دلالة هذا الاسم
عليه اعني اسم الحيوان او كان ظهور ذلك لا من جهة
دلالة الاسم بل من جهة دلالة الحد او الرسم مثل قولنا
انسان ميت فان الانسان انما يظهر انه مقابل للميت
من جهة حده الذي يقال فيه انه حيوان ناطق فمتى
انحصر التقابل في امثال هذه المقيدات كذبت اذا افردت
فانه يصدق على الميت انه انسان ميت وليس يصدق
عليه انه انسان والشرط الثاني ان لا يكون حمل المقيد
على الموضوع بالعرض اي من اجل غيره بل بالذات اي

من اجل ذاته فانه اذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة
كذب اذا افرد مثل قولنا امرأ القيس موجود شاعرا او موجود
متوهما فانه اذا افرد هذا فقيل امرأ القيس موجود كان
كذبا اذ هو الآن معدوم والسبب في ذلك ان لفظ
موجود هو محمول على امرأ القيس من جهة انه متوهم
او شاعر لا حملا اوليا من اجل ذاته اي باطلاق وقولنا
فيه انه موجود من جهة ما هو في الذهن متوهما قولا صادقا
ولذلك امكن فيهما اذا اخذت بهذه الجهة لفظ
الموجود ان تصدق على المعدوم كما ان لفظ غير الموجود
اذا حملت على الشيء من اجل غيره صدقت على الشيء
الموجود وليس تصدق عليه اذا حملت عليه من اجله
مثل قولنا في زيد المشار اليه انه غير موجود حاكيا فانه
ليس يصدق عليه انه غير موجود باطلاق كما ليس يصدق
على المعدوم انه موجود باطلاق فاذن متى لم ينحصر في
الشرط والقيد مقابل الشيء المقيد متى دل على الشيء المقيد
بحده او اسمه وكان هنالك محمولا من اجل غيره فانه
واجب متى افردت امثال هذه في الحمل ان تصدق فرادى

بيان ما لم ذوات الجهات
وبيان جهات القضايا

كما صدقت مجموعة **الفصل الرابع** ولما كانت القضايا منها ذوات الجهات ومنها ما هي غير ذوات الجهات والجهة هي اللفظ التي تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع مثل قولنا الانسان واجب ان يكون حيوانا او ممكن ان يكون فيلسوفا وكانت اجناس الفاظ الجهات جهتان احدهما الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه وهو الواجب والممتنع الذي هو ايضا احد قسميه اذ كان الضروري اما ضروري الوجود واما ضروري العدم وهو الممتنع والثانية الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه مثل قولنا محتمل فقد ينبغي ان ينظر في المتقابلات في هذا الجنس اي هي وفي المتلازمة ايضا منها وذلك في المعد ولقسمها ايضا والبسيطة وانما صارت الفاظ الجهات جهتين لانه انما قصد بها ان يكون دلالتها مطابقة للموجود والموجود قسمان اما بالقوة واما بالفعل والضروري يقال على ما بالفعل والممكن يقال على ما بالقوة فلننظر في المتقابلة منها اولا ثم في المتلازمة فيقول انه قد يظهر في بادي الرأي ان حرف السلب ينبغي ان يوضع في امثال هذه القضا

مع اللفظة الوجودية التي هي الرابطة لا مع المحمول كالحال في القضايا غير ذوات الجهات وذلك ان سلب قولنا الانسان يوجد عدلا هو قولنا الانسان ليس يوجد عدلا لا قولنا الانسان يوجد لا عدلا وذلك انه لما كان الايجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء فاذا وضعنا ان السالب لقولنا الانسان يوجد عدلا قولنا الانسان يوجد لا عدلا وجب مثلا في هذين القولين ان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء حتى يجب ان كان قولنا في الخشبة مثلا انها توجد عدلا كاذبا فيكون الصادق عليها انها توجد عدلا لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتسمان الصدق والكذب على الانسان فقط فقد يجب ان كان الصادق ان الخشبة توجد لا عادلا ان يصدق عليها انها انسان لا عدلا وذلك في غاية الاستحالة واذا كان حرف السلب انما يوضع في القضايا الثلاثية او الثنائية مع الكلمة فقد يظن ان الحال في القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال فيكون على هذا سلب قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد غير

انه قد يظهر انه يصدق على الشيء بعينه ان يقال فيه انه
يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد ومثال ذلك ان قولنا يمكن
ان ينقطع ان لا ينقطع وما هو يمكن ان يمشي وهو يمكن ان
لا يمشي وذلك ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود و
لا ذلك قد يمكن فيه ان يوجد وان لا يوجد ولما كان النقيضان
ليس يمكن فيهما ان يجتمعا على الصدق في شيء واحد تبين
انه ليس سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد
واذ قد تبين ان حرف السلب في هذه القضايا اعني ذوات
الجهات لا ينبغي ان يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة و
الوجودية فقد يجب ان يوضع مع الجهة فيكون سلب
قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد قولنا انه ليس يمكن ان
يوجد وهكذا الامر في جميع الجهات التي عددناها و
ذلك واجب فانه كما ان في القضايا التي ليست بذات
جهة انما كان يقرن حرف السلب بالشيء الذي يتنزل
في المحمل منزلة الصورة وهي الكلمة الوجودية لا بالشيء
الذي يتنزل منزلة المادة وهو المحمول كذلك ههنا انما
يوضع حرف السلب في الشيء الذي يتنزل من الكلمة الوجودية

منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول
وهي الجهة وذلك ان الكلمة الوجودية لما كانت في
القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال
المحمول من الموضوع صارت الكلمة الوجودية فنسبتها
الى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة الى المادة و
لما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة الى
الكلمة الوجودية وذلك انها قد تدل على كيفية وجود
المحمول للموضوع كانت نسبتها ايضا الى الكلمة الوجودية
نسبة الصورة الى المادة واذا كانت النسبتان واحدة و
كان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة فواجب ان
يوضع ههنا مع الجهة وبالجملة فهو ظاهر بنفسه
ان سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس يمكن ان يوجد
اذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائما وابدا
قولنا يمكن ان يوجد وان لا يوجد فليست متناقضات
بل متلازمات وكذلك سلب قولنا يمكن ان لا يوجد و
هي الممكنة هو قولنا ليس يمكن ان لا يوجد و
سلب قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد و

قولنا واجب ان لا يوجد وهي المعدولة الواجبة قولنا
ليس واجبا الا يوجد وكذلك سلب قولنا ممتنع ان يوجد
قولنا ليس ممتنعا ان يوجد وسلب قولنا ممتنع الا يوجد
قولنا ليس بممتنع الا يوجد فهذه هي القضايا المتقابلة
في هذا الجنس واما المتلازمة فعلى ما اقوله اما الموجبة
الممكنة البسيطة وهي قولنا يمكن ان يوجد فانه يلزمها
اثنتان السالبة الممتنعة مثل قولنا ليس ممتنعا ان يوجد
وسالبة الواجب وهي قولنا ليس واجبا ان يوجد واما
الموجبة الممكنة المعدولة مثل قولنا يمكن لا يوجد فانه يلزمها
بحسب الاشهر والاعرف اثنتان احديهما سالبة الواجب
المعدولة وهو قولنا ليس واجبا الا يوجد والثانية سالبة
الممتنع المعدولة وهي قولنا ليس ممتنعا الا يوجد واما سالبة
الممكن البسيطة وهي قولنا ليس يمكن ان يوجد فانه يلزمها
اثنتان ايضا احديهما موجبة الواجبة المعدولة وهو قولنا
واجب الا يوجد والثانية موجبة الممتنع البسيطة و
هو قولنا ممتنع ان يوجد واما سالبة الممكن المعدولة
مثل قولنا ليس يمكن الا يوجد فانه يلزمها اثنتان احديهما

موجبة الواجب البسيطة وهي قولنا واجب ان يوجد و
الثانية موجبة الممتنع المعدولة وهي قولنا واجب ممتنع الا
يوجد فلنضع المتقابلات منها في عرض الصفح والمتلازمات
بعضها تحت بعض فياتي ذلك على هذا الرسم

ممكن ان يوجد	ليس يمكن ان لا يوجد
ليس واجبا ان يوجد	واجب ان لا يوجد
ليس ممتنعا ان يوجد	ممتنع ان لا يوجد

ممكن لا يوجد	ليس يمكن ان يوجد
ليس واجبا لا يوجد	واجب ان يوجد
ليس ممتنعا لا يوجد	ممتنع ان يوجد

فاذا تاملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه وجدنا قولنا
ممتنع وقولنا ليس بممتنع يلزمان قولنا ممكن وليس يمكن
ان النقيض منها يلزم النقيض اي الموجب فيها يلزم السالب
الا ان ذلك على القلب اعني ان السالبة من الممتنع يلزم
الموجبة من الممكن والموجبة من الممتنع يلزم السالبة
من الممكن فاما القضايا الواجبة فان اللازم منها الممكنة

ليس هو النقيض بل الضد اعني ضد الموجبة الواجبة المعدولة
يناقض السالبة الواجبة وهي قولنا واجب ان لا يوجد
وذلك انه ليس سلب هذه المقدمة التي هي قولنا واجب
الا يوجد اللازم عن قولنا ليس ممكنا ان يوجد قولنا ليس
واجبا ان يوجد الذي هو لازم عن قولنا ممكن ان يوجد
على ما وضع وذلك انهما قد يمكن ان يصدقا على شيء واحد
بعينه فان ما هو واجب ان لا يوجد يصدق عليه ليس
واجبا ان يوجد بل قولنا واجب ان لا يوجد ضد قولنا واجب
ان يوجد الذي هو نقيض قولنا ليس واجبا ان يوجد
والسبب في ان لزم الممكنة السالبة البسيطة موجبة
الواجب المعدولة ولزم سالبة الممكن المعدولة موجبة
الواجب البسيطة ان الممتنع هو ضد الواجب الوجود
وان كانت قوتهما في الضرورة قوة واحدة فلما كانت السالبة
الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة وكانت
الممتنعة الموجبة البسيطة ضد الموجبة الواجبة البسيطة
لزم ضرورة ان يتبعها ضد الموجبة الواجبة البسيطة وهي
الموجبة الواجبة المعدولة ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة

يلزمها الممتنعة المعدولة الموجبة وكانت الممتنعة المعدولة
الموجبة ضد الواجبة المعدولة الموجبة وجب ان يلزمها
من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة وهي الواجبة
البسيطة الموجبة لكن اذا تعقب هذا فقد يظن ان الحال
فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع اعني
ان النقيض منهما يلزم النقيض لكن على غير الجهة الاولى التي
تبين وضعها فيكون اللازم عن قولنا يمكن ان يوجد قولنا
ليس واجبا الا يوجد الذي هو نقيض قولنا واجب الا يوجد
اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يوجد لا قولنا ليس واجبا
ان يوجد ويكون اللازم عن قولنا ممكن الا يوجد من الواجب
قولنا ليس واجبا ان يوجد لا قولنا ليس واجبا ان لا يوجد
كما فرضناه في الوضع الذي فاما كيف يظهر ان اللازم عن
قولنا ممكن ان يوجد قولنا ليس بواجب لا يوجد لا قولنا
ليس بواجب ان يوجد فانه يترتب على بيان ان قولنا ممكن
ان يوجد هو لازم عن قولنا واجب ان يوجد فاما كيف
تبين هذا فيما اقوله وذلك ان قولنا واجب ان يوجد اما
ان يصدق عليه ممكن ان يوجد او قولنا ليس يمكن ان يوجد

الاول

لان قولنا ممكن ان يوجد متناقضات والمتناقضان يقتسمان
الصدق والكذب على جميع الاشياء فان لم يصدق عليه قولنا
ممكن ان يوجد فسيصدق عليه قولنا ليس بممكن ان يوجد
لكن ان صدق عليه قولنا ليس بممكن ان يوجد صدق عليه
قولنا ممتنع ان يوجد اذ كان هذا يلزم قولنا ليس بممكن ان
يوجد واذا صدق عليه قولنا ممتنع ان يوجد لزم عن ذلك
ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممتنعا ان يوجد وذلك
خلف لا يمكن فاذن الصادق على قولنا واجب ان يوجد
قولنا ممكن ان يوجد لانه اذا كذب احد النقيضين صدق
الآخر واذ تقرر ان قولنا ممكن ان يوجد يلزم قولنا واجب
ان يوجد فاقول ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد من
مقدمات الواجب هي السالبة المعدولة التي هي قولنا
ليس واجبا الا يوجد برهان ذلك انه لا يخ ان يكون
اللازم عن ذلك اعني عن الممكنة البسيطة الموجبة
سالبة الواجب البسيطة او موجبة الواجبة البسيطة
او موجبة المعدولة او سالبة الواجب المعدولة فان كانت
سالبة الواجب البسيطة على ما وضعنا وهي قولنا ليس

بواجب ان يوجد وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة
عن الموجبة الواجبة البسيطة لزم ان يكون يلزم عن الواجبة
البسيطة نقيضها وهي السالبة البسيطة لانه يأتي القول
هكذا ما كان واجبا ان يوجد فممكن ان يوجد فما هو ممكن
ان يوجد فليس واجبا ان يوجد فاذن ما كان واجبا
ان يوجد فليس واجبا ان يوجد هذا خلف لا يمكن
فان النقيضين لا يمكن فيهما ان يصدقا معا واذا لم
يلزم عنها السالبة الواجبة البسيطة فلم يبق ان يلزم
عنها الا موجبة الواجب البسيطة او المعدولة او
سالبة الواجب المعدولة لكن موجبة الواجب البسيطة
او المعدولة ليس يصدق واحدة منهما مع الموجبة
الممكنة وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن
ان يوجد والا يوجد وما هو ممكن ان يوجد والا
يوجد فليس هو واجبا ان يوجد ولا واجب الا يوجد
وذلك بين بنفسه فاذا كان واجبا ان يلزم واحد
من قضايا الواجب الاربعة الممكنة البسيطة و
قد تبين ان الثلثة منها ليس يلزمها فلم يبق ان يكون

اللازمة لها الا قولنا ليس بواجب الا يوجد وهي سالبة
الواجب المعدولة وذلك واجب ايضا لانه لا يعرض
عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان غير الممكن
يلزم الواجب فانه قد يلزم قولنا واجب ان يوجد قولنا
ليس واجبا الا يوجد اذ كانا يصدقان معا على شيء واحد
لكن قد يعرض شيئا فيما بيّنا ان قولنا ممكن ان يوجد يلزم
عن قولنا واجب ان يوجد وذلك انه ان لم يكن يلزمه
فنقيضه يلزم ونقيضه اما ان يكون قولنا ليس ممكنا ان يوجد
واما قولنا يمكن الا يوجد لكن ان لزمه قولنا ليس ممكنا
ان يوجد لزم المحال المتقدم الذي فرغنا من ذكره وان
لزمه من قولنا يمكن ان لا يوجد لزم ان يكون ما هو واجب
ان يوجد يمكن الا يوجد وذلك خلف لا يمكن فهذا
القول يجب عنا ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان يوجد
قولنا يمكن ان يوجد لكن اذا فرضنا ان اللازم عنه قولنا
ممكن ان يوجد وكان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد يمكن
فيه الا يوجد فقد يلزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن
الا يوجد وذلك خلف لا يمكن واذا كان القول الاول

يوجب ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا
ممكن ان يوجد والثاني يبطل ان يكون الممكن يتبع الواجب
ويلزمه فبين انه يجب ان يكون ما اثبت القول الاول
من طبيعة الممكن انه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثاني
فالممكن اذن يقال على اكثر من معنى واحد وذلك ايضا
بين بالاستقراء فانه يظهر انه ليس كل ما يقال انه ممكن
ان يفعل كذا ويقبل ففيه قوة على الا يفعل وعلى ان يفعل
وذلك ان الاشياء التي يقول ان فيها قوى فاعلة توجد
على ضربين اما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها
بالاستطاعة واما قوى ليست مقرونة بنطق مثل
تسخين النار وتبريد الثلج واما القوى المقرونة بالنطق
فان فيها قوة على ان تفعل الاضداد اعني ان تفعل وان لا
تفعل ومثال ذلك المشي فان في الانسان قوة ان يمشي
والا يمشي على السواء واما القوة التي ليست مقرونة
بنطق فان فيها قوة على احد الاضداد فقط ومثال ذلك
النار فانها انما فيها قوة على ان تسخن فقط لا على الا تسخن
الا بالعرض وذلك اما عند ما لا يجد موضوعا يقبل

السخونة واما عند ما يعوقها عايق عن الفعل الذي لها
بالطبع في ذلك الموضوع وقد يوجد في القوى المنفعله
الغير الناطقه ما يقبل المتقابلين على السواء واذا كان
هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لان يقبل الاشياء
المتقابلة ولا ايضا الممكن ما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعا
واحدا بل اسم الممكن مما قال باشتراك الاسم وذلك
انا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل وقولنا فيه انه ممكن
انما هو بمعنى ان هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت
ممكنة له والا لم يكن ليقبلها وهذا قد يقال وان لم تتقدم
الامكان فيه الفعل بالزمان ان وجد شيء بهذه الصفة
ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى انه من شانه ان يوجد
في المستقبل وهذا الامكان انما يوجد في الاشياء المتحركة
وحدها فاسدة كانت او غير فاسدة الا انه ما كان منه
في الاشياء الغير الفاسدة فحدوثه واجب مثل طلوع الشمس
غدا وما كان منه في الاشياء الفاسدة فليس كونه واجبا
واما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الاشياء
الغير المتحركة وهذا الصنف من الممكن هو الذي ان

يقال يلزم الواجب واما الصنف الاول فليس يلزم الواجب
وذلك ما كان منه في الاشياء الفاسدة لكن قد يشبه
ان يقال ان الممكن اذ كان اعم من الواجب وذلك انه يقع
على الواجب وغير الواجب فقد يجب ان يكون لانما عنه
على جهة ما يلزم الاعم الاخص اعني على جهة ما
يلزم الحيوان الانسان قال واذ قد تبينت انحاء الممكن
فقد يجب ان يضع الاول الذي يقع اليه المقايسة في
هذا اللزوم قولنا واجب ان يوجد اذ كان هذا هو المبدأ
لهذه كلها ثم تامل ما يلزم ذلك من تلك القضايا الثانية
قال وهذا شيء قد فعل في كتاب القياس فارجع الامر
الى ذلك الموضع وانما كان الواجب هو المبدأ لهذه لان
الاشياء الواجبة هي الازلية الموجودة بالفعل على ما
تبين في العلوم النظرية ولما كانت الاشياء الازلية اقدم
وجب ان يكون الاشياء التي هي بالفعل اقدم من الاشياء
التي هي بالفعل تارة وبالقوة تارة ولذلك بعض الموجودات
توجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الاول وبعضها
بالفعل تارة وبالقوة تارة وهي الاشياء الكاينة الفاسدة

وبعض الاشياء مع القوة فقط من غير ان يفارقها مثل الحركة
وبالجملة وجود الغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه
على ما تبين ايضا في العلم الطبيعي فهذه جملة ما تكلم به
في القضايا ذوات الجهات **الفصل الخامس** قال ولما كانت
الاقاويل المتقابلة اما متقابلة بالايجاب والسلب واما
متقابلة بان موادهما متضادة وهي الاقاويل التي محمولاتها
متضادة وكانت توجد في التي محمولاتها متضادة ما ليست
الا صناف الخمسة من المتقابلة التي من جهة الايجاب والسلب
التي تقدم القول فيها فقد يجب ان ننظر ها هنا اي هذه
الاقاويل اشد تضادا او ابعد تباينا في الاعتقاد هي المتضادة
على طريق الايجاب والسلب او المتضادة على طريق الضد وذلك
ذلك ان قولنا كل انسان عدل يقابله قولنا ليس احدهما ولا
انسان واحد عدل وهو المقابل على جهة السلب والثاني
قولنا كل انسان جاير وهو المقابل على جهة الضدية فاي
هذين هو اشد مضادة لقولنا كل انسان عدل هل قولنا
ولا انسان واحد عدل او قولنا كل انسان جاير فنقول
انه اذا كانت الالفاظ انما تدل على المعاني القايمة بالنفس

وكان قد يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده
او اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه فتبين انه انما يقال
في القول انه ضد القول او مقابل له من جهة تقابل
الاعتقادات التي في النفس اما باعتقاد الضد واعتقاد
السلب واذا كان الامر كذلك فقد ينبغي ان ننظر اي
اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد التباين للاعتقاد
الصادق او الكاذب هل اعتقاد ضده او اعتقاد
سلبه ومثال ذلك اذا اعتقدنا في شيء ما انه خير وكان
ذلك عقدا صادقا فما مثل اعتقادنا في الحياة انه خير فيكون
اذن ههنا عقدان كاذبان مقابلان له احدهما
انها شر والاخر انها ليست بخير فاي من هذين الاعتقادين
الكاذبين هو الذي في غاية المضادة في الذهن للاعتقاد
الصادق الذي هو قولنا الحياة خير هل اعتقادنا
انها شر او اعتقادنا انها ليست بخير فنقول ان التضاد
الموجود في الاعتقاد اعني الذي في غاية التباين
فيه يشبه التضاد الموجود خارج النفس في المواد
فهل يجب ان يكون ما كان من الاشياء اكثر تضادا

خارج النفس هو اشد تضادًا في الاعتقاد ام لا فنقول انه
لما كان الشيآن اللذان يتضادان بخارج النفس بضادتين
اقل تضادًا في الاعتقاد من الشيئين اللذين يتضادان بمضا
واحدة او كانا مع ذلك غير متضادين في الاعتقاد بل الكثر
ذلك هما متلازمان مثل اعتقادنا ان الحياة خير والموت
شر فان هذين القولين متضادان المحمول والموضوع
خارج النفس فبين انه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقا
هو التضاد الموجود خارج النفس اذ لو كان سببه لكان بي
ما هو اكثر مضادة خارج النفس احرى ان يكون مضا
في الاعتقاد واذا كان ذلك كذلك فاكان مضادة في الاعتقا
من قبل المواد فهو احرى ان يكون هو المضاد باطلاق
في الاعتقاد واما التضاد الذي يوجد في الاعتقاد
من قبل الايجاب والسلب فليس ذلك موجودا فيه
من قبل غيره بل من ذاته ومن قبل ما له موجودة فيه
في الذهن والذي التضاد فيه من قبل ذاته احرى
بان يكون مضادًا من الذي التضاد فيه من قبل غيره و
ايضا فانه اذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء انه خير وكان

عقدا ضادقا فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك
الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق
مثل ان يكون عندنا فيه انه شيء اخر مما ليس هو موجودا
له وانه ليس لشيء اخر مما هو موجود له فان الاعتقاد
هي لغير نهاية وانما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد
فيه اعتقاد واحد وهو الاعتقاد الذي يرى انه يقتسم الصدق
دايما مع الاعتقاد الاول وهذان هما الاعتقادان اللذان
يفرضان به جرى يقبض في المطلوب ثم يقع بعد ذلك فيهما
الشبهة والحيرة اي منهما هو الصادق واي منهما هو
الكاذب واما الاعتقادان اللذان يمكن ان يكونا معا
على الموضوع الواحد بعينه او يصدقا معا فليس يمكن
ان يقع بينهما الشبهة والحيرة ولا يجعلان جرى نقيض
في المطلوب على ان الحق في احدهما محصل الوجود
في نفسه وان لم يكن عندنا محصلا وبين ايضا ان الاعتقا
الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي
يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب
وذلك ان الكون انما يكون من غير موجود الى موجود

ت

والكذب

والفساد من موجود الى غير موجود واما الاعتقاد الذي
يكون في الاشياء التي فيها الاستحاله وهو التغير الذي
يكون من الاضداد فهو اقل ضدية في الاعتقاد اذ كان
اشد مقابله للوجود من الضد للضد لان الضد موجود
ما ولذلك ليس يكون التكوّن من موجود الا بالعرض
وايضا فان العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع
الاعتقاد الموجب بذاته اذ كانت سمية السلب انما تقتضي
ارتفاع الايجاب الذي هو محال للشيء الموجود واما
الاعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي اعتقد فيه وجود
المحمول فليست يقتضي ماهيته رفع الايجاب اذ كان ليس
حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده
المقابل له وانما هو شيء يعرض عن حدوثه في الموضوع
اعني ان يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه مثال ذلك
ان ارتفاع الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه هو
منسوب الى البرودة بالقصد الثاني او بالعرض و
ذلك ان الارتفاع ههنا انما هو حادث عن وجوده
بالعرض والارتفاع بالسلب انما هو ارتفاع حادث عن

السلب بالذات والذي يلزم منه ارتفاع الايجاب
بالذات هو احرى بالضديه الموجودة في الاعتقاد من
الذي عرض يكون الارتفاع بالعرض او بالقصد الثاني وهو
اتم مضادة واشد فان كان الضدان هما المختلفان اللذان
في غاية الاختلاف وكانت المضادة التي في الذهن للشيء
الموجب من قبل النقيض اشد من المضادة التي يكون له
من قبل اعتقاد ضد الموجود خارج النفس فمن البيّن
ان اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للايجاب بالطلاق
وايضا فان الاعتقاد في الشيء الذي هو خير انه شر هو اعتقاد
يلزمه اعتقاد آخر وهو انه ليس بخير واما الاعتقاد
فيما هو خير انه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد اخر يعني
انه شر ولو كان ذلك كذلك لما وجد اعتقاد مضاد في
الاشياء التي ليس لها ضد فاذن اعتقاد السلب هو اعم
مضادة للايجاب من اعتقاد الضد وهو المضاد بذلك
اذ كان يوجد للاشياء التي لها ضد فانه يجب ان يكون
الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للايجاب هو الاعتقاد
الموجود مضادا في كل موضع لا في موضع دون موضع

اذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص ولذلك اذا وجد
الخاص وجد العام وليس ينعكس ذلك اعني اذا وجد
العام ان يوجد الخاص فان كان المضاد في الاعتقاد مما
ليس له ضد هو السلب فواجب ان يكون المضاد في كل موضع
هو السلب اعني الذي في الغاية وايضا فان العقد فيما هو
خير انه خير والعقد فيما ليس بخير انه ليس بخير هما اعتقادان
ضادقان والعقد فيما هو شر انه ليس بشر وما هو خير
انه ليس بخير هما اعتقادان كاذبان فاي عقد ليت
شعري هو المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير
الذي هو عقد صادق فانه لا يخلو ذلك من ثلثة احوال
احدها ان يكون المضاد له اعتقاد ضد وهو العقد
فيما ليس بخير انه شر والثاني ان يكون المضاد سلب الضد
وهو الاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بشر والثالث ان
يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير انه خير فاما ما ليس
ضده فليس بضد له في الاعتقاد ودلك انه قد يمكن
ان يصدقا معا فان كان كثير من الاشياء مما ليست
بخير هي شر واما اعتقاد سلب ضده فليس ايضا بضد

معتقد

مضاد له اذ كان قد يصدقان معا على شيء واحد فان
الخط يصدق فيه انه ليس بخير ولا شر وبالجملة متى ليس
شانه ان يتصف بواحد من هذين الضدين واذا كان
ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس
بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير انه خير و
اذ كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة لاعتقادنا
فيما ليس بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيه انه خير
فاذن المضاد الذي في الغاية لاعتقادنا فيما هو خير انه
خير هو اعتقادنا فيه انه ليس بخير لا اعتقادنا فيه انه
شر لانه ان كان الايجاب هو المضاد الذي في الغاية
للسلب فواجب ان يكون منه في غاية البعد واذا كان
ذلك كذلك وكان الضد انما له ضد واحد فالمضاد
ضد للايجاب في الغاية هو السلب ولا فرق في
هذه المثالات التي استعملناها ههنا من القضايا المتضادة
من جهة السلب والايجاب بين ان يلفظ بالموضوع فيها
معرفا بالالف واللام او يلفظ به مسورا بالسور الكلي فان
الالف واللام قد قلنا انهما قد تدلان على ما يدل عليه السور الكلي

فلا نفرق على هذا المفهوم ان يقول ان ضد العقد فيما هو خير
انه ليس بخير او يقول ان ضد العقد فيما هو خير انه ولا واحد
منه خير وذلك ان الايجاب والسلب التي هو الاعتقاد
المضاد انما يوجد في النفس للمعنى الكلي فان كان ما يخرج
باللفظ دليلا على ما في النفس من الاعتقادين المضادين
فمن البين ان ضد الايجاب في اللفظ انما هو السلب في اللفظ
لذلك المعنى الكلي بعينه الذي دل عليه الايجاب اذ الدال
على ذلك المعنى الكلي في الايجاب والسلب باللفظ الكلي
وهو السور ومثال ذلك ان ضد قولنا كل انسان خير
قولنا ولا انسان واحد خير ونقيضه ليس كل انسان خيرا
وهو بين ان الاعتقادات التي قيل فيها ههنا انها متضادة
انه ليس يمكن ان يكون الاعتقادات الصادقة اذ
كان ليس يمكن ان يكون حق ضد الحق ولا اعتقاد
حق لاعتقاد حق ولا لفظ مناقض للفظ اذ كان كلاهما
يدلان على معنى هو في نفسه حق بل الاعتقادات المتضادة
انما هي في المتقابلات بالايجاب والسلب ومن ذلك
في المتناقضة وفي المتضادة في المادة الضرورية و

ذلك

ذلك ان كثيرا من المتقابلات قد يمكن فيها كما قيل ان قبل
يصدقا معا وهي الممكنات وما تحت المتضادين و
اما المتضادة فليس يمكن فيها ان يصدقا معا في شيء
واحد بعينه ولا يمكن فيها ان يكذبا معا في المادة
الضرورية اذ كان لا يتعرى الموضوع منها وههنا
انقضى تلخيص المعاني التي يتلوه كتاب انالوطيقي وهو كتاب تضمنها
القياس

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله

المقالة الاولى قال ينبغي ان نبتدي اولا فنخبر
ما الشيء الذي عنه الفحص في هذا الكتاب وما المنفعة
الحاصلة عن الشيء المفحوص عنه ثم بعد ذلك نخبر
بالاشياء التي تتنزل من هذا الكتاب بمنزلة الاصول
والمبادي لساير ما يتكلم فيه وهو ان يعرف ما هي
المقدمة وما هو الحد وما هو القياس واي القياسات
كامل وما المحمول على كل الشيء او ليس بمحمول على كله او
ولا على شيء منه فنقول ان الشيء الذي عنه الفحص انما فحص
في هذا الكتاب فهو البرهان لان القياس انما

عنه من اجل الفحص عن البرهان واما المنفعة الحاصلة
منه فهو حصول العلم البرهاني في جميع الموجودات على
اتم ما في طباعه ان يحصل للانسان فاما المقدمة فهو
قول موجب شيأ لشيء او سالب شيء عن شيء والمقدمة
لها انقسام من جهة الكيفيه وانقسام من جهة الكميه
اما من جهة الكميه فمنها كلية ومنها جزئية ومنها
مهملة واما من جهة الكيفيه فمن قبل ان كل واحدة
من هذه اما موجبة واما سالبة فالكلية الموجبة هي
ما اوجب فيها المحمول لكل الموضوع مثل قولنا كل انسان
حيوان والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول عن كل
الموضوع مثل قولنا ولا انسان واحد بحجر والجزئية الموجبة
هي ما اوجب فيها المحمول لبعض الموضوع مثل قولنا بعض
الحيوان انسان والجزئية السالبة هي ما سلب المحمول عن
بعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان ليس بانسان و
اما سلب الكلية عن الموضوع مثل قولنا ليس كل حيوان
انسانا فان السالبة الجزئية لها عبارتان احدهما رفع
البعض والثانيه رفع الكلية الموجودة فيها والمهملة هي

التي لم يقترن به سور اصلا لا كلي ولا جزئي مثل قولنا العلم
بالاضداد واحدة واللذة ليست بخير فهذه هي اقسام
المقدمة من جهة الصورة اعني الاقسام النافعة في معرفة
القياس باطلاق واما انقسام المقدمة من جهة المادة
فمنها برهانية ومنها جدلية الى غير ذلك من الاقسام
التي تلحقها من جهة المواد والمستعملة في الصنايع
المنطقية على ما سنبين بعد من هذه الصناعة والمقدمة
البرهانيه والجدلية تفترقان باشياء احدها ان المقدمة
البرهانيه انما هي احد جزئي النقيض وهو الصادق واما
المقدمة الجدليه فقد يكون كل واحد من جزئي النقيض
اذا كانت انما توجد مسلمة من المجيب والمحب فقد يحب كل
واحد من جزئي النقيض اذا كان السايل يعوض اليه وفي هذه
الصناعة عند السؤال ان يحب باي جزئي النقيض
احب وليس الفرق الذي بين المقدمة البرهانية و
المقدمة الجدلية مما له تاثير في وجود القياس عنها
بل ليس بينهما في ذلك فرق اصلا فان المبرهن والجدلي
قد يقيس كل واحد من هؤلاء قياسا صحيحا اذا اتخذ

شيأ محمولا على شيء او غير محمول عليه اعني اذا وضع مقدمة
من المقدمات فيكون المقدمة القياسية التي هي كالجنس
للمقدمة البرهانيه والجدلية وهي التي نظر فيهما في هذا
الكتاب هي التي قول موجب شيأ او سالب شيأ عن شيء
واما المقدمة البرهانيه فهي التي تكون من المعلومات الاول
بالطبع واما الجدلية اما للقايس فمن المشهورات واما
للسايل فمن المتسلمة المشهورة والفصول التي تفصل بها هذه
المقدمات بعضها من بعض هي مستوفاة في كتاب البرهان
وكتاب الجدل والنظر فيها من هذه الجهة هو هناك و
كذلك فصول سايرالمقدمات هي مستوفاة في الصنايع
الخاصة بها مثل المقدمات السوفسطانية والخطابيه
والشعريه واما ههنا فيكفي من معرفة فصول المقدمات
هذا القدر الذي ذكر واما الحد فانه يدل به في هذا
الكتاب على الشيء الذي يحل اليه المقدمة مما هو جزء
ضروري في كونها مقدمة وهو المحمول والموضوع اللذان
هما جزء المقدمة الضروريان في وجودها لا الاشياء
التي تزاد في المقدمة لموضع الرباط وهي الكلم الوجوديه

تحديد المقدمة القياسية والبرهانية والجدلية لشيوعهم

تحديد المقدمة المذكورة في هذا الكتاب

فان تلك ليست يحل اليها المقدمة على انها ضروريه فيها
اذ كانت قد يكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كان الكلم
الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير على ما جرت
عليه العادية عند العرب في الثلاثية وعلى ما عليه
الامر في الثنائيه اعني من انه ليست بها حاجة الى الكلمة
الوجودية وسواء في هذا المعنى المقدمات الموجبة و
السالبة واما القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر
من واحد لزم من الاضطرار عن تلك الاشياء الموضوعة
بذاتها لا بالعرض اولا شيء ما اخر غيرها فالقول ههنا
هو جنس القياس واريد به القول الجازم وسايرما اخذ
في الحد هي فصول تميز القول القياسي بالحقيقة من غير
القياسي فقولنا اذا وضعت فيه يريد به اذا تسلمت
واصطلح عليها وقوله اشياء اكثر من واحد يريد بها المقدمات
وانما قال اكثر من واحد لانه سنبين بعد انه لا يكون
قياس من مقدمة واحدة وقوله شيء ما اخر يعني به
النتيجة غير المقدمات فان الشيء لا يوجد في بيان
نفسه وقوله لزم من الاضطرار انما اشترط فيه الاضطرار

اجزاءهم

تحديد القياس وتمامه

ومن قبل ان اللزوم منه ضروري ومنه غير ضروري
وبهذا الشرط ينفصل القياس من الاقاويل التي يلزم عنها
الشيء لزوما غير ضروري وهي الاستقراء والمثال والمقاييس
التي ينتج السلبية والايجاب اخرى وقوله بذاتها
اراد به ان يكون القياس تاما وهو ان لا ينقصه شيء
يكون به قياسا وقوله لا بالعرض تحفظا من الاشكال
التي قد ينتج في بعض المواد على ما سنبين بعد مثل الاشكال
من موجبتين في الشكل الثاني اذا كانت المحمولات مساوية
للموضوعات في الحمل وبعضها اخذ في هذا الحد هو بين
بنفسه اعني وجود القياس وبعضه سنبين وجوده وفي
ذلك ان كون القياس قولا جازما هو بين بنفسه اعني
وجود القياس اذا كان القول الجازم هو الذي يصدق
او يكذب وكذلك ما قيل فيه من ان يكون اللازم عنه
شيئا غير المقدمات وان يكون اللزوم ضروريا هو بين
بنفسه وكذلك كون اللزوم بذاته لا بالعرض هو ايضا
بين بنفسه اعني ان القياس يجب ان يكون بهذه الصفة
فالذي نعني ان نبين هو ان الواجب ان يوضع فيه اكثر

من مقدمة واحدة وذلك سنبين فيما بعد اذا تبين
ان كل قياس فانما يالف من مقدمتين لا اكثر ولا اقل
والقياس منه كامل ومنه كما قلنا غير كامل والكامل
هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجه
الى استعمال شيء آخر غيره مما بين به انتاجه وغير الكامل
هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجه الى استعمال
شيء اخر او اشياء اخر مما هو لازم عن المقدمات التي
وضعت فيه وذلك ان القياس بالجملة يجب ان يكون
تاما وهو ان لا ينقصه شيء يكون به قياسا وهذا ينقسم
قسمين فمنه ما ينقصه شيء يتبين به انه بذاته قياس
وهو الذي يخص ههنا باسم غير الكامل ومنه ما لا
ينقصه شيء تبين به انه قياس وهو الكامل واما
المقول على الكل او المقول لا على واحد فيعني به اذا لم
يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول فذلك
بان يكون المحمول موجودا لكل الموضوع ولكل ما يتصف
به الموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا كل ما هو
حيوان فهو جسم اذا اردنا به معنى المقول على الكل ليس

معناه كل واحد من الحيوانات فهو جسم بل كل واحد من
الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها فهو جسم و
هذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ في هذا
الكتاب وبين المقدمة الكلية وكذلك المقول ولا
على واحد انما يعنى به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع
الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبا عن كل
الموضوع وعن جميع الاشياء الموجودة فيها اعني الاشياء
التي يتصف بالموضوع فهذه هي الاشياء التي يجب ان
يقدم معرفتها قبل النظر في اصناف المقاييس اي صنف
كان وكل مقدمة فاما ان يكون مطلقة اي موجودة
بالفعل واما اضطرارية واما ممكنة ولذلك ينقسم
المقاييس بانقسام جهات المقدمات وكل واحدة
من هذه اما موجبة او سالبة واما كلية او جزئية
واما مهملة ولذلك تتنوع المقاييس الموجودة من قبل
هذه الجهات اعني منها ما يكون من مقدمات ضرورية
ووجودية وممكنة كما تتنوع من جهة اختلاف المقدمات
في الكمية والكيفية واعني بالكمية اختلافها من قبل

الايجاب والسلب والجهة الضرورية والممكنة قد عرفتها
من الكتاب المتقدم واما الوجودية فيشبه ان يكون
اريد بها هنا الموجودة بالفعل التي ليست بضرورية اعني
التي يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع وذلك في
اكثر الزمان ويشبه ان يدخل في هذا الصنف من
المقدمات مما يجهل من امرها انها ضرورية او غير ضرورية
لا الموجودة بالفعل ما دام الموضوع موجودا او ما دام
المحمول موجودا وهو الذي يذهب اليه الاسكندر
لان هذه شخصية وان وجد منها كلية ففي الاقل من
الزمان وبالعرض وقد حذر ارسطو من استعمال امثال
هذه المقدمات الوجودية فيما ياتي بعد وان كان قد
يستعملها ارسطو لامور دعته الى ذلك ولا هي ايضا
شيء يشمل الضروري والممكن على ما يذهب اليه ثامثاوفرسطس وغيره الا ان يريد المعلومة الوجود المجهولة
كونها ضرورية او ممكنة فان المقصود ههنا هو قسمة
المقدمة الى اقسام الوجود والى اقسام المعارف الاول
الموجودة لنا بالطبع في المقدمات ويستبين هذا من

نقض المقدمة الا بعكس والا بعكس والا بعكس
وتتمة بيان العكس وبيان المقدمة العكسية

قولنا بعد وهذه المقدمات الثلث اعني المطلقة والضرورية
والممكنة منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس واعني
الانعكاس ان يتبدل ترتيب اجزاء القضية فيصير محمولها
موضوعا وموضوعها محمولا ويبقى صدقها وكيفيتها
من الايجاب والسلب ايضا محفوظا فاما اذا تبدل
الترتيب ولم يبق الصدق محفوظا فهو الذي يسمى في
هذه الصناعة قلب القضية فاما المقدمات المطلقة
الكلية فان السالبة تنعكس محفوظة الكمية مثال ذلك انه
ان كان ولا شيء من اللذة بخير صادقا فقولنا ولا شيء
من الخير لذة صادق ايضا واما الموجبة الكلية فانها
تنعكس ايضا لكنها لا تنعكس محفوظة اعني كلية
كالحال في السالبة بل تنعكس جزئية وذلك انه ان
كان قولنا ان كل لذة خير صادقا فقولنا بعض الخير لذة
صادق فاما المقدمات الجزئية المطلقة فان الموجبة
منها تنعكس جزئية وذلك انه ان كان قولنا بعض اللذة
خير صادقا فوجب ان يكون قولنا بعض الخير لذة صادقا
ايضا واما السالبة منها فليس تنعكس دايما وفي كل

مادة من هذا الصنف وهو الشيء الذي يشترط في
المقدمات المنعكسة وذلك انه ان كان صادقا قولنا
بعض الحيوان ليس بانسان فليس بصادق عكس هذا
وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان فالاستقراء كاف
في بيان ما لا ينعكس منها مثل السالبة الجزئية واما
بيان ما ينعكس منها فقد يحتاج الى قول فليكن او لا
مثال السالبة الكلية قولنا ا ولا شيء من ب
بكون ا مثالا للمحمول و ب مثالا للموضوع فان التمثيل
بالحروف هو اخرى الالفاظ بما يتبين من ذلك انه
انما لزم من قبل المادة اعني من قبل المثال الموضوع فيه
لا من قبل الامر في نفسه مثل ان يضع بدل ا حيوانا و
بدل ب حجرا فقولنا انه اذا كان قولنا ولا شيء من
ا ب صادقا فانه يجب ضرورة ان يكون ولا شيء من
ب ا صادقا لانه ان لم يكن قولنا ولا شيء من ب ا صادقا
فنقيضه هو الصادق على ما تبين في الكتاب المتقدم
وهو قولنا بعض ب ا فلنفرض ذلك البعض شيئا محسوسا
وهو ج مثلا فيكون ج التي هي بعض ب موجودة تحت

بالحس في آ فهي بعض آ فيكون بعض آ موجودا بالحس
في ب وقد كنا فرضنا انه لاشيء من آ هو ب صادقا
وذلك خلف لايمكن فاذن قولنا بعض ب آ كاذب
واذا كذب هذا صدق قولنا ولاشيء من ب هو آ وهو
الذي قصدنا بيانه واما الموجبة الكلية المطلقة
فانها تنعكس كما قلنا جزئيه وذلك انه ان كان كل ب
آ صادقا فاقول انه يجب ضرورة في كل مادة ان يكون
بعض آ ب صادقا برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا
بعض آ ب صادقا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا
ولاشيء من آ هو ب واذا كان هذا صادقا فعكسه ايضا
صادق على ما تبين قبل من ان السالبة الكلية تنعكس
وهو قولنا ولاشيء من ب آ وقد كنا فرضنا ان كل ب آ
وهذا خلف لايمكن فاذن قولنا فاذن قولنا ولاشيء
من آ هو ب كاذب واذا كذب هذا صدق نقيضه و
هو قولنا بعض آ ب واما الموجبة الجزئيه فاقول
انها تنعكس جزئية وذلك انه ان كان بعض ب آ
صادقا فبعض آ ب صادق ضرورة لانه ان لم

يكن

يكن صادقا فنقيضه هو الصادق هو ولاشيء من
آ هو ب واذا صدق هذا فعكسه ايضا صادق
وهو قولنا ولاشيء من ب آ وقد كنا فرضنا بعض
ب آ هذا خلف لايمكن فاذن قولنا ولاشيء من آ ب كاذب
ضرورة فنقيضه هو الصادق وهو قولنا بعض آ ب واما
الجزئية السالبة فانها لاتنعكس دايما مثال ذلك ان
جعلنا في موضع ب حيا وفي موضع آ انسانا فصدق
قولنا ليس كل حي انسانا ولم يصدق عكسه وهو قولنا ليس
كل انسان حيا وهذا كاف في الابطال كما قلنا فهذه
هي المقدمات المنعكسة وغير المنعكسة في المادة
المطلقة واما المقدمات الاضطرارية فان السالبة
منها تنعكس كلية ايضا والكلية الموجبة جزئية و
كذلك الجزئيه الموجبة كالحال في المطلقة وبيان ذلك
انه ان كان ولاشيء من ب آ باضطرار صادقا فاقول
انه يلزم ان يكون ولاشيء من آ ب باضطرار صادقا
ايضا برهان ذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا ولاشيء
من آ ب باضطرار فنقيضه اذن صادق وهي اما الكلية

الجزئية التي في المادة الممكنة التي هي مضادة للمادة الضرورية
واما الجزئية الموجبة الضرورية اذ كان ليس ههنا غير
هاتين المادتين فان المطلقة هي من طبيعة الممكن والمحال
الذي يعرض من فرضهما هو واحد بعينه اذ كان الممكن هو
الذي اذا انزل بالفعل لم يلزم منه عن انزاله محال لكن
اذا انزلناها الجزئية الضرورية تبين بالبيان المقدم في
السالبة المطلقة لزوم المحال عن هذا الفرض وان انزلناها
الجزئية الممكنة مثل ان يفرض بعض آ ب بامكان فهو ظاهر
انا ان انزلنا ان بعض آ ب بالفعل انه ليس يعرض عن ذلك
محال لكن ان انزلنا ان بعض آ ب بالفعل فبعض ب آ
لان الجزئية قد تبين انعكاسها وقد كنا وضعنا انه و
لاشيء من ب آ بالضرورة هذا خلف لا يمكن فان الموجبة
من طبيعة الممكن والممكن مضاد للضروري واذا كذبت
الموجبة الجزئية الضرورية والممكن فواجب ان تصدق
السالبة الضرورية الكلية لان ما ليس موجودا بامكان
ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة واما الموجبة
الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورية

لانه ان كان كل ب آ باضطرار صادقا فاقول انه يجب ان
يكون بعض آ ب باضطرار صادقا فان كان بعض آ ب
بامكان لا باضطرار وجب ان يكون بعض ب آ بامكان
وذلك ببيان الفرض المتقدم المستعمل في الوجودية
وذلك انه اذا فرضنا بعض ب الذي هو موجود في آ
بامكان شيئا محسوسا كان ذلك الشيء بعض آ وبعض ب
فيكون اذن بعض ب آ بامكان وقد كنا وضعنا كل ب آ
باضطرار وهذا خلف لا يمكن فاذن وجب ان يكون
الصادق مع قولنا كل ب آ باضطرار ان بعض آ ب باضطرار
واما الموجبة الجزئية الاضطرارية فانها تنعكس ايضا
جزئية ضرورية لانه ان كانت بعض ب آ باضطرار
فواجب ان يكون شيء من آ باضطرار هو ب والا لكان
شيء من ب باضطرار هو آ فهذه هي المقدمات المنعكسة
في المطلقة والاضطرارية وهذا البيان الذي كشفناه
هو البيان الذي اعتمده ارسطو فيها وبه يحل الشكوك
التي يشكك به القدماء في هذا الباب القول في انعكاس المقدمات وامّا المقدمات الممكنة اعني التي بالامكان

عليها اسم الممكن بالحقيقة وهي التي يمكن ان يوجد والا يوجد
في الزمان المستقبل فان الحال في انعكاس الموجبات منها
كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضروريه اعني
ان الكلية الممكنة والجزئية تنعكسان جزئية وذلك بين
انه ان كان كل آ ب بامكان او بعض آ ب بامكان فاقول ان
بعض ب آ بامكان ان لم يكن بامكان بل باضطرار فبعض
آ ب باضطرار على ما تقدم وقد كان وضع ان كل آ ب بامكان
هذا خلف لا يمكن واما المقدمات السالبة التي في هذه
المادة فانعكاسها على ضد الانعكاس في تلك وذلك
ان الكلية السالبة في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية
تنعكس على ما سنبين ذلك عند القول في المقاييس التي
تالف من المقدمات الممكنة والسبب في ذلك ان السوالب
في هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة على ما تبين في
الكتاب المتقدم وانما قوتها قوة الموجبات وذلك ان
الجهة فيها نظير الكلمة الوجودية في القضايا التي ليس
فيها جهة وكما ان القضية التي لا يقرن حرف السلب
فيها بالكلمة الوجودية وانما يقرن بالمحمول هي موجبة مثل

قولنا زيد يوجد لا خيرا ويوجد لا ابيض كذلك هذه القضايا
لما كان حرف السلب لا يقرن فيها بالجهة وانما يقرن
بالمحمول مثل قولنا هذا ممكن لا شيء من هذا وبمكن ان لا
يكون في بعض هذا وسنبين هذا فيما بعد بيانا اكثر واذ
قد ثبت هذه الاشياء فلنقل من اي شيء يتالف القياس
الذي حد قبل وبماذا يتالف وكيف جهة ايتلافه ومتى
يتالف ايتلافا يلزم عنه شيء آخر غيره بالضرورة ثم من
بعد ذلك ينبغي ان نتكلم في البرهان لان الكلام في القياس
يجب ان يتقدم على الكلام في البرهان لان القياس اعم
من البرهان اذ كان كل برهان قياسا وليس كل قياس برهانا
وذلك اذا كان شكله منتجا ولم يكن مقدماته صادقه
فنقول ان القياس المطلوب في هذا الكتاب انما هو القياس
الذي يولف على مطلوب محدود مثل قولنا هل كل ج هو
ا م ليس شيء من ج آ وهو بين انا اذا اخذنا شيئا منسوبا
ج و آ اللذين هما طرفا المطلوب وهو مثلا ب انه يتالف
من ذلك مقدمتان من ثلثة حدود متباينان بحدين و
مشتركتان في حد واحد وانه اذا اخذنا شيئا مشتركا للطرفين

ابتداء القول في القياس

المطلوب بهذه الصفة انه يمكن ان يبين به المطلوب
اعني ان ج هي أو ان ج ليست هي أ وليس فيما مثال ذلك
ان نقول ج هي ب وب هي أ فيلزم ان يكون أ في ج او نقول
ج هي ب وليست هي أ فيلزم الا يكون أ في ج وليسم موضوع
المطلوب في المقدمة الواحدة الذي هو ج الطرف الاصغر
ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية الذي هو الطرف
الاكبر والحد المشترك بينهما الذي هو ب الحد الاوسط
وتسمى المقدمة التي فيها الطرف الاصغر الصغرى والتي فيها
الطرف الاكبر الكبرى وليسم ترتيب الحد الاوسط من الطرفين
الشكل ولما كان الحد المشترك له من الطرفين له اوضاع
اربعة احدها ان يكون موضوعا للطرفين او محمولا عليهما
او موضوعا للاكبر ومحمولا على الاصغر او عكس ذلك فلننظر
في اي ترتيب منها يصح ان يكون الاشكال الطبيعية للقوة
الفكرية اعني التي يقع عليها الناس بالطبع لا بقوة
صناعية فان هذا هو القياس الذي يروم اعطاءه هذه
هذه الصناعة اعني الذي تروم حصر اجناسه وتمييز
الاصناف المنتجة في جنس جنس منها من غير المنتجة ومن

هذا

هذا الفحص يتبين لك ان الاشكال الحملية ثلثة وان
الشكل الذي يضعه جالينوس ليس بشكل طبيعي وهو ان
يكون الحد الاوسط محمولا على الطرف الاعظم موضوعا للاصغر
لانه ليس يستعمله فكره بالطبع انه ليس يوجد في كلام الناس
ولو وجد في كلام الناس لكان من جنس الشكل الاول فلم
يكن رابعا الشكل الاول فنقول اما اذا رايت الحد الاوسط
من الطرفين بان يكون محمولا على الاصغر والاكبر محمولا عليه
مثل ان نقول كل ج هو ب وكل ب هو أ فهو من البين بنفسه
ان هذا الترتيب قياسي وانه موجود لنا بالطبع وارسطو
يسمي هذا الترتيب الشكل الاول فلما كانت كل مقدمتين
اما ان يكون كلاهما كلية او جزئية او مهملة او يكون احدهما
كلية والاخرى جزئية او احدهما كلية والاخرى مهملة او
احدهما مهملة والاخرى جزئية وكل واحدة من اصناف
هذه الثلثة تنقسم قسمين اما ان تكون الكبرى والجزئية
الصغرى او بالعكس وكذلك الكلية مع المهملة والمهملة مع
والجزئية مع المهملة وكل واحد من هذه الاصناف التسعة
من التركيب اما ان تكون موجبتين معا او سالبتين

الكلية م

معا او يكون احديهما موجبة والثانية سالبة وهذان
ضربان احدهما ان تكون الصغرى هي السالبة والكبرى
هي الموجبة والضرب الثاني عكس هذا فهو بين انه اذا ضربت
هذه الاربعة في تلك التسعة حدث عنها في هذا الشكل
ستة وثلثون اقترانا وارسطوطاليس المنتج منها من غير المنتج
على ما اقوله اما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين
فانه ينتج موجبة كلية ضرورة مثال ذلك من الحروف انه
متى وضعنا كل ج هو ب وكل ب هو ا قلنا انه ينتج على
ذلك ان كل ج هو ا وذلك بالضرورة ودايما ومثال ذلك
من المواد انا متى وضعنا ان كل انسان حيوان وكل حيوان
حساس فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل انسان حساسا
واللزوم ههنا ظاهر من معنى المقول على الكل الذي رسمناه
في اول هذا الكتاب وذلك ان معنى قولنا كل ب هو ا
وكل حيوان حساس وهي المقدمة الكبرى في هذا التاليف
انما هو ان كل ما هو ب ويوصف يب بايجاب فهو ا فاذا
اضفنا الى هذا الوضع ان ج يوصف يب بايجاب لزم
ضرورة ان يوصف ج با وكذلك قولنا كل حيوان حساس

انما يريد به كل ما يوصف بانه حيوان فهو حساس فاذا
اضفنا الى هذا ان الانسان يوصف بانه حيوان فهو ظاهر
انه يجب ان يوصف بالحساس فهذا هو احد الضروب
المنتجة في هذا الشكل وكذلك متى كانت المقدمتان
كليتين وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة فهو
ظاهر ايضا من معنى المقول على واحد انه ينتج سالبة
كلية مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب ولا شيء من ب هو ا
فيجب عن ذلك ولا شيء من ج الان معنى قولنا ولا شيء
من ب اي ولا شيء مما يوصف ب بايجاب هو ا وج توصف
يب بايجاب فيجب ان لا يوصف بشيء من ا واما متى كانت
المقدمتان الكليتان سالبتين معا او كانت الكبرى
موجبة والصغرى سالبة فانه لا يكون عن ذلك قياس
منتج لا كلي ولا جزئي وذلك ظاهر من انه ينتج في المواد
موجبا صادقا ومرة سالبا صادقا ومن انه ايضا ليس
فيه معنى المقول على الكل اذ كان شرط ما يقال على الكل
انما هو ان يكون امسلوبة عن كل ما يوصف ب وصف
ايجاب ولما كانت ج توصف يب وصف سلب لم يجب منه

ان توصف بأو وصف سلب سواء كانت الكبرى موجبة او
سالبة واما ازهذين الضربين ينتجان في الموادمرة موجبة
صادقة ومرة سالبة صادقة فذلك ظاهر متى جعلنا احدود
المقدمتين الكليتين الكبرى منهما موجبة والصغرى
سالبة مرة الحي والانسان والفرس على ان الحي هو الحد الاكبر
والاوسط الانسان والاصغر الفرس ومرة الحي والانسان والحجر
فانه اذا قلنا ولا فرس واحد انسان وكل انسان حي انتج موجبا
كليا وهو ان كل فرس حي واذا قلنا ولا حجر واحد انسان وكل
انسان حي انتج سالبا كليا وهو قولنا ولا حجر واحد حي واذا
كان هذا التركيب مرة ينتج السالب ومرة ينتج الموجب
فليس يلزم عنه شيء آخر من الاضطرار ودايما على ما اخذ
في حد القياس واذا كان ذلك كذلك فليس بقياس وكذلك
الحدود التي ينتج الموجب في المقدمتين السالبتين الكليتين
هي النطق والفرس والانسان والتي ينتج السالب هي النطق
والفرس والحمار وذلك انه ولا انسان واحد فرس ولا فرس
واحد ناطق ينتج كل انسان ناطق وايضا ولا حمار واحد
فرس ولا فرس واحد ناطق ينتج ولا حمار واحد ناطق فاذ

هذا التاليف مرة ينتج الموجب ومرة السالب فليس تاليف
قياسي فهذه جمل المقاييس التي تاتلف من مقدمتين كليتين
في هذا الشكل اعني ان اثنين منها منتج واثنين غير منتج
الا انه ينبغي ان يعلم ان الذي من كليين سالبتين في
هذا الشكل ليس ينتج اصلا شيئا من الاشياء لانقياس
صناعي ولا نقياس طبيعي وهو الذي ناتي به الفكرة من
غير روية واما التي الصغرى فيه سالبة فقد يظن
به انه ينتج سالبة جزئية اذا عكسنا المقدمات لكن
هذا النوع من الانتاج ليس هو عن قياس تقع عليه الفكرة
بالطبع وانما كان يكون منتجا لو كان الشكل الرابع قياسا
طبيعيا والمقصود ههنا كما قلنا انما هو احصاء المقاييس
التي يقع عليها افكار الناس بالطبع واما متى كانت احدى
المقدمتين في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه
متى كانت الكلية هي الكبرى موجبة كانت او سالبة و
كانت الجزئية هي الصغرى وكانت موجبة فانه يكون عن
ذلك قياس منتج كامل مثال ذلك انه متى وضعنا ان بعض
ج هو ب وكل ب هو آ فانه يجب ان يكون بعض ج هو آ وذلك

بين من معنى المقول على الكل لان معنى قولنا كل ب هو ا كما
قلنا غير مرة هو كل ما يوصف ب يوصف ا يجاب فهو
وبعض ج وضع موصوفا ب فواجب ان يكون ذلك البعض
موصوفا بكل ا وكذلك متى وضعنا ان بعض ج هو ب
ولا شيء من ب ا فانه يجب عن ذلك ان بعض ج ليس ا
وذلك ايضا بين من معنى المقول على الكل السالب وعلى
هذا النحو يلزم الامر متى جعل عوض الجزئية في هذين
الصنفين مهملة لان المهملة قوتها قوة الجزئية اذ كانت
المهملة لا ينفك من ان يكون جزئية وذلك هو الدايم
الضروري الوجود فيها واما كونها دالة على المعنى
الكلي فليس بلازم لها ولذلك جعلوا قوتها قوة الجزئية وقد
اما اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغري موجبة كانت
او سالبة وكانت المقدمة الكبرى غير كلية اما مهملة
واما جزئية سالبة كانت او موجبة فانه لا يكون عن
ذلك قياس وذلك ظاهر فيها من انه ليس يوجد فيها
معنى المقول على الكل فظاهر ايضا من المواد اعني انها
يوجد ينتج في المواد مرة موجبا ومرة سالبا ومثال ذلك

متى وضعنا ان كل ج هو ب وا موجودة في بعض ب
او غير موجودة في بعض ب فانه ليس يلزم عنه ان يكون
ا مسلوبة عن بعض ج او موجودة في بعض ج وذلك انه
نقص ههنا من شرط المقول على الكل الكلية الموجودة فيه
اذ كان معنى المقول على الكل ان يكون ا محمولة بايجاب او
بسلب على كل ما يوصف ب بايجاب فقط واما ههنا انما هي
مقول على بعض ب لا على كلها ومثال الحدود التي ينتج
الموجب الصادق في التي الصغرى منها كلية موجبة
والكبرى جزئية موجبة الخير والقنية والحكمة وذلك
ان كل حكمة قنية وبعض القنية خير والنتيجة كل حكمة
خير والتي ينتج السالب الخير والقنية والجهل الذي
على طريق الملكة اعني المكتسب وذلك ان كل جهل قنية
وبعض القنية خير ولا جهل واحد خير وهذا هو ايضا
غير منتج بالطريق الطبيعي وكذلك متى وضعنا انه
ولا شيء من ج هو ب وبعض ب ا او بعض ب ليس هو ا
فانه لا ينتج محفوظة الكيفية وذلك بين ايضا من معنى
المقول على الكل ومن المواد فمثال حدود المقدمات التي

ينتج الموجب مما الكبري فيه موجبة جزئيه والصغرى
سالبة كلية الابيض والفرس والقنفس وذلك انه ولا
قنفس واحد فرس وبعض الفرس ابيض ينتج كل قنفس ابيض
والحدود التي ينتج سالبة صادقة الابيض والفرس والغراب
وذلك انه ولا غراب واحد فرس وبعض الفرس ابيض ينتج
ولا غراب واحد ابيض وهو سالب صادق فاذا تبين في
هذه المقاييس انها ينتج الموجب الكلي مرة والسالب الكلي
مرة فتبين انه ليس ينتج سالبا جزئيا ولا موجبا جزئيا
وذلك ان من جهة انها قد ينتج الموجب الكلي فليس يمكن
فيها ان ينتج دايما سلبا جزئيا ومن جهة انها ينتج السالب
الكلي فليس يمكن فيها ان ينتج دايما لا موجبا كليا ولا جزئيا
وهذه ليست مقاييس بالاضافة الى ما ينتج بطريق طبيعي
وكذلك يلتئي الامر ان اخذ هضا بدل الجزئيه مهملة اذ كانت
قوتهما واحدة وكذلك ايضا متى كانت المقدمة الكبرى
كلية موجبة كانت او سالبة وكانت المقدمة الصغرى
جزئية سالبة فانه لا يكون ايضا قياس ينتج المطلوب بطريق
طبيعي لان الطرف الاصغر لما كان ليس يوجد فيه الحد

برهان ان الصغرى اذا كانت سالبة جزئية لم ينتج بطريق طبيعي

الاوسط اعني ليس هو محمولا عليه بايجاب على الشرايط
المفروضة في المقول على الكل امكن ان يوجد الطرف الاكبر
فيه والا يوجد في شيء واحد ومثال ذلك انا اذا وضعنا
ان بعض ج غير موجود لشيء من ب وكل ب أ فانه يمكن
ان ينتج ان أ موجودة مرة لبعض ج ومرة ليس هو موجودة ومثال
حدود ذلك من المواد الحي والانسان والابيض وذلك
ان بعض الابيض ليس بانسان وكل انسان حي فان كان
قولنا بعض الابيض ليس بانسان وهي السالبة الجزئية يصدق
مع السالبة الكلية وهي قولنا ولا واحد من الابيض انسان
كان القياس مؤتلفا من مقدمتين صغراهما سالبة
كلية وكبراهما موجبة كلية وقد تبين ان هذا غير
منتج من جهة الحدود التي ينتج المتضادين وان كانت
لا يصدق مع قولنا بعض الابيض ليس بانسان السالبة
الكلية فيكون بعض الابيض ضرورة هو انسان وبعضه
ليس بانسان فاذن لا يوجد في هذا الموضع حدود ينتج
المتضادين اعني الموجب والسالب اذ كان يجب ان يكون
بعض ج هو آ لانه اذا صدق مع قولنا بعض الابيض ليس

منه

بانسان قولنا ان بعض الابيض انسان كان اللازم عن هذا
التاليف تاليفا منتجا وهو الذي يكون من موجبة صغرى
جزئية وكبرى كلية وقد تبين انه ينتج ولا بد من موجبة
جزئية فلذلك لا يصح ان يوجد في مثل هذه المادة شكل
كلي لانه نقيض للموجب الجزئية لكن بتين في مثل هذه
المادة اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقة
مع الموجبة الجزئية وهي التي تسمى جزئية بالطبع ان هذا
التاليف غير منتج فانه يمكن ان تجد في ذلك البعض الذي
سلب عنه الانسان ما يصدق عليه الحيوان وما يكذب
عليه وذلك ان بعض الابيض الذي ليس بانسان اذا فرضنا
انه الثلج مثلا صدق قولنا لا ثلج واحد حيوان واذا فرضنا
القفنس مثلا صدق لنا ان كل قفنس حيوان فمن هذه الجهة
قد يظهر لنا ان هذا التاليف مرة ينتج موجبا كليا صادقا
ومرة سالبا صادقا كليا وهما المتضادان وقد يمكن ايضا
ان يقال ان هذا الشكل غير منتج من جهة انه انما يطلب
ههنا المنتج دايما لا بحسب مادة من المواد ولما كان هذا
التاليف ان سلمنا انه ينتج موجبة جزئية فانما ينتجها

في الموضع الذي تكون الجزئية السالبة فيه جزئية سالبة
بالطبع اعني في المادة التي تصدق معها الموجبة الجزئية
لا في الموضع الذي تصدق معها السالبة الكلية وهي
التي تسمى جزئية بالوضع وكان المطلوب من التاليفات انما
هو المنتج بالذات وهو المنتج في كل مادة لم يعد هذا التاليف
في التاليفات المنتجة كالا يعد الذي من موجبتين في
الشكل الثاني منتجا وان كان قد ينتج في بعض المواد كان التي
يتاتى فيها الانتاج من التي لا يتاتى فيها الانتاج قد يكون
عندنا مجهولة وكذلك تبين ايضا ان التاليف الذي
يكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية والصغرى سالبة
جزئية انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه وحدوده ذلك
من المواد غير الناطق والانسان والابيض وذلك ان بعض
الابيض ليس بانسان ولا انسان واحد غير نام فان اخذنا
من ذلك البعض الثلج وقفنس انتج لنا ان الثلج غير نام وان
قفنس الذي هو الطاير نام فتجد هذا التاليف ينتج النقيضين
معا واذا كانت المقدمتان الماخوذتان في هذا الشكل
كلتاهما جزئية او مهملة او احدهما مهملة والثانية جزئية

بيان ان المقدمتين اذا كانتا مهملتين او جزئيتين او مختلفتين منهما ينتج
اصلا

فانه لايمكن من ذلك قياس موجبتين كانتا معا او سالبتين معا
او احديهما موجبة والاخرى سالبة وذلك بين من انه ليس
يوجد فيها معنى المقول على الكل اذ كان ذلك يقتضى شرطين
احدهما ان يكون الكبرى كلية كيف ما كانت فى كيفيتها
اعنى موجبة او سالبة وان يكون الصغرى موجبة ولا
بكيف ما كانت فى كميتها اعنى كلية او جزئية وقد تبين
انه غير منتج من الحدود التى ينتج المتضادان فى جميع هذه
التاليفات والحدود العامة لها اما فيما ينتج الموجب الكلى
فالحى والابيض والانسان اعنى ان يكون الحى هو الطرف
الاعظم والابيض الاوسط والانسان الاصغر وذلك انا نجد
فى هذه الحدود جميع اصناف تلك التاليفات وكلها
ينتج موجبا وذلك ان بعض الانسان ابيض وبعض الابيض
وبعض الانسان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحى
وكلها يلزم عنها ان الانسان حى واما الحدود العامة
لها التى ينتج فيها السالب الكلى فالحى والابيض والحجر
اعنى ان يكون الحى هو الاكبر والابيض الاوسط والاصغر
الحجر فقد تبين المنتج فى هذا الشكل من غير المنتج وان

المنتج منها اربعة فقط وهو الذى يكون من موجبتين
كليتين ومن موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى
ومن كلية سالبة كبرى وموجبة جزئية صغرى ومن
كلية سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى وانه ينتج جميع
اصناف القضايا اعنى انه ينتج موجبة كلية وموجبة
جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وان المقاييس المنتجة
فى هذا الشكل كاملة ولذلك سمى بالشكل الاول وماظن
القدماء من ان الثلثة الاصناف التى فى هذا الشكل قد
ينتج نتيجتين اعنى ان الصنف الذى ينتج السالبة الكلية
قد ينتج عكسها وكذلك الذى ينتج الموجبة الجزئية فى
الذى ينتج الموجبة الكلية اعنى انهما ينتجان ايضا
وهى موجبة جزئية فذلك جهل بغرض ارسطو هنا
وذلك ان ارسطو انما قصد ان يعدد ههنا اصناف
النتايج الموجودة بالذات واولا للمقاييس الطبيعية لا
الموجودة بالقصد الثانى وعلى غير مجرى الطبع القياسى
القول فى الشكل الثانى واما متى حمل الحد الاوسط
على الطرفين جميعا اعنى على موضوع المطلوب وعلى

محمولة وذلك اما بان يكون محمولا عليهما بايجاب او سلب
او محمولا على احدهما بايجاب وعلى الثاني بسلب كان
المحمل في كليهما كليا او جزئيا او في احدهما كليا وفي الآخر
جزئيا او مهملا فانه بين ان مثل هذا التاليف هو تاليف
قياسي وان يكون الفكرة الانسانية يقع عليه بالطبع
لا بطريق صناعي مثال ذلك انه قد يقول القايل هذا السقط
ليس بحي فيقال له ولم ذلك فيقول لان الحي يستهل صارخا
فانه من البين ان هذا القول قد حذف منه قابلة المقدمة
الصغرى لبيانها وهي ان هذا الطفل لم يستهل صارخا
وهذا هو اخذ المستهل صارخا الذي هو الحد الاوسط
محمولا على الطرفين فليس هذا التاليف الشكل وليس الحد
المحمول عليهما ايضا الحد الاوسط وموضوع المطلوب
الاصغر ومحمول المطلوب الاكبر والمقدمة التي موضوعها
موضوع المطلوب المقدمة الصغرى والتي موضوعها محمول
المقدمة الكبرى وليس فرض الاول في هذا القول هو الطرف
الاصغر ثم يليه الاوسط ثم يليه الاعظم ليتميز لنا الطرف
الاكبر من الاصغر لانهما في هذا الشكل لا يتميزان الا بالاضافة

الى المطلوب وهذا الشكل ليس يوجد فيه قياس كامل
ويوجد فيه قياسات منتجة اذا كانت المقدمات كلية
وغير كلية فاما اذا كانت كلية فان القياس انما يوجد فيه
اذا كان الاوسط محمولا على احد الطرفين ايهما كان بايجاب
وكان محمولا على الاخر بسلب واما اذا كان محمولا عليهما جميعا
فليس يكون فيه قياس منتج فلنضع اولا مقدمتين كليتين
احديهما سالبة والاخرى موجبة ولتكن الكبرى هي السالبة
والصغرى هي الموجبة فاقول انما ينتج سالبة كلية مثال ذلك
كل ج هو ب ولا شيء من آ هو ب فاقول انه يلزم عن ذلك و
لا شيء من ج هو آ لانه اذا عكسنا السالبة الكلية وهي قولنا
ولا شيء من آ هو ب وقلنا ولا شيء من ب هو آ وقد كان
معنا ان كل ج هو ب انتجنا في الصنف الثاني من الشكل
الاول على ما تبين انه ولا شيء من ج هو آ ولنضع السالبة
ايضا هي الصغرى والموجبة هي الكبرى فاقول لان هذا
التاليف ينتج سالبة كلية مثال ذلك قولنا ولا شيء من
ج هو ب وكل آ هو ب فهذا ينتج انه ولا شيء من ج هو آ
برهان ذلك انا نعكس المقدمة السالبة فيكون معنا

ولاحي واحد خط ينتج وكل انسان حي ومثال الحدود
التي ينتج السالب الكلي الحجر والخط والحي وذلك انه ولا حجر
واحد حي خط ولاحي واحد خط ينتج ولا حجر واحد حي فوجد
هذان التاليفان مرة ينتجان الموجب ومرة ينتجان السالب
فليسا بقياس وقد تبين من هذا القول اذا كانت المقدمتان
كليتان متى تكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون وان
القياسات المنتجة في هذا الشكل ليست بكاملة اذ كانت
انما تبين انها منتجة بغيرها لا بنفسها وهو ردها الى الشكل
الاول فاما اذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية
والاخرى جزئية فانه اذا كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية
وكانت احديهما مخالفة للاخرى في الكيفية اعني ان كانت
احديهما سالبة كانت الاخرى موجبة فانه يكون من ذلك
قياسات منتجة فليكن اولا الكبرى سالبة كلية والصغرى
موجبة جزئية ومثال ذلك ان يكون بعض ج هو ب ولاشيء
من ا ب فاقول انه من الاضطرار ان يكون بعض ج ليس هو ا
لانه ينعكس ولاشيء من ا ب فيكون معنا بعض ج هو ب و
لاشيء من ب ا فيرجع هذا الى الشكل الاول وقد تبين انه

باب ان المقدمتين اذا كانتا كليتين موجبتين او سالبتين كان منهما قياس منتج

باب ان المقدمتين اذا كانتا مختلفتين في الكيفية ومتى كانتا كذلك كان منهما قياس منتج

ولاشيء من ب هو ج وقد كان معنا ان كل ا ب فينتج لنا
في الصنف الثاني من الشكل الاول انه ولاشيء من ا هو ج ثم
نعكس هذه النتيجة فيكون معنا ولاشيء من ج هو ا وهذه
النتيجة بعينها كانت نتيجة القياس الاول من هذا الشكل
واما اذا كانت المقدمتان الكليتان موجبتين او سالبتين
معا فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج ومثال ذلك انه اذا
وضعنا ان كل ج هو ب وكل ا هو ب فاقول انه ليس يلزم عن
ذلك ان يكون كل ج هو ا ولا بعض ج هو ا وذلك بين من المواد
التي ينتج المتضادات فمثال الحدود التي ينتج الموجب من المواد
الانسان والجوهر والحي على ان ناخذ الجوهر هو الحد الاوسط
وذلك ان كل انسان جوهر وكل حي جوهر وهذا ينتج في هذه
المادة ان كل انسان حي ومثال الحدود التي ينتج السالب من
المواد الحجر والجوهر والحي وذلك ان كل حجر جوهر وكل حي جوهر
ولا حجر واحد حي وكذلك متى وضعنا انه ولاشيء من ج
هو ب ولاشيء من ا هو ب فانه يوجد هذا التاليف ايضا في
المواد ينتج المتضادين معا ومثال الحدود التي ينتج الموجب
الانسان والخط والحي وذلك انه ولا انسان واحد خط

باب ان المقدمتين اذا كانتا كليتين موجبتين او سالبتين كان منهما قياس منتج

يلزم في هذا الشكل ان يكون بعض ج ليس فيه شيء من أ
ولكن ايضا المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى
السالبة الجزئية مثال ذلك ان يكون بعض ج ليس ب وكل
آ هو ب فاقول انه يلزم عنه جزئية سالبة وهي ان بعض ج
ليس هو آ برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا ان بعض ج ليس هو
آ صادقا فليكن الصادق نقيضه وهو ان كل ج هو آ ونضيف
اليها المقدمة الثانية التي وضعناها وهي قولنا وكل آ ب فيلزم
عنه في الشكل الاول ان يكون كل ج هو ب وقد وضعنا ان
بعض ج ليس ب هذا خلف لا يمكن وما لزم عنه الكذب فهو
كذب والكذب انما لزم عن وضعنا ان كل ج آ فقولنا كل
ج آ كذب فنقيضه اذن صادق وهو قولنا بعض ج ليس آ
وذلك ما اردنا بيانه واما اذا كانت المقدمة الكبرى في
هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية وكانت احديهما
مخالفة في الكيفية للثانية فانه لا يكون عن ذلك ايضا قياس
فليكن اولا الكبرى جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية
ومثال ذلك ان يكون كل ج هو ب وبعض آ ليس هو ب وبيان
ذلك انما توجد ينتج في المواد المختلفة المتضادين معا فالحدود

بيان ان المقدمتين اذا كانت كل احداهما جزئية وضد احداهما كلية لا ينتج من الاشكال الاربعة قياس

التي ينتج الموجب الغراب والحي والجوهر والغراب هو الاصغر
والحي هو الاوسط فان كل غراب حي وبعض الجوهر ليس بحي
ينتج كل غراب جوهر وهو موجب صادق واما الحدود
التي ينتج السالب فهي الغراب والحي والابيض وذلك ان
كل غراب حي وبعض الابيض ليس بحي فينتج ولا غراب واحد
ابيض وذلك صادق وكذلك ايضا لا يكون قياس اذا كانت
الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية ومثال
ذلك من الحروف ولا شيء من ج هو ب وبعض آ هو ب و
الحدود التي ينتج الموجب في هذا التاليف هي الحجر والحي
والجوهر والحجر هو الاصغر والحي هو الاوسط وذلك انه
ولا حجر واحد حي وبعض الجوهر حي يكون النتيجة كل حجر
جوهر والحدود التي ينتج السالب هي العلم والحي والجوهر
والعلم هو الاصغر بحسب ترتيبا والحي هو الاوسط وذلك
ان العلم ليس بحيوة وبعض الجواهر حية والنتيجة ان
العلم ليس بجوهر فقد تبين اذا كانت المقدمة الكلية في
هذا الشكل مخالفة للجزئية في كيفيتها متى يكون قياس و
متى لا يكون واما اذا كانت الكلية والجزئية متوافقتين

بيان ان المقدمتين اذا كانتا كليتين ما لا ينتج من الاشكال الاربعة قياس

التي

في الكيفية اعني اما سالبتين معا او موجبتين معا فلا يكون
منهما قياس البتة فليكن اولا سالبتين وليكن الكلية هي المقدمة
الكبرى والجزئية الصغرى ومثال ذلك ان يكون ب ليست
في كل ج ولا شيء من آ هو ب وبرهان ذلك ان قولنا ب ليست
في كل ج هو غير محدود فقد تصدق معه السالبة الكلية
وقد تصدق معه الموجبة الجزئية فاذا صدقت معه
السالبة الكلية لم يكن منتجا على ما تبين ووجد حدود
ينتج موجبة كلية واذا صدقت معها الموجبة الجزئية
لم توجد حدود ينتج موجبة كلية وذلك انه لو وجدت
حدود تنتج ان كل ج هو آ وقد كان معنا ولا شيء من آ هو ب
لقد كان يجب ان يكون ولا شيء من ج هو ب فيكون الجزئية
السالبة سالبة بالوضع لا بالطبع وقد كنا فرضناها سالبة
بالطبع وهي التي تصدق معها بعض ج هو ب هذا خلف
لا يمكن لكن بين ان هذا التاليف غير منتج من قبل ان
تلك السالبة الجزئية غير محدودة اعني انها مرة تكون
جزئية بالطبع ومرة بالوضع فتكون ينتج ومرة لا ينتج و
ما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج لم يعد قياسا اذ القياس

هو الذي ينتج نتيجة واحدة دايما وباضطرار وقد يكون
ان يستعمل في هذا البيان المتقدم الذي استعمل في
نظير هذا من الكل هو قول بان يؤخذ من ذلك البعض
شيء يصدق عليه محمول المطلوب وشيء يكذب عليه
مثال ذلك ان نقول بعض لا بيض ليس بحجر ولا حجر واحد
حي ثم ناخذ من بعض الابيض ما يكذب عليه الحجر وهو الثلج
وما يصدق عليه الحجر وهو الرخام ولكن هذا البيان قوته
قوة النقل الى السالبة الصغرى الكلية ولذلك ما يظن ان
ارسطو اضرب ههنا عنه وليكونا ايضا موجبتين وتكون الكلية
هي الكبرى والجزئية الصغرى مثل ان يكون بعض ج ب وكل
آ ب فانه ايضا لا يكون عن ذلك قياس وذلك انه ان صدقت
مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية كان ذلك غير منتج على
تبين ووجدت حدود ينتج الموجب فيها والسالب وان صدقت
معها السالبة الجزئية لم توجد هنا لك حدود ينتج الموجب الكلي
للسبب الذي قلناه في الذي يكون من سالبتين لكن بين انه غير
منتج بذلك الوجه بعينه الذي تبين به ذلك واما ان كانا
جميعا سالبتين وكانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية

هي الكبرى مثل ان يكون ولا شيء من ج ب وبعض ا ليس هو ب
فانه لا يكون عن ذلك قياس والحدود التي ينتج الموجب الكلي
فيه هو الغراب والابيض والحي والغراب هو الاصغر والابيض
هو الاوسط والحد الاكبر هو الحي فالتي ينتج الشالب الغراب والابيض
والحجر والغراب هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحجر الاكبر وكذلك
لا يكون قياس وان كانا موجبتين معا وتكون المقدمة الكلية هي
الصغرى والجزئية هي الكبرى كانه ينتج المتضادين فمثال الحدود
التي ينتج الموجب القفنس والابيض والحي والقفنس هو الاصغر والابيض
الاوسط والحي الاكبر وذلك ان كل قفنس ابيض وبعض الحي ابيض
والنتيجة كل قفنس حي والتي ينتج الشالب الكلي الثلج والابيض
والحي وذلك ان كل ثلج ابيض وبعض الحي ابيض والنتيجة ولا ثلج
واحد حي فقد تبين انه اذا كانت المقدمتان متشابهتين في الكيفية
ومختلفتين في الكمية انه لا يكون في هذا الشكل قياس واما
اذا كانت كلتاهما جزئية او مهملة او احدهما جزئية والثانية
مهملة فانه لا يكون ايضا منهما قياس كانا موجبتين معا او سالبتين
معا او احدهما موجبة والثانية سالبة لان جميعها ينتج في المواد
المختلفة الموجبة تارة والسالبة تارة والحدود العامة ينتج الموجب

في جميعها هي الانسان والابيض والحي والانسان هو الاصغر
والابيض الاوسط والحي الاكبر ولن يخفى عليك تاليفها وكلها
ينتج ان الانسان حي والحدود العامة لجميعها التي ينتج
الشالب غير النامي والابيض والحي والاصغر هو غير النامي و
الاوسط الابيض وكلها ينتج ان غير النامي ليس بحي فقد تبين
من هذا القول انه اذا وجد في هذا الشكل قياس منتج فمن
الاضطرار ان تكون المقدمات على ما وضعنا اعني ان تكون
الكبرى كلية والثانية مخالفة لها في الكيفية وانه اذا وجدت
المقدمات بهذه الصفة فمن الاضطرار ان يكون في هذا الشكل
قياس وبين مع هذا ان كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير
كامل اذ كان انما تبين فيه انه قياس اذا زيد فيه اشياء اخر
من الامور اللاحقة باضطرار لمقدماته مثل انعكاسها وردها
الى الشكل الاول واما باستعمال بيان الخلف في ذلك وهو
بين انه لا يكون في هذا الشكل بتة موجبة وانما يكون سالبة
كلية او جزئية واذا كان الحد الاوسط موضوعا
لطرفي المطلوب والطرفان محمولان عليه فانه يسمى هذا الشكل
الشكل الثالث مثل ان يكون او ج محمولان على ب وهو بين ان

هذا الشكل ايضا شكل طبيعي وذلك انه قد يقول القائل ان ج هي
لكون ب هي ج وهي او من المواد الجسم محدث لان الحائط جسم
ولان الحائط محدث والمقدمة التي فيها موضوع المطلوب
تسمى الصغرى وهو الذي تسمى الحد الاصغر والتي فيها المحمول
المطلوب الذي هو الطرف الاكبر تسمى الكبرى وليكن مثال الطرف
الاصغر ج والاوسط ب والاكبر آ ويكون ترتيبها في القول
بان يبتدى اولا بالحد الاوسط ثم يليه الاصغر ثم يليه الاكبر
وليس يكون ايضا في هذا الشكل قياس كامل وقد يمكن ان يكون
فيه قياس اذا كانت مقدماته كليتين او احدهما كلية و
الاخرى جزئية وقد يمكن ان لا يكون فيهما قياس فلنكن اولا
المقدمتان كليتين ولنكن موجبتين مثال ذلك قولنا كل ب
هو ج وكل ب هو آ فاقول انه ينتج بعض ج هو آ لانه تنعكس
الكلية وهي قولنا ب هو ج جزئية فصير بعض ج هو ب ومعنا
ان كل ب هو آ فينتج في الشكل الاول ان بعض ج هو آ على ما سين
هنالك وقد تبين هذا بالخلف وبالافتراض اما بالخلف فبان
ناخذ نقيض النتيجة ونضيف اليها احدى المقدمتين فيلزم
عنها نقيض المقدمة الثانية وما لزم عنه الكذب فهو كذب

واما بالافتراض فبان نفرض بعض ب هو د ولان ج في كل
ب و د هو جزء من ب فبضرورة جزء من ج ولان آ في كل ب و د
جزء من ب فبضرورة جزء من آ وقد كانت جزء ا من ج فبعض
هو آ وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى سالبة والصغرى
موجبة فانه يكون ايضا قياس مثال ذلك قولنا كل ب هو آ
سالبة جزئية لانه اذا عكسنا الموجبة الكلية جزئية ائتلف
القول هكذا بعض ج هو ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس
هو آ وذلك في الشكل الاول واما اذا كانت الكلية السالبة
هي الصغرى والكلية الموجبة هي الكبرى مثل قولنا ولا
من ب هو ج وكل ب هو آ فانه لا يكون في ذلك قياس ينتج
المطلوب لانه ينتج المتضادين عند استعماله في المواد فمثال
الحدود التي ينتج الموجب الفرس والانسان والحي والاصغر
هو الفرس والاوسط هو الانسان وذلك انه ولا انسان
واحد فرس وكل انسان حي ينتج كل فرس حي وهو موجب صادق
والحدود التي ينتج السالب غير النامي والانسان والحي
فالانسان ليس بغير نائم والانسان حي وينتج ان غير النامي
ليس بحي واما اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين فا

لا يكون قياس اصلا فالحدود التي تنتج الموجب الفرس وغير النامي
وانمي والفرس هو الاصغر وغير النامي هو الاوسط وذلك ان
غير النامي ليس بفرس وليس بحي ينتج الفرس حي والتي تنتج النا
الفرس وغير النامي والانسان والفرس الاصغر وغير النامي الاوسط و
والانسان الاكبر وذلك ان غير النامي ليس بفرس وغير النامي
ليس بانسان والفرس ليس بانسان فقد تبين متى يكون قياس وهذا
الشكل اذا كانت المقدمتان كليتين ومتى لا يكون وذلك انه اذا
كانتا موجبتين كان قياسا ينتج موجبا جزئيا وكذلك متى كانت
الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة كان قياس ينتج سا
جزئيا واما اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى الكلية هي السا
والكبرى هي الموجبة فانه لا يكون قياس ينتج واما اذا كانت
كلية والاخرى جزئية ايتما اتفق وكانتا موجبتين فانه يكون
قياس ينتج موجبة جزئية مثال ذلك انه اذا وضعنا ان كل ب
هوج وبعض ب هو افاقول ان بعض ج هو اعني اذا كانت الصغرى
هي الكلية والكبرى الجزئية وذلك انه ينعكس بعض ب هو افيكو
معنى بعض اهو ب وكل ب هوج فينتج في الشكل الاول ان بعض
هوج ثم نعكس هذه النتيجة فينتج المطلوب وهو ان بعض ج هو او هذا

ينتج بعكسين وكذلك ايضا ان كانت الجزئية هي الصغرى والكلية
هي الكبرى فانه يكون قياس منتج ومثال ذلك ان نضع ان بعض
ب هوج وكل ب هو افاقول انه ينتج ان بعض ج هو او ذلك انه ينعكس
هذه الجزئية فيكون بعض ج هو ب وكل ب هو افينتج في الشكل
الاول ان بعض ج هو او قد تبين هذا بالافتراض وذلك اذا كان
بعض ب مثلا هو ز وكل ز هي ج وكل ز هي او رجع الى الذي
من كليتين موجبتين في هذا الشكل اعني ان ينتج بعض ج هي آ
وقد تبين بسياقة الكلام الى المحال وهو الذي يسمى الخلف و
ذلك ان ناخذ النتيجة فنضيف اليها احدى المقدمتين فيلزم ان
يكذب الثانية مثال ذلك ان ناخذ ولا شيء من ج هو الذي
هو نقيض النتيجة ونضيف اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا
بعض ب هي ج فينتج في الشكل الاول ان بعض ليست او نقيض المقد
الكبرى التي وضعنا وهو ان كل ب هو افقد ساق الكلام بوضع
نقيض تلك النتيجة فيه الى المحال وذلك النقيض اذن محال والنتيجة
صادقة فاما اذا كانت احداهما موجبة والثانية سالبة و
كانت المقدمة السالبة هي الكبرى والموجبة هي الصغرى فقد يكو
قياس مثال ذلك انا نفرض اولا ان السالبة الكبرى هي الجز

معنى م

ن

والموجبة الصغرى هي الكلية مثلا ان يكون كل ب هو ج وبعض ب
ليس ا فاقول انه ينتج بعض ج ليس هو او ذلك بسياقه الكلام الى
المحال وذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا بعض ليس ا فليكن الصادق
نقيضه وهو كل ب ج هو ا فاذا اضفنا الى هذه المقدمة الصغرى
وهي ان كل ج او ذلك محال لانه نقيض المقدمة الكبرى لانا قد
كنا وضعنا ان بعض ب ليس ا فنقيضه هو الصادق وهو ان بعض
ج ليس او قد تبين ذلك بالفرض اذا فرض بعض ب شيئا محسوسا
وليكن مثلا ز فيكون معنى ولا شيء من ز هو الا ز هو جزء من
ب فيعود الى الصنف المنتج من هذا الشكل اعني الذي من كليتين
الكبرى سالبة والصغرى موجبة وينتج بعض ج ليس ا وهذا
الصنف ليس تبين بالانعكاس وكذلك اذا كانت السالبة الكبرى
هي الكلية والموجبة الصغرى هي الجزئية فانه يكون ايضا قياسا منتجا
ومثال ذلك ان بعض ب هو ج ولا شيء من ب هو ا فينتج بعض ج
ليس هو او ذلك اذا عكسنا الموجبة منه رجع الى الشكل الاول واما
ان كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة والصغرى هي السالبة فانه
لا يكون في ذلك قياس على الاطلاق وهذا صنفان كما قلنا احدهما
ان تكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية والصنف الثاني

عكس هذا

عكس هذا فلنضع اولا الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية
مثال ذلك قولنا بعض ب ليس هو ج وكل ب هو ا فاقول ان هذا
غير منتج وذلك انه منتج في المواد المختلفة المتضادين معا فانا نقول
المواد التي ينتج فيها الموجب الانسان والحي والنامي والانسان هو
الاصغر والحي هو الاوسط والنامي هو الاكبر وذلك ان بعض الحي
ليس بانسان كالحي نام وكل انسان نام واما الحدود التي ينتج فيها
فليس توجد اذ كان قد يصدق مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية
فيكون بعض ب هو ج وكل ب هو ا فبعض ج اذن هو ا فاذن ليس
يصدق ولا شيء من ج هو ا لكن هذا الصنف يعد في غير المنتج
من قبل انه انما ينتج في بعض المواد وهي المادة التي تصدق فيها مع
السالبة الجزئية الموجبة الجزئية وكذلك اذا كانت الصغرى هي
الكلية والكبرى هي الجزئية مثال ذلك ان يكون ولا شيء من ب
هو ج وبعض ب هو ا فاقول انه غير منتج فالحدود التي ينتج الموجب
المائي والانسان والحي وذلك انه ولا مائي واحد انسان و
بعض المائي حي وكل انسان حي وهي النتيجة والحدود ينتج السالب
المائي والعلم والحي وذلك انه ولا مائي واحد له علم وبعض
المائي له حياة فلا علم واحد حياة كذلك ايضا لا يكون قياس

اذا كانتا سالبتين معا اعني الكلية اعني الكلية والجزئية و
مثال الحدود التي تنتج السالب اذا كانت الصغرى هي الكلية انسان
والعلم والحي والنامي هو الاوسط والعلم هو الاصغر والحي هو الاعظم
وذلك ان التموليين يعلم وبعض التموليين يحياه والعلم ليس يحياه وهي
النتيجة ومثال الحدود التي تنتج موجب المائي والانسان والحي
وذلك ان المائي ليس بانسان وبعض المائي ليس بحيوان وكل انسان
حيوان وهي النتيجة والحدود التي ينتج السالب اذا كانت المقدمة
الكبرى هي الكلية البياض والثلج والغراب وذلك ان بعض
ليس ثلج ولا ابيض واحد غراب والنتيجة ولا ثلج واحد غراب و
اما الحدود التي تنتج الموجب فيه فليس يوجد للعلة التي تقدمت
اعني لانه قد يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية
وذلك انه ان كان كل ج هو ا وقد كان معنا بعض ب هو ج انتج
لنا ان بعض ب هو ا وقد وضعنا في مقدمات هذا القياس و
لا شيء من ب ا فاذن لا يمكن فاذن لا يمكن في هذا الصنف
ان ينتج موجبا اصلا لكن يعلم انه ليس بقياس لانه ليس ينتج
نتيجة واحدة دائما وذلك انه لا يدري الموضع الذي يصدق
فيها مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية من الموضع الذي

يصدق فيها معها السالبة الكلية واما اذا كانت المقدمتان
في هذا القياس جزئيتين او مهملتين او احداهما جزئية و
الاخرى مهملة موجبتين كانتا معا او سالبتين معا او احداهما
موجبة والاخرى سالبة فانه لن يكون في ذلك قياس والحدود
التي ينتج الموجب العام هذه الضروب كلها البياض والانسان
والحي والتي تنتج السالب الابيض وغير النامي والحي والابيض هو
الحد الاوسط فيهما والحي هو الاكبر فقد تبين من هذا القول
متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون قياس وانه اذا
كانت الصغرى في هذا القياس موجبة وكانت فيه مقدمة
كلية اما الصغرى واما غيرها انه يكون قياس منتج وانه اذا
كان قياس منتج فمن الاضطرار ان يكون المقدمات بهذه الصفة و
تبين ايضا ان القياسات في هذا الشكل غير كاملة وان منها ما يتبين
ما يتبين بالانعكاس والافتراض والخلف ومنها ما يتبين
بالافتراض والخلف وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية
لا سالبة ولا موجبة وانه يعم الاشكال كلها انه لا ينتج فيها من
سالبتين ولا من جزئيتين ولا من مهملتين ولا من مهملة وجزئية
اذا كانت المهملات قوتها قوة الجزئيات وتبين انه اذا كان في كل

واحد من اصناف المقاييس مقدمتان احدهما كلية سالبة
والاخرى موجبة جزئية انه قد يكون قياس منتج دائما اعني
انه ينتج مطلوبا مفروضا وغير مفروض اما المطلوب المفروض
فمتى كانت السالبة الكلية هي الكبرى في الشكل الاول واما غير
المفروض فمتى كانت الصغرى هي الكلية السالبة وكذلك الحال
في الشكل الثاني الذي يكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية
وفي الشكل الثالث الذي يكون فيه الصغرى سالبة وذلك انه
اذا كان ولا شيء من ج هو ب وكل ب هو ا فاذا عكست هاتين
المقدمتين فقيل بعض ا هو ب ولا شيء من ب هو ج فانه ينتج
بعض ا ليس هو ج لكن لم تعد امثال هذه المقاييس في المقاييس
المقصودة ههنا اذ كان المطلوب ههنا انما هو القياس الذي
يقع عليه الفكرة بالطبع بالاضافة الى المطلوب المحدود فاما
القياس الذي ينتج غير المطلوب فليس يعتمد القوة الفكرية
بالطبع ولا تولعه اصلا لانه مثلا اذا طلبنا هل في ج
فقلنا في ج لان في ب وب في ج كان ذلك قياسا طبيعيا
موجودا في كلام الناس كثيرا وهذا هو الشكل الاول وكذلك
اذا قلنا في ج لان ب في ج وفي ا هو بين ان هذا التاليف هو

لنا بالطبع وهذا هو الشكل الثاني وهو موجود كثيرا في كلام
الناس بالطبع وكذلك اذا قلنا ا في ج لان ا و ج في ب فهذا
ايضا قياس موجود لنا بالطبع وهذا هو الشكل الثالث و
اما ان نقول ان ا في ج لان ج في ب وب في ا فهو شيء لا
يفعله بالطبع احد لان الذي يلزم منه هو غير المطلوب و
هو ان ج في ا فكان هذا بمنزلة من قال ا في ج لان ا في ب وب
في د وهذا شيء لا يفعله الفكرة بالطبع ومن هنا تبين ان
الشكل الرابع الذي يذكره جالينوس ليس بقياس تقع عليه
الفكرة بالطبع وذلك اذا طلبنا هل ج فيها فقلنا فيها الان
ب في ا و ج في ب فنحن بين احد امرين اما ان نلحظ اللازم عن
هذا التاليف ويطرح ذلك المطلوب بالجملة فهو ان ج في ا
وذلك خلاف ما طلبنا واما ان يكون عندما اتى بهذا
التاليف يبقى المطلوب في اذهاننا على ما كان عليه عند الطلب
وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعا والمحمول محمولا وذلك
ان كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول
فيه محمول بالطبع فاذا بقي الموضوع موضوعا عندنا في المطلوب
والمحمول محمولا وذلك موجود في اذهاننا باهذه الصفة ما

دام المطلوب مطلوبا ثم اتبثنا بحدا وسط يكون محمولا على محمول المط
وموضوعا لموضوع المط على ما يرى جالينوس ان هذا الشكل
رابع بالاضافة الى المط والا فانما ههنا شكل رابع وانما ههنا شكل اول
اما على المط واما على عكسه لكن لنتزل ههنا ان هذا الشكل الرابع
انما يتصوره على هذه الجهة اعني بالاضافة الى المط المحدود الذي
الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمولا بالطبع فانه ليش يتصور
شكل رابع الى على هذا الوجه فمتى طلبنا وجود شيء في شيء واخذ
حدا اوسط فحملناه مرة على محمول المطلوب ومرة حملنا عليه موضوع
المط فانه يلزم منه ان يكون الشيء الواحد بعينه كانه محمول على
نفسه فانه من جهة ما يحمل على محمول المط ويوضع لموضوعه كانه
كانه محمول على نفسه وذلك في غاية الاستكراه وهذا هو السبب في
ان لم يؤلفه فكره بالطبع على مط محدود حتى يكون ههنا قياس ينتج
المطلوب المحدود بعكسين كما يراه جالينوس في الشكل الرابع و
الفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمله ارسطو في رد
كثير من اصناف الشكل الثاني والثالث الى الاول ان ذلك العكس
هو في تبيين الانتاج في مقاييس طبيعية وهذا عكس في تبيين الانتاج
في قياس صناعي لا طبيعي وانما لم يلتفت ارسطو الى المقاييس الصناعية

لانها غير محاكية للوجود وتكون غير متناهية ولذلك ظن قوم تكاد ان لم
انه توجد نتايج كثيرة في كل واحد من الاشكال غير النتايج الذي
ذكرها ارسطو وذلك اما جزئيتها واما عكوسها وذلك ان
جعلت مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتايج الاول فذلك انتاج
بطريق غير طبيعي بل صناعي وارسطو بين ان الصنفين الكليين
من الشكل الاول اعني اللذين ينتجان نتيجة كلية اكمل الاشكال
كلها الان جميع اصناف المقاييس المنتجة التي في الشكل الثاني ترجع
الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل وترجع الجزئية التي فيه
الى الجزئية وجميع اصناف الشكل الثالث الى الجزئية التي في
الاول وذلك ان جميع اشكل الثالث انما ينتج جزئية والجزئية
التي في الشكل الاول يمكن فيها ان يبين على طريق الخلف بالكلية
التي في الشكل الثاني التي يبين بالكلية التي في الشكل الاول بيس
فيكون هذان الصنفان من الشكل الاول اكمل من جميع اصناف المقا
المنتجة اذ كلها يمكن ان يتبين بهذين الصنفين واما كيف يبين
الجزئية التي في الشكل الاول على طريق الخلف بالكلية التي في
الشكل الثاني فعلى ما اقول وذلك انه ان كانت أ موجودة في كل
ب وب في بعض ج فاقول ان أ موجودة في بعض ج فان لم يكن

خزانة مخطوطات الموصل

كذلك فنقيضها هو الصادق وذلك انه ولا شيء من ا في ج
وقد كان معنا ان أ موجودة في كل ب فينتج في الشكل الثاني
ان ب غير موجودة في شيء من ج وقد كنا فرضناها في بعض ج
هذا خلف لا يمكن وبمثل هذا تبين انتاج الستة الجزئية في
الشكل الاول الكلي الثالث الشكل الثاني على طريق الخلف فقد
تبين من هذا القول في اصناف القياسات المطلقة التي توجب
اثبات شيء وابطاله

من م

قال ولان المقدمات المطلقة والاضطراريه والممكنة هو
يخالف بعضها بعضا في الجهة وفي المادة التي تدل عليها الجهة
وذلك ان ههنا اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير ان يكون وجودها
باضطرار وهذه هي المطلقة واشياء ليست بمضطرة ولا هي موجودة
بالفعل هي ممكنة ان توجد في المستقبل وان لا توجد وهذه
هي الممكنة واشياء هي موجودة دائما وهذه هي المضطرة فهو بين
انه يجب ان يكون المقاييس المؤلفة من صنف صنف من هذه
مختلفة من قبل اختلاف مقدماتها فيكون القياس الاضطراري
مؤلفا من مقدمات اضطرارية والقياس المطلق من مقدمات
مطلقة والممكن من مقدمات ممكنة فاما المقاييس التي تؤلف